

AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمـان الفـرزلي

العدد السابع - المجلد الثاني -نيسان / ابريل ١٩٩٥

Issue 7.Vol. 2 April 1995.

أسعار الموزعين

Algeria.........$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.........AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian.........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.........BF.50.	Oman......Peza.300.
Cyprus.........C£.1.	Palestine.........$.1.
Egypt.........E£.1.	Qatar.........Rials.3.
France.........FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2..5.	Spain.........Pts.225.
Greece.........DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq.........$.1.	Syria.........L.S.15.
Ireland.........IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait.....Fils.200.	USA......$.2.

سيناريو أميركي بعد تنفيس الإحتقان بين إيران ودولة الإمارات

حرب الخليج الثالثة بين العراق والسعودية!

■ نقل عن مصادر عليمة في واشنطن قولها أن الدوائر الأميركية العليا تتوقع نشوب حرب خليجية ثالثة تكون هذه المرة مباشرة بين العراق والمملكة العربية السعودية. وأشارت تلك المصادر الى أن هذه الحرب المتوقعة قد تقع في الفترة بين عام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٠، وأن هذه التوقعات هي وراء الإصرار الأميركي على إستمرار فرض الحظر والحصار ضد العراق للتقليل من قابليته لاستعادة قدراته القتالية في وقت قريب، وإفساح وقت كاف أمام السعودية لبناء أكبر قدر ممكن من القابلية العسكرية المتطورة. لكن تلك المصادر أشارت أيضا الى ان المملكة العربية السعودية على الرغم من تفوق سلاحها الجوي في الوقت الحاضر لن تستطيع بمفردها ان تصد هجوماً عراقياً مباشراً يتوغل الى الداخل السعودي.

وتبعا لذلك، كما تقول المصادر، فانه لا بد من تدخل عسكري أميركي منفرد، لأنه سيكون من الصعب تجميع تحالف دولي كالتحالف الذي أقامه الرئيس جورج بوش بعد الإجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

وتأتي هذه التوقعات بعد نشوء مؤشرين اقليميين في منطقة الخليج يعززان هذا السيناريو، أولهما الإنفراج الذي تبديه إيران تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة وإعلان استعدادها لحل مشكلة الجزر الثلاث المحتلة سلمياً، وإمكانية تحسن العلاقات الإيرانية - الأميركية وهو أمر تشجع عليه المانيا واليابان. وثانيهما ما نقل عن لسان الرئيس العراقي صدام حسين أمام عدد محدود من كبار ضباط الجيش في الآونة الأخيرة وفيه، كما تقول المصادر الناقلة، دعا الرئيس العراقي ضباطه الى التحلي بالصبر «لأن أمامهم بعد معركة واحدة في الخليج ثم تنفرج الأمور ويصير ما يشتهون».

وكانت مؤسسة «راند» قد وضعت في عام ١٩٩٣ سيناريو للحرب العراقية - السعودية لاختبار الإستراتيجية المقترحة في البنتاغون وتفترض مواجهة اميركية لحربين تنشبان في وقت واحد وتهددان المصالح الحيوية الأميركية في منطقتين مختلفين فيالعالم، وهي استراتيجية وضعت في أيام وزير الدفاع السابق ليس اسبين لكنه لم يستطع فرضها على المؤسسة العسكرية، فيما يتردد الوزير الحالي وليام بيري في قبولها ويشك في امكانية حدوثها، وقد أطلق عليها بالإنكليزية اسم :

(WIN- HOLD - WIN STRATEGY)

وجاء في ذلك السيناريو ان العراق لكي يتوغل في السعودية جنوباً عليه أن يستخدم قوة أكبر من تلك التي استخدمها أثناء احتلاله للكويت. لكن القوة الجوية للولايات المتحدة تستطيع ان توقف الزحف العراقي في غضون اسبوعين، بينما تحتاج الى عشرة أيام أخرى لتدمير القوة العراقية المدرعة.

أما اذا نشبت حرب أخرى في الوقت ذاته في مكان آخر، فان على الولايات المتحدة أن توقف القتال مؤقتا بعد احتواء الزحف وتعطيل خطره الداهم للإنتقال الى مواجهة الخطر الآخر. لكن المحللين الاميركيين يستبعدون نشوء مثل هذا الإحتمال في الظروف السائدة الآن. وكان وزير الدفاع الحالي بيري قد ابلغ لجنة فرعية للإعتمادات في مجلس الشيوخ قبل سنة انه يستبعد جداً أن تواجه الولايات المتحدة حربين في وقت واحد.

بل ان الوزير السابق نفسه أخذ يتراجع عن هذه الإستراتيجية لأن التدخل الأميركي لحفظ السلام في مناطق أخرى في العالم مثل الصومال يقتضي استخدام قوات أكبر مما تصور معظم المحللين سابقا.

وتقول المصادر في واشنطن ان إدارة كلينتون قد تضطر الى أن تتخلى عن سياسة الإحتواء المزدوج لإيران والعراق معا، وهي السياسة التي وضعها ويقوم على تنفيذها مستشار الرئيس للأمن القومي انطوني لايك، بغية العودة الى إقامة التوازن الخليجي على مواجهة بين ايران والعراق لثلاثة اعتبارات: الأول أن هذا النهج أقل كلفة ويبعد احتمال التدخل الأميركي المباشر، والثاني انه يجنب المملكة السعودية الدخول في حرب لا تستطيع ان تتحملها، والثالث انه يلاقي ارتياحا في بقية دول الخليج. ومما يجعل واشنطن تشك في إمكانية نجاح سياسة الإحتواء المزدوج ان احتواء إيران لا يلقى الإجماع الذي لقيه احتواء العراق، وبالتالي فان قيامها بهذا الإحتواء بمفردها يعرض الفكرة للفشل ويظهر الولايات المتحدة بأنها انهزمت مما يخلق لها متاعب كبيرة في أنحاء أخرى من العالم، وخاصة في العالم الإسلامي.

وتعتقد المصادر في واشنطن ان الرئيس العراقي صدام حسين يحمل العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز مسؤولية «فشل التوقعات التي نشأت بعد توقيع معاهدة عدم الإعتداء بينهما قبيل الإجتياح العراقي للكويت، وهي توقعات تقوم على أساس أنه كان بالإمكان أن يقوم العراقيون والسعوديون وحدهم بمعالجة المسألة الكويتية من غير تدخل خارجي».

وتقول هذه المصادر ان الرئيس العراقي ما دام في السلطة يستطيع أن يفعل اي شيء اذا لم يترك له الأميركيون خطاً للرجعة. وفي المسألة الكويتية، كما تقول المصادر المذكورة، حدث ما حدث حتى الآن لأن الرئيس جورج بوش رفض ان يترك للرئيس العراقي خطاً للتراجع يحفظ له ماء الوجه.

وأيا كانت الإستراتيجية المعتمدة، سواء في الإحتواء الوقائي أو في المواجهة المباشرة، فان الدراسات والمداولات الجارية في الموضوع في مراكز البحوث الإستراتيجية تشير الى ان منطقة الخليج سوف تبقى الى العام ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠ على الأقل المنطقة الأكثر سخونة وخطورة في العالم.



صدام حسين والملك فهد
السيف المثلوم ... والكيس المفخوت!

«سوليدير» تبني خارج العصر!

على أعتاب القرن الواحد والعشرين، وقياسا على الإتجاهات العالمية، يبدو أن الإستراتيجية الإعمارية التي تنتهجها «سوليدير» لا تتوافق مع تلك الإتجاهات. وربما كان رفيق الحريري رئيس الحكومة قد أخذ يعي ذلك بفعل الخسائر الضخمة التي منيت بها مجموعة «سويس» الفرنسية لوجود مساحات هائلة من عقارات غير المؤجرة، ومنها ما لم يعد قابلا للأشغال بالصفة المعتمدة حتى الآن.

ومن حق اللبنانيين ان يتساءلوا: لمن كل هذه الأبنية والأبراج الفخمة الشاهقة، من سيشغلها؟ ولماذا لا يستعاض عنها بمشاريع منتجة تدر دخلاً متواصلاً كتحويل وسط المدينة كله الى «موقع للآثار» او متنزه ذي مغزى؟

ففي العصر المقبل، لن تكون هناك حاجة الى المكاتب الواسعة والفارهة. حتى انه لم تعد حاجة الى نزول قطاع كبير من الناس العاملين سابقا في المكاتب الى مكاتبهم بسبب تطور الإتصالات الإليكترونية السريعة التي تتيح لهؤلاء أن يعملوا من بيوتهم او حتى من المقاهي. وقد بدأت في العواصم العالمية الكبرى مثل لندن تفتح مقاه خاصة لهذا النوع من العاملين أطلق عليها «سايبر كافيه».

ونحن في «الميزان» وصلنا الى هذه النتيجة بالممارسة العملية، حيث وفرنا الآن ما نسبته ٦٠ في المائة من إيجارنا السابق في «السيتي» وسط لندن، بالإنتقال الى مكاتب جديدة أبعد قليلا عن الوسط التجاري، لكنها قريبة من المواصلات العامة، وهي بنصف مساحة المكاتب السابقة، وتتسع للعمل ذاته لأن عدد العاملين من بيوتهم أخذ يتزايد وبامكانهم الإتصال فوراً إما بالفاكس أو بالموديم على الشاشة.

وحتى لا نرمى باننا نتخذ من حالتنا مقياساً، نشير على المسؤولين اللبنانيين أن يتاكدوا مما فعلته ايضا شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) وما تفعله الآن شركة «شل» في لندن ولاهاي، وكذلك الشركة الكيمياوية الكبرى «امبريال كاميكال اندوستريز».

وفي باريس ايضا يغادر بنك «سوسيتيه جنرال» مكاتبه القديمة في وسط المدينة ليقيم في مكاتب اقل حجماً ومساحة في ضاحية «لا ديفانس».

ولا نخال ان الشركات التي سوف تاتي الى لبنان، هذا إن اتت، سوف تشغل مباني «سوليدير» في بيروت وهي تغادر مكاتبها في عواصمها.

حتى ان جريدة «فاينناشال تايمز» تقول ان هناك مباني في الوسط التجاري للمدن الكبرى ربما لا تجد من يشغلها ابداً، أو عليها ان تنتظر سنوات طويلة كي تجد من يشغلها. فالمباني المخصصة للمكاتب بدأت تخضع في الدول المتقدمة لإعتبارات الإنتاجية التي حكمت التطور في اقتصاديات القطاع الصناعي منذ مطلع الثمانينات. فاذا لم تكن لها الإنتاجية المتوقعة نسبة الى راس المال المستثمر فيها، (والأسوا من ذلك الا تكون لها اي انتاجية على الإطلاق)، فانها تكون مجرد حلم عبثي لعقل لا يحسب للكلفة حساباً، وهذا العقل ذاته الذي يعاني منه الخليجيون الآن بعدما شحت الموارد النفطية. بل ان النظرة الجديدة الى الامر هي اعتباره علماً من العلوم الإقتصادية يطلق عليه «اقتصاديات ادارة المباني المكتبية».

ولهذا نجد ان الإتجاه في الوسط التجاري لمدينة لندن (السيتي)، حيث المباني المكتبية شاغرة بملايين الأمتار المربعة، يسير نحو تحويل تلك المباني الى فنادق وشقق سكنية او مراكز داخلية لسكن طلاب المدارس والجامعات وايواء المشردين.

وربما كان أجدى أن يحول وسط بيروت التجاري الى حرم لجامعة لبنانية متكاملة ومتقدمة تستقطب الطلاب من جميع أنحاء العالم كما كانت كلية الحقوق الرومانية ذات يوم.

«الميزان»

لإخراج فؤاد السنيورة وفارس بويز

حكومة لبنانية جديدة قبل انتخابات الرئاسة

■ ذكرت مصادر سياسية لبنانية انه تجري في الكواليس دراسة امكانية تشكيل حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري ايضا «تعبر عن الواقع السياسي المحلي مع انتهاء ولاية الرئيس الياس الهراوي». وقد فسر ذلك بأنه يتناول وزير الخارجية فارس بويز صهر رئيس الجمهورية في حال نشأت فكرة بديلة للتمديد للرئيس بصورة مباشرة أو بالتمديد له بصورة غير مباشرة عن طريق ترشيح صهره الوزير! والعامل الثاني المطروح بحثه في حال التغيير هو ابعاد فؤاد السنيورة عن وزارة المالية إرضاء لرئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي ما انفك يطالب بوزارة المالية «بسبب موقعه الحساس في انتخابات الرئاسة»، كما قالت المصادر المذكورة، «وتحجيماً للحريري في عهد الرئيس المقبل».

وقالت المصادر، إنه في حال تشكيل حكومة جديدة فان تلك الحكومة سوف تشرف على الإنتخابات النيابية في عهد الرئيس الجديد الذي سيكون طليق اليد في تشكيل الحكومة التي يراها مناسبة في عهد المجلس النيابي المقبل.

البنوك الاسلامية في قبضة البنوك غير الاسلامية!
الصفحة : ١١

المبالغة اللبنـانية في الولاء لسورية
الصفحة : ١٦

المدى القصير يلتهم المدى البعيد

أزمة غذائية في البلاد العربية عام ٢٠٠٠

■ أبلغ رئيس مجموعة «رابو بنك» المصرفية مؤتمرا دولياً في مدريد ان الإستهلاك العالمي من الحبوب في العام ٢٠٠٠ سوف يرتفع بنسبة ١٥ في المائة مما سيزيد من متطلبات الإستيراد للبلاد العربية بسبب الإرتفاع المتواصل في عدد السكان وتدهور المحاصيل الزراعية.

وقال المصرفي المذكور: إن هذا التزايد في الطلب سوف يرفع أسعار الحبوب في المدى القصير وفي المدى المتوسط، لكنه سوف يشجع على زيادة الإنتاج في اميركا اللاتينية والشمالية واستراليا. الا انه حذر من أن الزيادة في الإنتاج ربما لا تستطيع سد احتياجات الإستيراد من قبل دول أخرى بما فيها دول الشرق الأوسط.

وكان كتاب لمؤلفه مايكل فيلد صدر أخيرا بعنوان «داخل العالم العربي» قد وصف المستقبل العربي بأنه «يدعو الى اليأس». ذلك أن النظرة البعيدة المدى القائلة إن الإصلاح الإقتصادي في البلاد العربية من شانه أن يخفف «اليأس» بخلق فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعيشي، قد أخذت تتلاشى بفعل التصرفات القصيرة المدى، والمدى القصير يأكل المدى البعيد. وأشار المؤلف الى ان تجارة اوروبا مع العالم العربي اكبر بكثير من تجارتها مع اليابان وتحقق فائضا لصالحها، وبالتالي يحملها مسؤولية جانب من التردي العربي. كذلك ينحي باللائمة على الولايات المتحدة لأنها تعمل على خلخلة الإستقرار في السعودية من جراء فرض صفقات كبيرة لشراء الأسلحة، كما فعلت بالنسبة الى إيران الشاه في السبعينات والى عراق صدام في الثمانينات.

وتشارك مصادر اميركية أخرى في هذا الرأي كما عبرت عنه جريدة «كريستشين ساينس مونيتور» بالقول أن الأزمة الإقتصادية السعودية الراهنة تتحمل واشنطن مسؤوليتها بقدر ما يتحملها الحكم السعودي.

في تقرير «بنك عودة» عن الفصل الرابع لعام ١٩٩٤

مطلوب «إنتفاضة» تحرّر أساسيات الإقتصاد من الوصاية السياسية

■ إن معدل النمو الحقيقي المسجل عام ١٩٩٤ هو في حدود ٨,٥٪ غير ان هذا النمو جاء مخالفا للقاعدة، بمعنى أنه تحقق في سياق متسم بإستثمارات رأسمالية ضئيلة، وتضخم معتدل، وعجز عام كبير وفوائد لآجال مرتفعة. فهو نمو ناجم عن الإستثمار اكثر منه عن الإستهلاك. ويبدو أن ازدياد الإستثمار عائد الى المخزونات اكثر منه الى التوظيف في اصول رأسمالية. أي الى الإستثمارات المنتجة في القطاعين الأول والثاني. ان ركود استهلاك الأسر في سياق الإرتفاع النسبي للواردات هو في اساس بنية الطلب الخاصة هذه.

والأرجح ان هذا الوضع ناجم عن شكوك العملاء الإقتصاديين في ديمومة الإنتعاش وعن الضعف النسبي للمداخيل المتاحة. اما نقطة القوة في هذه المحصلة، فتبقى السياسة النقدية التقييدية التي قلصت الطلب وأدّت الى ثبات متزايد لليرة اللبنانية، التي تحسن سعرها ازاء الدولار الأميركي بنسبة ٣,٨٪.

ففي الواقع، اعتمدت السلطات النقدية طوال السنة «سياسة التعقيم» التي تقوم على امتصاص السيولة المضخة في الإقتصاد بفعل كبر حركة الرساميل الوافدة وعجز الدولة الدائم. ذلك ان الواردات الصافية من الرساميل، التي بلغت ٦,٥ مليار دولار، أتاحت امتصاص عجز الميزان التجاري واستخلاص فائض من ميزان المدفوعات قدره ١,١ مليار دولار. ولكن لا ينبغي الإستهانة بها، وتتجسد هذه الكلفة خصوصا بمعدلات الفائدة المرتفعة التي تزيد خدمة الدين، والتي تدفع أحياناً، فوق ذلك، على أموال غير مستعملة من قبل الدولة. ان قدرة الدولة على تحمل هذه الكلفة محدودة جدا من حيث الوقت، مما يزيد الحاجة الى الإنطلاق في سياسة حقيقية لتنمية العرض.

في الواقع، يبقى غياب سياسة العرض نقطة الضعف الأساسية في المحصلة الإقتصادية لعام ١٩٩٤، فهزال المالية العامة ما زال يقيد الدولة في سياستها الإستثمارية واللجوء، مؤخرا الى الإقتراض الدولي يشكّل بديلا مفيداً ما دامت نسبة المديونية في حدود مقبولة (كان الدين الصافي الإجمالي يساوي ٥٠٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، عام ١٩٩٤). غير أن المطلوب هو عقلنة خيارات الموازنة بحيث تراعي ثلاثة عوامل: الأولويات، الفوائد والآجال. فهذا شرط لازم لإستمرار ثقة المستثمرين من القطاع الخاص بشكل سريع ونهائي. ذاك ان الجهود التي بذلتها الحكومة منذ سنتين في سياق لم يكن مؤاتيا على الدوام، اعتبرتها الأسواق غير كافية، نظرا الى عجز الدولة عن اتخاذ موقع لها على مسار الخفض البطيء للدين المصحوب بانخفاض متواصل لمعدلات الفائدة.

والحالة هذه، يتعيّن على الحكومة اليوم أن تقنع المستثمرين، بالتصدي لأسس المشاكل وباحترام «برنامج تجانسي» في ابقاء العجز الأولي والدين الإجمالي على مستويات مقبولة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الإبقاء على فارق منطقي بين معدلات الفائدة الإسمية ومعدل نمو الإقتصاد، وهذا هو باختصار التحدي الذي تواجهه موازنة العام ١٩٩٥

ان التطورات المعروضة في ما يلي تقدّم تفسيراً إجمالياً لهذه الخصائص الظرفية والصعوبات البنيوية.

الزراعة والصناعة

ليس من شأن معدل النمو المسجّل أن يدلّ على انتعاش استثنائي في القطاعين الأول والثاني، فجلّ ما في الأمر أننا نشهد عودة الى وتائر أكثر طبيعية، بعد مرحلة من الإنقطاع. لذا، بات من الملح، أكثر فأكثر، أن يعمّ هذا الإنتعاش جميع القطاعات، وأن يشارك فيه العملاء الإقتصاديون كافة.

لقد خلنا في وقت من الأوقات ان الإستثمار في القطاعين الأول والثاني سيستيقظ من تلقاء نفسه.

ولكن، للأسف، ثمة صعوبة في حصول هذا الإستيقاظ. فغياب السياستين الزراعية والصناعية، اضافة الى مستوى الفوائد الطويلة الأجل يشكلان اليوم عقبتين مهمتين، علماً أن انهاض الزراعة والصناعة هما من صميم هذا الإنتعاش بواسطة العرض الذي ينبغي أن تتصف به أيضاً سياسة الحكومة الإقتصادية، لأن عدم تجديد جهاز الإنتاج يعني في آن واحد عودة التضخم مع الوقت وفقدان القدرة التنافسية، وفي النهاية تفاقم البطالة.

وحسب إحصاءات المديرية العامة للصناعة، بعد تصويبها، فقد تراجع حجم الصادرات من ٤٧٩ مليون دولار الى ٣٧٠ مليوناً، ومن المسلم به عموماً أن هذه الإحصاءات غير كاملة، لأنها لا تأخذ في الحسبان الصادرات التي لا تتطلب شهادات منشأ وتلك التي تعبر الحدود من دون تصريح.

ان نمو التسليفات المصرفية للزراعة والصناعة في ١٩٩٤ كان أكبر بنسبة ٥٩,١٪ منه في ١٩٩٣، اذ ارتفعت قيمة هذه التسليفات للزراعة من ١٦,٤ مليون دولار الى ٢٦,٢ مليون، وللصناعة من ٧٤ مليون دولار الى ١١٧,٧ مليون، أما استيراد الآلات الصناعية، الذي هو مؤشر مهم على الإنتاج الصناعي فازداد زيادة طفيفة نسبتها ١,٩٪، بارتفاع قيمة هذه الواردات من ١١٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى اكثر من ١١٧,٣ مليون عام ١٩٩٤ . وتظهر بنية واردات الآلات حسب البلدان أن ٧١,١٪ منها آتية من المجموعة الأوروبية و٦,٣٪ من الشرق الأقصى و٣,٣٪ من البلدان العربية و٣,٩٪ من بلدان اميركا الشمالية. بموازاة ذلك زاد انتاج الكهرباء بنسبة ٨,٧٪ اي من ٤١٧٠ مليون كيلوواط/ساعة الى ٤٥٣٤ مليوناً. وحسن بالتأكيد شروط إستثمار الوحدات الإنتاجية.

وإستناداً الى حصاءات المديرية العامة للصناعة، فان بنية الصادرات الصناعية حسب فئات المنتجات، في ١٩٩٤ تنطوي على بعض التغيّرات بالنسبة الى ١٩٩٣ .

ودائماً حسب المصدر نفسه، فقد شهدت سنة ١٩٩٤ إنشاء ٣٩٦ مؤسسة صناعية جديدة، يعمل فيها ٣٤٠٠ شخص. اما توزع المصانع حسب فئات المنتجات فيظهر رجحان المنتجات المعدنية التي شكلت ٢٦,٣٪ من المجموع، تليها المنتجات الغذائية والمشروبات (١٩,٤٪) ثم المفروشات الخشبية (١٢,١٪) وثمة مسح أجرته وزارة الصناعة والنفط لدراسة حجم القطاع الصناعي وتقديره، أظهر أن هذا القطاع يتألف من ٢٣٥١٨ مصنعاً تضم حوالي ١٤٠٠٠٠ مستخدم، وأن النشاط الصناعي مركز بخاصة في منطقة جبل لبنان حيث ٤٤,٨٪ من المصانع و٥٧,٦٪ من الأجراء.

البناء: نشاط بارز

في ١٩٩٤، شهد قطاع البناء نشاطاً بارزاً جداً. اذ سجّل عدد رخص البناء المعطاة من نقابة المهندسين وتسليمات الإسمنت نسب نمو مرتفعة جداً (على التوالي ٤٨,٧٣٪ و٥٢,١١٪). فقد شملت رخص البناء ٢٢٣٨٨١٦٠ متراً مربعاً مقابل ١٥٠٥٢٨٢٥ متراً مربعا في ١٩٩٣، وزادت تسليمات الاسمنت من ٣٠٤٤٩٠٦ أطنان الى ٣٣٩٥٥٤٧ طناً (بينها ٤٧٨١٩٩ طناً من الباخرة بوري). أما حصة شركة الترابة اللبنانية، فبلغت ٤٤,٩٪ من المجموع مقابل ٣١,٧٪ لشركة الترابة الوطنية و٩,٤٪ لشركة سبلين و١٤,١٪ للباخرة بوري.

على صعيد التوزع الجغرافي لرخص البناء، ما زال جبل لبنان في الطليعة (٦٠٪)، مع أن حصته سجلت انخفاضا بنسبة ٤,٣٪ قياسا على سنة ١٩٩٣، تليه محافظات لبنان الجنوبي، ثم لبنان الشمالي، فبيروت، فالبقاع، التي بلغت حصصها على التوالي ١٣,٩٪ و١٣,٦٪ و٧,٥٪ و٤,٩٪ من المجموع (مقابل ١٢,٨٪ و١١,٥٪ و٧,٩٪ و٣,٥٪ عام ١٩٩٣) . وقد كان الإنتعاش الأكبر في البقاع حيث زادت حركة البناء بنسبة ١١٠,٨٪ قياسا على ١٩٩٣، يليه في ذلك لبنان الشمالي (+٧٦,١٩٪) ثم لبنان الجنوبي (+٦٣,٣٧٪) فبيروت (+٤٠,٥٥٪) فجبل لبنان (+٣٨,٧٦٪).

وحسب «نشرة المؤشرات»، فقد سجل مؤشر كلفة البناء من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ارتفاعا بنسبة ١,٩٣٪ عند تقييم الأسعار بالليرة اللبنانية. وبنسبة ٥,٨٩٪ عند تقييمها بالدولار. ويعزى هذا الإرتفاع الى ارتفاع كلفة مواد البناء بنسبة ٩,٨٥٪ بينما انخفضت كلفة اليد العاملة بنسبة ٤٤,٨٪ وكان الإنخفاض الوحيد المسجل بين المواد هو لكلفة الأشغال الأساسية التي تراجعت بنسبة ٢,٩٤٪ اما الابواب التي سجلت ارتفاعا كبيرا في أسعارها فهي النجارة الخارجية (٣٩,٠٦٪) والنجارة الداخلية (٣٢,٠٤٪) والأدوات الصحية (٨,٦٨٪) في حين راوحت الزيادة التي طرأت على بقية الأبواب بين ٥٤,٠٪ و٣,٩٨٪.

إن إزدهار حركة البناء، الذي بدأ عام ١٩٩٣ تواصل عام ١٩٩٤ مع أن حجم المعاملات تراجع قليلا. وحسب مصادر وزارة المالية، فقد انخفض عدد المعاملات العقارية بنسبة ٣,٥٪ قياسا على السنة السابقة، أي من ٨٩٠٨١ الى ٨٤٣٨٠ معاملة. وتؤكد هذا الإتجاه الرسوم العقارية المستوفاة. اذ بلغت ١٩٧,٤ مليار ليرة عام ١٩٩٤، اي بزيادة نسبتها ١١,٥٪ ولكن بتراجع قياسا على الزيادة المسجلة عام ١٩٩٣، والبالغة ٩١٪. لقد حل المتن في طليعة المناطق اللبنانية، اذ قدم ٢٤,١٪ من الرسوم العقارية المستوفاة، وتلته بيروت (٢١٩٪) ثم بعبدا (٢٠,٨٪) ثم كسروان (١٥,٣٪).

التجارة والخدمات

يبدو تطور الإقتصاد البناني مرضياً بفضل معدل انتعاش هو على قدر من الإرتفاع. انما غير خارق، نظرا لخطورة الركود الذي ساد زمناً طويلاً. ولكن، ثمة شكوك ما تزال قائمة حول قوة الإستهلاك الخاص عام ١٩٩٤ . اذ يبدو أن الأسر ما عادت تتخذ قرارها بالإنفاق تبعا لدخلها الجاري وحده، بل في ضوء القيمة الحقيقية لموجوداتها، التي تستند الى توقع مداخيل مستقبلية محتسبة بقيمتها الحالية (معدل التحيين) وعندما يكون معدل التحيين (الفائدة) أعلى، تخفض قيمة الموجودات الحالية بالقدر نفسه، ويتكيّف الإستهلاك مع هذا الإنخفاض.

وإستناداً الى ارقام المجلس الأعلى للجمارك، فقد زادت الإيرادات الجمركية، المقومة بالدولار، بنسبة ٢٣,٨٪ في ١٩٩٤ قياساً على ١٩٩٣، وبلغت ٤٧١,٦ مليون دولار. ان ازدياد الإيرادات الجمركية بنسبة اكبر من نسبة ازدياد الواردات يعبر عن التحسن في اداء أجهزة جباية الرسوم والإيرادات الحقيقية التي شكلت ٧,٥٪ من الواردات عام ١٩٩٣ أصبحت تساوي ٨٪ منها عام ١٩٩٤ . اما حصة مرفأ بيروت فبلغت ٧٢,٩٪ من المجموع، يليه مطار بيروت (١٠,٨٪) ثم مرفأ طرابلس (٨,٦٪). واذا طبقنا معدل الرسوم الجمركية على بنية الإيرادات واحتسبنا هذه الأخيرة على اساس الدولار الجمركي، نحصل على حجم تقريبي للواردات قدره ٥٨٨٠ مليون دولار، اي بزيادة نسبتها ١٨,٧٪ قياسا على سنة ١٩٩٣ .

وتظهر أرقام مديرية الطيران المدني أن النقل الجوي كان في حالة جيدة عام ١٩٩٣ . ففي الواقع، ازداد عدد عمليات الهبوط والإقلاع في مطار بيروت الدولي بنسبة ١٤,٨٧٪ قياسا على ١٩٩٣، أي من ١٦٥٨١ الى ١٩٠٤٦ عملية، وقد سلك عدد الركاب طبعا الإتجاه عينه، فازداد من ١٣٩٢٣٩ الى ١٤٣٨٢٩٨، أي بنسبة ١١,١٪. من جهة أخرى فان مشروع توسيع المطار لإستقبال ٦ ملايين مسافر سنويا قد لزم الى شركة هوختيف الألمانية بالشراكة مع شركة المقاولين المتحدين، تبلغ كلفة المشروع ٣٨٦ مليون دولار موزعة على أربع سنوات. ونشير هنا الى أن ثمة قرضين منحا لهذا المشروع، الأول بقيمة ٥٠ مليون دولار من الصندوق الكويتي، والثاني بقيمة ١٠٠ مليون دولار من البنك الأوروبي للإستثمار.

أما نشاط مرفأ بيروت، الذي هو مقياس حركة النقل البحري، فقد سجل تحسنا طفيفا، اذ رست فيه ٣٣٥٩ باخرة أفرغت ٩٢٥٣٠ مستوعبا او ما يعادل ٥٦٥٥٥٠٩ طناً من البضائع، وبالمقارنة مع ١٩٩٣، تنطوي هذه النتائج على تحسن نسبته ٠,٩٣٪ في عدد البواخر و٨,٩٩٪ في عدد المستوعبات، وعلى تراجع نسبته ٣,٦٧٪ في حجم البضائع. بيد أن عدد البواخر التي رست في المرفأ كان الأكبر في تاريخه.

المالية العامة

يغلب على أداء الإقتصاد اللبناني «الطابع الكينزي». ونموه مرتبط كلياً بالطلب، على عكس اقتصادات أخرى حيث لعناصر العرض كمستوى الأجور او معدلات الفائدة تأثيرها. غير ان ذلك لا يعني ان سياسة «عصر الموازنة» الحازمة هي سياسة فعّالة، على الرغم من هوامش المناورة الظاهرة مثل تحسن الرصيد الجاري او انخفاض التضخم. فهي، في الواقع، قد تتمخض عن ركود مع كل مفاعيله التراكمية على أسعار القطع ومعدلات الفائدة التي ستسبب عندئذ هروب الرساميل، وهذه كلها عوامل غير مؤاتية لنمو الإستثمار الإنتاجي.

اننا ندرك والحالة هذه صعوبات الإدارة الماكرو - اقتصادية، التي يتعين عليها أن تتفادى خطرين: التقشف الإنكماشي والإسراف الإنفلاشي، في حين أنها لا تملك أي مؤثر موازني توسعي ولا أي مؤثر نقدي فعّال.

لقد ازداد الدين العام الداخلي الإجمالي عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٣,٣٢٪ اذ ارتفعت قيمته من ٦٠٨١,٥ مليار ليرة في ١٩٩٣/١٢/٣١ الى ٩٣٢٣,٩ مليار في ١٩٩٤/١٢/٣١ اي بزيادة قدرها ٣٢٤٣,٤ مليار ليرة بالمقارنة مع ١٧٢٨,١ مليارا في ١٩٩٣ . واذا حسبنا الأرقام الصافية (القيمة الإجمالية الفعلية ناقص حسابات القطاع العام الدائنة لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية، والتي بلغت ٢٦٩٩,٠ مليار ليرة) نلاحظ ازديادا حقيقيا للدين بنسبة ٤١,١٨٪، اذ ارتفعت قيمة هذا الأخير من ٤٦٩٣,٥ مليارا الى ٦٦٢٤,٩ مليار، اي بزيادة قدرها ١٩٣٢,٤ مليار، وهو رقم يعادل ٢,٩٪ مرات الزيادة المسجلة عام ١٩٩٣ .

ان ازدياد الدين الصافي ناجم عن ارتفاع النفقات الجارية ونفقات الإستثمار اكثر من ارتفاع الإيرادات. فخدمة الدين التي شكلت حوالى ٢٥٪ من النفقات وأجور الموظفين التي قاربت ١٥٠٠ مليار ليرة قد ضخمت النفقات الجارية بشكل ملحوظ. من جهة أخرى، بلغت نفقات مجلس الإنماء والإعمار زهاء ٣٠٠ مليون دولار، في حين أن نفقات الإستثمار التي صرفتها مختلف الوزارات ناهزت ٣٥٠ مليون دولار، ومن المقدر أن يراوح عجز سنة ١٩٩٤ ما بين ٥٥ و٥٧٪ من النفقات وأن يؤدي الى تردّي نسب المديونية، على أن الفرق بين الدين الفعلي الإجمالي والدين الفعلي الصافي ناتج عن مفاعيل السياسة النقدية وما يستتبعها من اكتتابات كثيفة بسندات الخزينة.

ان ازدياد الدين الإسمي ناجم عن ازدياد السلفات المباشرة للخزينة بقيمة ٢٥,٥ مليار ليرة وازدياد سندات الخزينة المتداولة بقيمة ٣٢١٦,٩ ملياراً. أما بنية الدين، فلم تشهد في ١٩٩٤ تغيرات مهمة بالنسبة الى ١٩٩٣، وما تزال حصة السلفات ٠,٩٪ وحصة السندات ٩٩,١٪.

أما ازدياد السلفات المباشرة للخزينة بمقدار ٢٥,٥ مليار ليرة (من ٥٧,١ مليار في ١٩٩٣/١٢/٣١ الى ٨٢,٦ مليار في ١٩٩٤/١٢/٣١) فهو ناجم عن ازدياد سلفات مصرف لبنان لمصفاة طرابلس وكهرباء لبنان والصندوق المستقل للمحروقات، وتعبر حركة هذه الحسابات في الواقع عن المعطيات المتعلقة بتطور محفظة سندات الخزينة المتداولة وبتطور تدفقات إيرادات الدولة ونفقاتها. ولكن، لا بد من التوضيح بأن هذه السلفيات تراجعت في الفصل الرابع بعد أن بلغت في أيلول/سبتمبر الماضي حداً أقصى قدره ٤٨٠,٣ مليار ليرة.

والأرجح ان هذا التراجع ناتج عن سداد الخزينة لدينها الداخلي لدى مصرف لبنان مقابل سنداتها المصدرة بالدولار.

عام ١٩٩٤، سجّل الرصيد الصافي للإكتتابات بالسندات مقابل الإستحقاقات فائضا قدره ٣٢١٦,٩ مليار ليرة، ورفع حجم المحفظة من ٦٠٢٤,٤ مليار في ١٩٩٣/١٢/٣١ الى ٩٢٤١,٣ مليار في ١٩٩٤/١٢/٣١ . ونلاحظ فوائض طوال الأشهر التسعة الأولى من السنة بينما سجل الفصل الرابع عجزاً قدره ٩٧,٤ مليار ليرة، وهو يدلّ في أن واحد على ازدياد النفقات وتحويلات الموجودات بالليرة الى عملات اجنبية على اثر الأزمة الحكومية التي أدت الى تهديد الرئيس الحريري بالإستقالة. ان الإزدياد الكبير للإكتتابات هو بخاصة من صنع المصارف التي تبلغ حصتها ٨٨,١٪ من المجموع (٢٨٣٥,٢ مليار).

ويظهر توزع السندات على مختلف الإستحقاقات تراجعا طفيفا للإكتتابات الطويلة الأجل، اذ ارتفعت حصة السندات لسنة ولسنتين من ٧٣,٤٪ الى ٨٥,٧٪ ان الحفاظ على الوضعيات الطويلة المتخذة للمصارف (١٥,٤٣٪ في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر مقابل ١٨,٣٪ في ٢٩ أيلول/سبتمبر و١٩,٠٦٪ في ٣٠ حزيران/يونيو) على الرغم من ازدياد متوسط اجل المحافظ، من ٢٧٣ يوما الى ٣١٣ يوما، ومن الإنخفاض البسيط لتاثر العائدات بالتغيرات المعاكسة لمعدلات الفوائد، والذي انتقل من ٦٨,٠٪ في حزيران/يونيو الى ٦٧,٠٪ في أيلول/سبتمبر و٦٨,٠٪ في كانون الأول/ديسمبر.

من جهة أخرى يظهر توزع السندات حب فئات المكتتبين تغيرا بسيطا في ١٩٩٤ بالنسبة الى ١٩٩٣ . فقد زادت حصة المصارف التجارية بقيمة ٢٨٣٥,٢ ملياراً ورفعت مجموع محفظتها من ٤٤٣٧,١ مليارالى ٧٢٧٢,٣ مليار، فأصبحت تشكل ٧٨,٧٪ من المجموع مقابل ٧٣,٧٪ في ١٩٩٣ . وانخفضت حصة مصرف لبنان بقيمة ٣٩٠ ملياراً بحيث بلغ مجموع اكتتاباته ٢٨,٧ مليار، اي ٣,٠٪ من المجموع مقابل ٧٪ في ١٩٩٣ . اما اكتتابات الجمهور والمؤسسات العامة والمالية، فازدادت حصتها بمقدار

سلة الأخبار

البورصة في حزيران

■ في شارع الحمراء، اختار غبريال صحناوي، رئيس بورصة بيروت، قاعة مؤقتة للبورصة على امل الإنتقال في وقت لاحق الى مقر دائم في مبنى يجري تجديده في شارع المصارف قبل الحرب في وسط بيروت الذي دمرته الحرب. وقال غبريال صحناوي ان التعامل بالبورصة سيبدا في حزيران/يونيو المقبل، وأن العمل في تطوير اللوائح الداخلية للبورصة بمساعدة خبراء من بورصة باريس قد اكتمل وسوف تنشر اللوائح عقب ذلك بعد موافقة وزارة المال ومجلس الوزراء عليها.

واضاف قوله، ان الشركات سوف يكون بمقدورها بعد ذلك التقدم بطلبات لتسجيل اسهمها قبل ان يعاد فتح البورصة بعد توقف ١١ عاماً ويجري اعداد قانون جديد لسوق الأوراق المالية. لكن غبريال قال: إن العمل في هذا الشان لن يكتمل قبل اعادة فتح البورصة وأن التعامل سوف يستأنف بموجب القانون القديم.

السعودية تتصدر لائحة المستوردين

■ سجلت الصادرات الصناعية خلال شهر شباط/فبراير الماضي تحسنا بلغت نسبته نحو ١٨ في المائة عن شهر كانون الثاني/يناير الماضي. وجاء في تقرير لوزارة الصناعة ان قيمة صادرات لبنان الصناعية خلال الشهر المنصرم بلغت ٢٣,٦١ مليون دولار بزيادة نحو ٤,٣ مليون دولار عن شهر كانون الثاني/يناير الماضي وبنسبة ١٧,٧٠ في المائة. وعزت الوزارة سبب هذا التحسن الى تصدير كمية كبيرة من الألبسة الى بلدان عربية واوروبية شكلت نحو ٣٥ في المائة من مجمل الصادرات اللبنانية.

وحسب الإحصاءات فان المملكة العربية السعودية تصدرت لائحة البلدان المستوردة للإنتاج الصناعي اللبناني، بحيث شكلت الصادرات الصناعية اللبنانية اليها ٣٤,١٧ في المائة من إجمالي صادرات الشهر الماضي تلتها ليبيا بنسبة ١٥,٢ في المائة ثم مصر بنسبة ٦,٧٢ في المائة.

وعلى صعيد الصادرات اللبنانية الى البلدان الأوروبية فان إيطاليا جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٩,٨٤ في المائة من اجمالي صادرات لبنان تلتها فرنسا بنسبة ٦,٥٣ في المائة.

والى جانب الألبسة فان ابرز صادرات لبنان الشهر الماضي كانت الأحذية والمصنوعات المعدنية والمواد الغذائية.

مناقصة لطرقات مداخل بيروت

■ دعا مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة في لبنان المتعهدين الى مناقصة لتحسين الطريق الساحلي شمال بيروت بكلفة نحو ٨٠ مليون دولار.

وقال بيان للمجلس، إن المناقصة التي دعيت الى الإشتراك فيها شركات لبنانية وعالمية تهدف الى تحسين وإنشاء طريق سريع مزدوج بطول نحو خمسة كيلومترات على خطوط ثلاثة واربعة خطوط. كما تهدف ايضا الى انشاء طريق مزدوج بالطول عينه وانشاء طريق مفردة واخرى موازية للطريق السريع بطول اجمالي يبلغ حوالى ١٢ كيلومتراً وبعرض عشرة امتار.

ويهدف انشاء الطريق السريع والطرق الموازية الى الحد من ازمة السير الخانقة التي تواجه اللبنانيين يوميا على مداخل بيروت.

وقال مصدر رفيع المستوى في مجلس الإنماء والإعمار، إن كلفة هذا المشروع تتراوح بين ٧٠ و٨٠ مليون دولار. واشترطت الدعوة الى المناقصة على المتقدمين اليها ان يكونوا قد نفذوا خلال العشر سنوات الماضية مشاريع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على ان تكون كلفة واحدة من تلك المشاريع المنفذة ٥٠ مليون دولار. واعطيت للراغبين في دخول المناقصة مهلة حتى ٢١ حزيران/يونيو المقبل لتقديم عروضهم.

تطبيق المرسوم ٥٠٩

■ امهل أسعد رزق، وزير الصناعة والنفط، شركات النفط حتى اول تموز/يوليو المقبل لتطبيق المواصفات الإلزامية لتامين شروط السلامة العامة بعد صدور المرسوم الرقم ٥٠٩ الذي ينص عليها.

وفي موضوع نقل الخزانات وردم البحر وتاليف لجنة لدرسه، اشار وزير الصناعة والنفط الى «أن الحديث عن هذا الموضوع سيتم لاحقا. والقضية الأهم هي تطبيق الشروط الإلزامية للسلامة. والنفقات المترتبة معقولة، ويمكن تامينها في غضون ثلاثة اشهر وستراقب الوزارة كل مراحل عملية تطبيق هذه الشروط».

وافاد أنه «بعد ستة اشهر ستكون هناك مواصفات للبناء لأن السلامة العامة مطلوبة في قطاع النفط والبناء في آن. ونريد حالياً تطبيق الحد الأدنى المقبول للسلامة العامة في مراكز تخزين المحروقات عبر تامين شبكات الأطفاء والمياه والمضخات والأنابيب والقساطل والمسافات».

٢٥٠ مليون دولار لبناء مدينة جامعية

■ تاهلت ١٢ شركة عالمية ولبنانية للدخول في مناقصة لإنشاء مدينة جامعية في منطقة الحدث في الضاحية الشرقية الجنوبية من بيروت.

وقال مسؤول في مجلس الإنماء والإعمار، إن شركات اسبانية وبريطانية وسعودية وكورية والمانية وتركية وكويتية ولبنانية ستتقدم من الآن ولمدة شهرين بعروضها المالية لبناء المدينة الجامعية التابعة للحكومة اللبنانية. وقال مصدر على رفعة في المستوى، في مجلس الإنماء والإعمار، إن كلفة بناء تسع كليات في الجامعة ستبلغ في حدها الأقصى نحو ٢٥٠ مليون دولار ستمول من لبنان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وقال المصدر ان المجلس الذي يتولى اعادة اعمار البلاد بعد حرب ١٩٧٥/١٩٩٠ سيدرس ملفات الشركات التي ستتقدم عروضها المالية ثم يحدد الشركة الفائزة.

٧٧١,٧ مليار ورفعت قيمة محفظتها الإجمالية الى ١٩٤٠,٣ مليار اي ما يعادل ٢٠,٩٪ من المجموع مقابل ١٩,٤٪ في ١٩٩٣.

ان لبنان، الذي تميز طويلا بالمستوى المفرط لدينه العام ويعجزه عن السيطرة على التضخم، قد نجح جزئيا، خلال السنتين الأخيرتين، في ازالة أحد السببين الرئيسيين لأزمات الثقة التي كانت عملته ضحيتها بانتظام. ولا بد له في الوقت الحاضر من أن يقدم بداية حل لمسألة الدين العام خشية أن يعرض جميع مكتسباته الحديثة الى الخطر. فقد ولى اليوم زمن الخطط الطموحة انما غير المنفذة أبداً، وعلى السلطات ان تثبت قدرتها على اقامة نظام صارم، بتحديثها لمصادر الخلل الحقيقية.

السياسة النقدية

قامت السياسة النقدية طوال عام ١٩٩٤ على امتصاص السيولات المضخة بفعل ازدياد استدانة الدولة من القطاع المصرفي وحركة الرساميل الوافدة، لقد أعطت هذه السياسة نتائج جيدة على صعيد القطع والأسعار، ولكن يتضح اكثر فاكثر ان عدم كفاية مخزون الرأسمال قد يعيق النمو. ومن الثابت ان للسياسة النقدية من خلال خفض معدلات الفائدة، تأثيرا واضحا على الخيارات الإستثمارية. فهي تزيد الإهتمام بالإستثمار، الا انه ينبغي الحد من التخوف من المستوى المستقبلي لمعدلات الفوائد وكذلك خفض مستواها الحالي.

فالى أين وصلنا اليوم في هذا المجال؟ طبعاً، ثمة تقدم تحقق استنادا الى مؤشرات اقتصادية موضوعية. غير ان صعوبات اتباع سياسة نقدية متكيفة مع المنحى الإقتصادي لا تزال قائمة ما دامت حالة الموازنة متدهورة. مما يعزز الشك في معدلات الفوائد.

وحدها البرمجة الموثوقة للحد من تراجع الإدخار العام المتوسط الأجل، والمقرونة ببداية تنفيذ فوري، كفيلة بترسيخ التوقعات الإيجابية.

والآن، ماذا عن الوضع النقدي؟

خلال ١٩٩٤، بلغ خلق النقد ١٦٦٥,٩ مليار ليرة مقابل ٨٩٢,٨ مليار عام ١٩٩٣ وقد نتج عن ازدياد استدانة الدولة من المصارف بقيمة ١٢٥٠,٨ مليار ليرة. وازدياد التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بقيمة ٤١٥,١ ملياراً. وكان ازدياد ديون المصارف الصافية على الدولة عائدا الى التطورات التالية: انخفاض سلفات مصرف لبنان الصافية بقيمة ١١٣٢ مليارا. وانخفاض محفظة سندات الخزينة لدى مصرف لبنان بقيمة ٤١٠,٧ مليار، وارتفاع ذمم المصارف التجارية بقيمة ٢٧٩٣,٧ مليار. اما تغير التسليفات المصرفية للقطاع الخاص، فنجم عن ازدياد تسليفات مصرف لبنان بقيمة ٢٨,٦ مليار ليرة وتسليفات المصارف التجارية بقيمة ٣٨٦,٥ مليار.

لقد تمخض خلق النقد بالليرة اللبنانية عن انخفاض حجم الأوراق المالية المتداولة بقيمة ٢٢٤,١ مليارا وازدياد ودائع الخاص لدى المصارف بقيمة ٢٠٥٣,٨ مليار. ان الفرق بين خلق النقد بالليرة وازدياد الوفورات النقدية بالليرة، والبالغ ١٦١٢ مليارا يشكل رصيد التحولات من العملات الأجنبية الى الليرة اللبنانية، اي ما يعادل ٩٥٩ مليون دولار كمبلغ تقريبي صاف، وهذا ما يفسر جزئياً ارتفاع احتياطيات القطع لدى مصرف لبنان بقيمة ١٥٩٩,٣ مليون دولار.

ان خلق شبه النقد بالعملات الأجنبية، المحسوب على اساس المخزون، وعلى اثر ازدياد تسليفات المقيمين بالعملات الأجنبية بقيمة ١٠٤٠ مليون دولار وازدياد الموجودات الخارجية الصافية بقيمة ٩١٠ ملايين دولار، قد غطى قيمة التحويلات الى الليرة وازدياد ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية، والتي بلغت ٦٥٧ مليون دولار.

أما تغير الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي فهو حصيلة ازدياد موجودات مصرف لبنان بقيمة ١٥٩٦ مليون دولار وانخفاض موجودات المصارف التجارية بقيمة ٦٨٧ مليونا. في الواقع، انخفضت موجودات المصارف التجارية ٣٠٨ ملايين دولار بينما زادت التزاماتها الخارجية في المقابل بقيمة ٣٧٨ مليون دولار.

وقد أدى هذا التطور الى تحسن سعر صرف الليرة ازاء الدولار الأميركي بنسبة ٣,٧٪ بحيث انخفض سعر هذا الأخير من ١٧١١ ل.ل. في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى ١٦٤٧ ل.ل. في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. كذلك، هبط معدل التضخم الى ١٢,٠٥٪. ففي الواقع، وحسب «نشرة المؤشرات» سجلت أسعار الإستهلاك ارتفاعا بنسبة ١٢,٠٥٪ عند حسابها بالليرة، وبنسبة ١٦,٣٧٪ عند حسابها بالدولار، وعلى صعيد المناطق، كان ارتفاعها في غرب العاصمة أعلى نسبياً منه في شرقها (١٣,٦٧٪ و١٠,٤٤٪ على التوالي).

لقد سجلت مؤشرات معظم أبواب الإنفاق ارتفاعا، وبخاصة النقل والسلع الغذائية والألبسة والسلع المعمرة، حيث بلغت نسب الإرتفاع على التوالي: ٩٩,٧٣٪، ١٣,٦١٪، ١٢,٦٨٪، ١٢,١٠٪ و٦,٩٢٪. وكان السكن أهم الأبواب التي اصابها الإنخفاض (-٢,١٠٪).

من جهة أخرى اتسمت سوق سوليدير الثانوية منذ انطلاقتها في حزيران/يونيو الماضي بتبادل بلغ حجمه ٣٧١٢٥٣ سهما من الفئة أ (بمعدل يومي قدره ٣٠٩٤ سهماً) و٨٩٢٨٩٠ سهما من الفئة ب (بمعدل يومي قدره ٦٨٦٨ سهماً). كانت أسعار الإفتتاح في ٢٣ حزيران/يونيو ٤/ ١١١١ دولارا لسهم الفئة أ و١١١ دولارا لسهم الفئة ب. أما سعر اقفال نهاية السنة فقد سجل ١٥٢٣/٨ دولار للسهم الفئة أ و١٥١ دولاراً لسهم ا لفئة ب. وكانت أعلى الأسعار المسجلة خلال السنة هي ١٧٣٧/٨ لسهم الفئة أ و١٧٣٣/٤ لسهم الفئة ب.

النشاط المصرفي

ان انخفاض معدلات الفوائد الذي ساد طوال عام ١٩٩٤ قد قلّص قليلاً هامش الوساطة المصرفية. وفي سياق اشتداد المنافسة، انعكس هذا الإنخفاض بسرعة كبيرة على معدلات التسليفات بينما كان تأثيره على الودائع أبطأ بكثير. وقد تعززت هذه المقاومة لتصحيح كلفة الودائع بحركة اكثر بنيوية تمثلت بتقلص الودائع تحت الطلب لصالح التوظيفات للأجل الأكثر جزاء.

على العموم، حقق استثمار المصارف المصارف نتائج جيدة، الا ان تقلص دور الوساطة الذي أخذ يمس القطاع المصرفي قد يزيد الضغط على الهوامش بفعل شدة الأكلاف التشغيلية.

ونظرا الى هذه التطورات، فانه ما زال يتعين على المصارف أن تقطع شوطاً كبيراً، سواء في مجال عقلنة الشبكة وتخصص الفروع أم في مجال تأهيل المستخدمين، والإدارة وتقنيات الأداء.

عام ١٩٩٤، ازداد النشاط المصرفي، المقدر بالميزانية المجمّعة للمصارف بنسبة ٢٩,١٪ اي من ١٨٨٠٨,٩ مليار ليرة الى ٢٤٢٨٥ ملياراً. ولكن، اذا الغينا تأثيري التضخم وتحسن قيمة الليرة، تصبح نسبة الإزدياد الفعلي للنشاط ٣١,٨٪ بسعر الصرف الثابت و٢١,٨٪ بسعر الصرف الثابت وبالأسعار الثابتة.. وقد تميز الإستثمار المصرفي خلال ١٩٩٤ بالسمات التالية:

● سجلت بنية الميزانية، حسب نوع العملات تحسّن حصة الليرة من ٣٤,٦٪ الى ٤٦,٣٪، فقد ارتفعت حصة الودائع بالليرة من ٣٠٪ الى ٣٨,٥٪ وحصة التسليفات من ١٠,٢٪ الى ١٢,٥٪.

● تحسن رسملة المصارف، اذ ارتفعت نسبة الرساميل الدائمة من مجموع الموجودات من ٣,٤٪ عام ١٩٩٣ الى ٢,٨٪ عام ١٩٩٤، وازدادت الرساميل الدائمة في الفترة نفسها بنسبة ٥٢,٢٪ اذ ارتفعت من ٤٤٤,١ مليار ليرة الى ٦٧٥,٨ مليار وهذا الإرتفاع ناجم عن ازدياد الأموال الخاصة الأساسية بنسبة ٦٨,١٪ (وهذه هي النوى الصلبة للمصارف التي تشكل ٩٠,٣٪ من المجموع مقابل ٨١,٧٪ عام ١٩٩٣). وعن تراجع الأموال الخاصة المساندة بنسبة ١٩,٣٪.

● انخفاض طفيف للسيولة الإجمالية لدى المصارف، التي تراجعت نسبتها من ٧١,٩٪ الى ٧٠,٨٪ عام ١٩٩٤، ويظهر تحليل بنية السيولة، ان ذلك عائد الى انخفاض السيولة بالعملات الأجنبية من ٥٤,٨٪ الى ٣٩,٧٪ فيما ازدادت السيولة بالليرة اللبنانية من ١١١,٦٪ الى ١٢٠,٣٪. ان تطور السيولة يعبّر، في الواقع، عن تطور تحويل الودائع الى تسليفات الذي تراجع بالليرة من ١٣,٣٪ الى ١٣٪ وازداد بالعملات الأجنبية من ٥٠,٥٪ الى ٥٧,٢٪ اما نسبة هذا التحول الإجمالي فارتفعت من ٣٩,٣٪ الى ٤٠,١٪.

ويظهر تحليل أهم الإستعمالات والموارد ازدياد الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة ١١٣,٠١ مليون دولار (٦٠,٥٪ من الزيادة الإجمالية المسجلة في ١٩٩٣)، وازدياد الودائع بالليرة بقيمة ٣٠٩٨,٦ مليارا (٣٠٢,٦٪ من الزيادة الإجمالية المسجلة في ١٩٩٣). اما التسليفات بالعملات الأجنبية فقد زادت بقيمة ١٠٧٧,٥ مليون دولار (١٥٢٪ من الزيادة الإجمالية المسجلة في ١٩٩٣). بينما زادت التسليفات بالليرة بقيمة ٣٨٦,٦ مليار (١٩٧,٩٪ من الزيادة الإجمالية المسجلة في ١٩٩٣). وكان نمو التسليفات بالليرة أبرز نسبيا من نمو التسليفات بالعملات الأجنبية (١٢,٦٪ مقابل ٣٣٪).

لقد زادت طاقة الإدّخار المحرر بالليرة اللبنانية (الوفورات النقدية بالليرة + سندات الخزينة لدى الجمهور) بقيمة ٤٠٦٥,٧ ملياراً. اذ ازداد حجمها من ٦٤١٨,٨ ملياراً عام ١٩٩٣ الى ١٠٤٨٤,٧ مليارعام ١٩٩٤. وزادت حصة سندات الجمهور من الوفورات الإجمالية الليرة من ١٧,٣٪ الى ١٨,١٪ اي من ١١١٠ مليارات الى ١٨٩٧,٩ مليار. اما احتياطيات القطع لدى مصرف لبنان فظلت تشكل ٦٠,٣٪ في مقابل قيمة الوفوردات النقدية بالليرة بالدولار الأميركي، وذلك على رغم الإزدياد الكبير للوفورات النقدية بالليرة.

أخيرا يمكن القول ان حركة الرساميل الوافدة استمرت في التدفق عام ١٩٩٤ متمخضة عن مزيد من التحويلات بالعملات الأجنبية الى الليرة، وعن ازدياد الودائع بالعملات الأجنبية، غير أن آثار السياسة النقدية على بنية ميزانيات المصارف ما زالت تحرف بنية الموجودات بالليرة لصالح استعمالات الخزينة. فخفض التدابير التنظيمية بشأن الإستعمالات الإلزامية من ٦٠٪ الى ٤٠٪ وخفض فوائد السندات لم ينجحا حتى الآن في التعويض عن التحريف «البنيوي» الذي أصاب تحويل الودائع الى تسليفات.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

في ١٩٩٤، أدى الضعف البنيوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات الى عجز في الميزان التجاري بلغ، وحسب تقديراتنا، حوالى ٥ مليارات دولار (٣٣٪ عنه في ١٩٩٣)، في الواقع، وإستناداً الى الإيرادات الجمركية المحصلة فعليا، بلغت الواردات ٥,٨ مليار دولار بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات ٣٧٩ مليون دولار، استنادا الى الأرقام المصوبة للمديرية العامة للصناعة في غياب احصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت. ولما كان حجم الصادرات يقدر عموما باقل من الواقع، فان قيمتها الحقيقية قد تصل الى ٢٠٪ من الواردات، ومن المنطقي أن نستخرج الفرق من صافي حركة الرساميل الوافدة، وأن نقيده في رصيد الميزان الجاري.

ويظهر توزع الصادرات الجغرافي أن أهم زبائن لبنان هي المملكة العربية السعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة وفرنسا والأردن والكويت، التي استقبلت اكثر من ٥٠٪ من صادرات السنة. وتحل المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بين جميع البلدان المستوردة فيما تستأثر فرنسا بحصة الأسد بين البلدان غير العربية.

لقد سجلت حركة الرساميل الصافية فائضا بقيمة ٦,٥ مليار دولار، مما أتاح امتصاص عجز الميزان التجاري واستخراج فائض من ميزان المدفوعات قدره ١١٣٠ مليون دولار، بالمقارنة مع ١١٧٠ مليونا عام ١٩٩٣. وكان فائض ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٤ عائداً بخاصة الى مصرف لبنان، الذي ازدادت موجوداته الخارجية الصافية بقيمة ١٨٦٠,٧ مليون دولار بينما انخفضت موجودات المصارف التجارية بقيمة ٧٣٠,٢ مليون دولار.

ان التغيرات في بنية الموجودات الخارجية للجهاز المصرفي ناجمة بصورة أساسية عن عمليات التحويل والتبديل التي تمخضت عن ازدياد ودائع المصارف بالليرة وعن ازدياد احتياطيات القطع لدى مصرف لبنان. ونشير أخيرا الى أن مساهمة ميزان المدفوعات في زيادة الودائع المصرفية، بجميع العملات، كانت في ١٩٩٤ بنسبة ٤٧٪.

من حين الى آخر، تتخلل مسيرة الإستقرار السياسي الأخذ بالتوطّد فترات من الإرتباك والغموض تخل بقواعد اللعبة الإقتصادية مع ان السنتين الأخيرتين الغنيتين بالتحولات السياسية كانتا أيضا، وبمفارقة، غنيتين بتحولات اقتصاديات ايجابية جداً.

غير أنه بات من المؤكد أن نهوض لبنان سيكون أكثر اهمية وثباتاً بقدر ما يتأمن له دعم الأسواق المالية. وبالتالي، يتعين على المسؤولين أن يقنعوا المستثمرين بقدرتهم على ابقاء بلدهم ملتزما بنهج الصرامة والتجانس. ولن يكن هذا أقل التحديات، فالأسواق المالية، المتضررة من أزمة المكسيك الأخيرة، تبدي شكوكية متزايدة في الأسواق الناشئة.

ويكفي الإطلاع على الآراء التي يعرب عنها المتعاملون في الأسواق بشأن عملات البلدان ذات المديونية المفرطة، وعن العقوبات التي يطبقونها على هذه البلدان.

وفي مقدمة واجبات الدولة، يأتي التحسين المتواصل لوضع المالية العامة من خلال احترام اكثر دقة لبرنامج «إعادة التوازن الى الموازنة» ذاك ان العجز الجاري المتراكم يؤثر اكثر فاكثر على الإنجازات الإقتصادية بامتصاص الإدخار الوطني واحداث ارتفاع في معدلات الفوائد وإعاقة استثمارات القطاع الخاص.

والمطلوب ثانياً هو القيام بإصلاحات بنيوية مهمة في البلاد، لا سيما في ميادين التعليم والإعداد والتدريب والإدارة والرعاية الإجتماعية وسير سوق العمل. فهذه الإصلاحات هي وحدها الكفيلة بايجاد مزيد من الوظائف ويخلق مناخ اجتماعي مؤات للنمو.

اخيرا، يقتضي تطوير السياسة النقدية التقييدية باتجاه سياسة «استقرار وصدقية»، اي باتجاه سياسة تلبي حاجات الإقتصاد التمويلية وتؤمن استقرار الأسعار في آن. فمن شأن هذه السياسة أن تسمح بالتخفيف تدريجيا من «علاوة الخطر» على الليرة، وبتبرير خفض تدرجي لمعدلات الفائدة الطويلة الأجل.

ان لبنان، الذي، غدا في حالة إقتصادية مؤاتية (أنتعاش، تضخم مضبوط بشكل أفضل، فوائض خارجية) لهو قادر بالتأكيد على مواجهة هذه التحديات، وعلى إعتماد الإصلاحات الإضافية الضرورية لإستعادة ثقة المستثمرين ولتوفير إمكانيات تصحيح مسار المالية العامة.

لكنه يحتاج الى انتفاضة تحرّر أساسيات الإقتصاد من الوصاية السياسية. وفي رأينا ان هذه الإنتفاضة لن تتأخر وستكون حاسمة بالنسبة الى مستقبل لبنان وموقعه في الشرق الأوسط الجديد.

لبنان في كوبنهاغن يشكو من الغرب «غير المنصف» ومن شح العرب في المساعدات

■ في الورقة التي قدمتها حكومة رفيق الحريري الى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية الذي انعقد الشهر الماضي في «كوبنهاغن»، اشتكت من الإشتراطات الدولية غير المنصفة التي تحول دون مساعدة لبنان على النهوض والإعمار.

وجاء في الورقة اللبنانية ان وضع لبنان قبل الحرب الذي «سمح بتصنيفه في طليعة البلدان المتوسطة الدخل الفردي اختلف اليوم بسبب مفاعيل الحرب واثارها. كما اختلفت كذلك بسبب ضغط بعض الإشتراطات الدولية غير المنصفة التي تعيق مساعدة لبنان في الاعمار وتحرير اراضيه المحتلة».

وأضافت «يبرز على سبيل المثال ان نصيب الفرد في لبنان من المساعدات والقروض الأجنبية خلال السنوات الخمس المنصرمة لم يتجاوز عشرة في المائة من نصيب الفرد من هذه المساعدات في إسرائيل».

ولم تذكر الحكومة اللبنانية في الورقة مزيداً من التفاصيل عن الشروط التي توضع لمنح لبنان القروض والمساعدات او الجهات التي تضع مثل تلك الشروط.

وتسعى حكومة الحريري لإعادة بناء ما هدمته الحرب واضعة لذلك خطة عشرية قدرت تكاليفها بنحو ١١,٨ مليار دولار لكن تمويل هذه الخطة سيكون بقروض خارجية وداخلية بينما ستكون حصة المساعدات والهبات محدودة.

ولا يترك المسؤولون اللبنانيون فرصة إلا ويشكون فيها من المساعدات العربية والدولية للبنان على الرغم من وعد بانشاء صندوق دولي وعربي لمساعدته برأسمال قدره مليارا دولار اطلق عندما اجتمع النواب في «الطائف» عام ١٩٨٩. لكن هذا الصندوق لم ير النور.

وقالت الورقة، ان لبنان يواجه اليوم «تحدياً مزدوجا وجهه الأول التعويض عن خسائر الحرب الطويلة واضرارها المادية والبشرية ووجهه الثاني تهيئة البلاد لمواجهة تحدي السلم في المنطقة».

واضافت، انه بعد ان كان لبنان يتهيأ في السنوات العشر التي سبقت الحرب «للإنتقال الى طور متقدم نسبيا على طريق النمو الإقتصادي من خلال تسجيله معدل نمو اقتصادي وسطي ناهز الستة في المائة سنويا بالأسعار الثابتة ما بين ١٩٦٤ و١٩٧٤ جاءت الحرب لتضع حدا لهذا النمو ولتغرق البلاد في دوامة التراجع والتقهقر الإقتصاديين والإجتماعيين».

ومضت الورقة تقول، ان الناتج المحلي للفرد في لبنان كان عام ١٩٩٢ اقل بنحو ٤٠ في المائة عما كان يجب أن يكون عليه لو لم تقع الحرب.

وللمرة الأولى منذ إستقلال لبنان عام ١٩٤٣ وصل الدين الداخلي والخارجي الصافي الى نحو خمسة مليارات دولار وارتفع معدل البطالة في لبنان الى ما بين ١٢ و١٤ في المائة حاليا من نحو ثمانية في المائة عام ١٩٧٠، كما تدنت القوة الشرائية للأجور بفعل التدهور النقدي والتضخم.

وقالت الورقة، ان العاملين بأجر في لبنان يشكلون ما بين ٥٥ في المائة و٦٠ في المائة من القوى العاملة وان نسبة انخفاض اجورهم لامست الثلثين ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٢.

وكانت «الليرة اللبنانية» قد تدهورت امام العملات الأجنبية بحيث وصل الدولار الواحد الى نحو ٢٨٠٠ ليرة قبل ان تعود الى التحسن الحذر.

وعكست الحرب، كما اشارت الورقة، تراجعا واضحا في معدلات نمو عدد المقيمين في لبنان بفعل عوامل عدة أهمها الإرتفاع في معدلات الهجرة الى الخارج والإنخفاض في معدل المواليد إضافة الى ارتفاع الوفيات الناجمة عن الحرب.

وقالت الورقة، ان الدراسات المتاحة تشير الى ان «الفجوة السكانية» ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ تراوحت بين ٤٥٠ ألفاً و٧٥٠ الف نسمة «حسب الفرضيات المختلفة».

واستطردت تقول، ان ظاهرة النزوح الداخلي من الأرياف الى المدن شملت قبل الحرب نحو ربع اجمالي المقيمين في لبنان لكن مع تفجر الحرب فان التحركات السكانية الداخلية «اتخذت طابعا عنيفا طالت نحو ٨٠٠ ألف لبناني.. نزحوا عن اماكن اقامتهم الأصلية بفعل عوامل طائفية او سياسية».

وقالت، ان الهجرة الى الخارج شملت خلال الحرب نحو نصف مليون لبناني اي ما بين ١٦ و١٧ في المائة من مجموع الشعب اللبناني.

١١٥ مليون دولار لمحطات توليد الكهرباء

■ تدرس وزارة الموارد المائية والكهربائية تسعة عطاءات تقدمت بها شركات عالمية ولبنانية لشراء طاقة كهربائية بغية الإسراع بتوزيع الكهرباء على مدار الساعة مع نهاية العام الحالي.

وكان جرى فض عروض التسع شركات في منتصف الشهر الماضي تمهيدا لإختيار الشركة او الشركات التي ستفوز بهذا العطاء الذي تقدر كلفته بنحو ١١٥ مليون دولار.

والشركات التي تقدمت بالعروض تحمل الجنسيات الكندية والألمانية والسويسرية والبريطانية والبلغارية واللبنانية. وقال مصدر في مؤسسة كهرباء لبنان التي تشرف عليها الدولة انه يجري درس العروض لكن المصدر لم يحدد مدة زمنية لإعلان النتيجة او الأسعار التي تقدمت بها الشركات.

ومضى المصدر يقول: إن وزارة الموارد المائية والكهربائية لديها خيار آخر لتوفير الطاقة على مدار الساعة في نهاية عام ١٩٩٤ وذلك باللجوء الى شراء محطات توضع في مناطق لبنانية عدة لتوفير الطاقة بدلا من شرائها.

وكانت الحكومة وقعت في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي على عقد مع «كونسورتيوم انسالدو سيمنس» الإيطالي - الألماني لإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء في شمال لبنان وجنوبه بقيمة ٥٣٦ مليون دولار. ومن المقرر ان تباع بعدها الطاقة الكهربائية للمواطنين على مدار الساعة بدلا من توزيعها مداورة كل ١٢ ساعة كما يجري حالياً.

وبانتهاء المحطتين يكون لدى لبنان طاقة تبلغ ١٨٠٠ ميغاوات، لكن هذه الأرقام غير دقيقة لأن التيار يوزع دورياً على المواطنين.

ويوفر لبنان حاليا نحو ٩٠٠ ميغاوات من حاجته الكهربائية. ولكن لبنان سيحتاج الى نحو ٢٠٠٠ ميغاوات على المدى البعيد.

وأمنت الحكومة اللبنانية نحو ١٥ مليون دولار لشراء الطاقة او انشاء محطات جديدة، وتجري اتصالات مع فرنسا لتأمين قرض بقيمة ١٠٠ مليون دولار للغاية عينها.

وقال مصدر في مؤسسة كهرباء لبنان ان العروض المقدمة من الشركات التسع ستكون في مجالين. المجال الأول هو لشراء الطاقة.

اما المجال الثاني فقال المصدر انه يتعلق بنقل معدات من معمل الذوق الحراري الساحلي لاعادة تركيبها في محطتين على الأقل في شمال لبنان وشرقه.

وفي هذا المجال تقدمت اربع شركات تحمل الجنسيات الألمانية والبريطانية والبلغارية.

ومن المفترض ان ترتفع طاقة الإنتاج الكهربائي في حال شراء الكهرباء او انشاء محطات جديدة الى ما بين ١٤٠٠ و١٥٠٠ ميغاوات.

وكان مجلس النواب اللبناني وافق في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي على مشروع شامل لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء من انتاج ومحطات توليد وخطوط نقل في مختلف المناطق اللبنانية بقيمة ١,٢٩ مليار دولار.

غزة - اريحا

الإتفاقات النقدية حرمت الفلسطينيين من العملة الوطنية

■ يبدو، وضع السياسة النقدية في غزة - أريحا غامضاً وغير واضح المعالم، ومستندا الى اتفاقات متعارضة بين أفرقاء، افتقد التنسيق بينهم حين اعدت صياغة الإتفاقات.

يقول المحللون الإقتصاديون، الذين رافقوا مراحل وضع الإتفاقات إن المرحلة المقبلة للقطاع المصرفي والإئتماني في غزة - اريحا ستكون محكومة بما انتهى اليه الأمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين وصار يعرف «باتفاق باريس الإقتصادي» وما تلاه من اتفاق نقدي بين السلطة الفلسطينية والأردن في أواخر ١٩٩٤ إضافة الى الإتفاق الذي تجري صياغته بشكل نهائي بين الأردن من جهة وإسرائيل، حيث يرجح أن تأتي المصارف بضمن اتفاقية الإستثمار المزمع توقيعها قبل منتصف هذا العام.

و«اتفاق باريس»، هو المخوّل وحده تنظيم العلاقات بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي. فلقد منح هذا الإتفاق سلطة النقد الفلسطينية التي تشكلت بموجب الإتفاق صلاحيات واسعة، الا ان التمعن في كافة البنود المتعلقة بالمصارف يشير الى صعوبة الفصل العام وبلورة سياسة نقدية بعيدة عن التأثير الإسرائيلي على الرغم من أن هناك درجة عالية من الإستقلالية التي سعت إسرائيل للحد منها.

وأبرز الصلاحيات التي ستتمتع بها سلطة النقد الفلسطينية وضع السياسات النقدية المتلائمة مع الحاجات التنموية حيث ستكون السلطة الفلسطينية عبارة عن مؤسسة عامة تمثل الجانب الفلسطيني في المعاملات المالية كافة ذات الصلة محليا وعالمياً. كذلك فان السلطة ستكون المقرض الأخير في مناطق الحكم الذاتي. وستحتفظ بالإحتياطيات النقدية للمصارف، التي ستسمح بتأسيسها، او فروع للمصارف التي ستكون عاملة لديها.

وفي هذا المجال، يقول المحللون، يظهر التداخل الأردني حيث ان البنك المركزي الأردني، بحكم قانونه يتوجب عليه الإشراف على فروع المصارف الأردنية العاملة في الخارج. ولماكان الدينار عملة متداولة وبكثافة في مناطق الحكم الذاتي فان سياسة البنك المركزي الأردني مع فروعه في الداخل ستكون مختلفة لأن اهتزاز الدينار في المناطق الفلسطينية سيؤثر مباشرة على الدينار داخل الأردن.

ووفقا للإتفاقيات، فان الأردن أعطى المصارف حرية تحديد اسعار الفائدة ايداعا واقراضا وفقا لما تجده مناسبا، والمصارف تمارس ذلك عملياً. اما في مناطق الحكم الذاتي فان الدوائر ذات العلاقة تحاول ايجاد صيغة توفيقية بين اسعار الفائدة التي يمكن أن تحددها السلطة الفلسطينية على العملات المختلفة وهي بشكل رئيسي «الدينار» و«الدولار» و«الشيكل» وبين التوازن المطلوب لضمان عدم هروب رأس المال والحفاظ على معدلات التضخم في حدودها الدنيا مع أخذ الحاجات الإستثمارية بعين الإعتبار.

من جهة ثانية اعطى «اتفاق باريس» سلطة النقد الفلسطينية حق الترخيص لفروع المصارف الخارجية العاملة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وامتلكت اسرائيل حق النقض على هذه المصارف. وفيما يتعلق بترخيص المصارف الجديدة فان السلطة يجب أن تعلم الجانب الإسرائيلي بنيتها لترخيص مصرف جديد، وحال حصول الموافقة من الجانب الإسرائيلي على التوصية المقدمة من سلطة النقد الفلسطينية فان الجانب الفلسطيني سيتولى بعدها عمليات الإشراف كافة المتعلقة بعمل المصارف، من تحكم بنسب الإحتياطي والسيولة او الإشراف على فروع المصارف التي يمكن أن تنشأ في الخارج، وشرط إسرائيل في هذه الحالة ابقاء العملة الإسرائيلية كعملة قانونية معمول بها وفقاً لنصوص الإتفاقيات الى حين التوصل الى صيغة متعلقة باصدار عملة فلسطينية.

والجانب الأردني، لما يقول المحللون، سيتقيد بالشرط التي نصت عليها المادة الأولى من الإتفاق النقدي بين الأردن والسلطة الفلسطينية ويقضي باستمرار الدينار كعملة تداول الى جانب عملات أخرى في مناطق الحكم الذاتي، وكوسيلة دفع قانونية لجميع الغايات. والتزم الطرفان بالدخول في مباحثات شاملة ومبكرة تستهدف تنظيم عملية الإستبدال بالدينار الأردني المتداول في مناطق الحكم الذاتي العملة الفلسطينية التي مهدت الإتفاقيات الفلسطينية امكانية اصدارها خلال مفاوضات الوضع النهائي.

ووفقاً للإتفاق مع الأردنيين سيعمد الجانب الفلسطيني الى تنظيم مدفوعاته بالدينار الأردني الى اقصى الحدود المكنة. وهنا يبرز بعض التناقض مع «اتفاق باريس» الذي نظم تسوية المدفوعات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وفقا لمعادلة ضمنت إسرائيل من خلالها ابقاء كتلة نقدية كبيرة من «الشيكل» متداولة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، وكذلك فيما يتعلق بالإبقاء على المصارف الإسرائيلية التي ستبقيها عاملة تحت مظلة السلطة الفلسطينية.

ويقول المحللون الإقتصاديون أنه يمكن تلخيص قضية الإشراف على انها قضية فلسطينية تتعلق بعمليات المصارف الداخلية حيث تكون «اتفاقية بازل» الدولية مرجعا معتمدا فيما يتعلق بعملية تنسيق الرقابة المصرفية وتوزيع المسؤوليات الرقابية بين السلطة النقدية الأم والسلطة النقدية المضيفة.

ومن أجل أعمال احكام هذه الإتفاقية تتفق سلطة النقد الفلسطينية و«البنك المركزي الأردني - الإسرائيلي» من جهة أخرى، على وضع الأسس والقواعد الآلية الخاصة بعمليات الإشراف والرقابة المصرفية على الفروع والمكاتب للبنوك الإسرائيلية والأردنية في المناطق الخاضعة لسلطة النقد، وذلك بما يكفل سلامة وسيولة هذه البنوك وانسجام أعمالها مع المقتضيات النقدية في الدول المعنية كافة. وهذه أمور نظمتها الإتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية كافة.

ولا يعتقد أن يحصل اي تعارض بين الإتفاقيات المبرمة ومشروع الإتفاق النقدي الإسرائيلي - الأردني الذي يجري الإعداد لبلورته بالصيغة النهائية.

ويرى خبراء اقتصاديون وماليون في الأردن ان إسرائيل رغبت من خلال «اتفاق باريس» في منح إستقلالية محدودة لسلطة النقد الفلسطينية بغية تحصين وتعزيز الفصل بين الإقتصادين الأردني والفلسطيني، ولممارسة دور الوريث وزيادة درجة الإعتمادية للإقتصاد الفلسطيني، وتعميق تبعيته للإقتصاد الإسرائيلي.

إن الفلسطينيين يرون أن ما حققوه على الصعيد النقدي يعتبر انجازا في حين تراقب إسرائيل، وهدفها الرئيسي ابقاء الجسور والعلاقات مفتوحة على الصعيد الإقتصادي.

... ويبقى ان المحللين الإقتصاديين يجمعون على انه من الصعوبة بمكان التحكم بالسياسات النقدية من دون اصدار عملة تساعد الهيئة على التحكم بالمعروض من النقد او السياسات التي يمكن أن تحدد سقوفا ائتمانية حيث ستكون الساحة مفتوحة امام كافة الإحتمالات، وهناك أطراف عديدة ستكون مؤثرة في القرار الإقتصادي النقدي.

● تشهد عمان مطلع حزيران/يونيو المقبل انعقاد المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين الذي تتعاون في تنظيمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين و«جمعية الإقتصاديين العرب» في القدس.مصدر في جمعية رجال الأعمال الأردنيين قال ان الهدف من المؤتمر هو تعريف رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين بالأوضاع الإقتصادية في كل من الأردن وفلسطين وبمناخ الإستثمار فيهما، وعرض مجالات التعاون الإقتصادي وأساليب هذا التعاون بين رجال الأعمال في البلدين، مع اتاحة الفرصة لرجال الأعمال في البلدين للتعارف وتبادل المعلومات والبحث في امكانات اقامة مشاريع مشتركة بينهما، وكذلك تنسيق مواقف القطاع الخاص في البلدين لمواجهة المستجدات والتحديات في المنطقة.

وسيناقش المؤتمرون خلال ايام المؤتمر (بين ٥ و٧ حزيران/يونيو المقبل) ست اوراق عمل عن الإقتصادين الأردني والفلسطيني تتناول الإقتصاد الأردني وآفاق تطويره، والإقتصاد الفلسطيني وكيفية اعادة بنائه والمناخ الإستثماري في الأردن والإطار القانوني والمشاريع الإقليمية المشتركة من منظور اردني والمشاريع الإقليمية المشتركة من منظور فلسطيني.

وكان مصدر في العاصمة الأردنية ذكر ان المشاركين سيناقشون هذه الأوراق، ليس من أجل بدء الإستثمار في الفرص الإستثمارية التي يجدونها متاحة وحسب بل من أجل وضع الالية المناسبة التي من شأنها وضع أسس التعاون بين القطاع الخاص في كل من البلدين وسبل مواصلة هذا التعاون وتطويره.

وأوضح أن لجاناً قطاعية ستشكل لإستكشاف أفاق التعاون في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والترانزيت والسياحة والنقل وقطاع الإنشاءات وقطاع المال والمصارف والتأمين.

اسرائيل

تقليص في الإنفاق وتخفيض في سعر الفائدة

■ في اجراء هو الثاني من نوعه هذا العام، قام «مصرف إسرائيل المركزي» بتخفيض سعر الفائدة بنسبة ١,٥ في المائة فوصلت نسبة ما يتقاضاه المصرف من اقتراض المصارف التجارية الى ١٤,٨ في المائة.

التخفيض الأول الذي أقدم المصرف عليه في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي، كان متواضعا، حيث لم تتجاوز نسبته ٠,٧ بعد استقرار في اسعار الفائدة استمر عاماً ونيف.

ويصل مقدار الخفض في الإنفاق الى ٩٠٠ مليون شاقل (١٩٠ مليون جنيه إسترليني) من اصل موازنة السنة الجارية البالغة ١٤٧ مليار شاقل. اما مقدار الخفض في ضريبة الدخل فيصل الى ١,٢ مليار شاقل.

وسيكون اكبر مقدار من الخفض من نصيب الصناعات الحربية المتأزمة والكيبوترات والمساعدات التي تقدمها الدولة لقطاع الإسكان.

ابراهيم شوحات، وزير المال، قال: «ان الهدف الرئيسي من هذه التدابير ضمان إستمرار النمو الإقتصادي».

ويذكر ان مصرف إسرائيل المركزي تعرض الى ضغوط قوية من وزارة المال الإسرائيلية ومن القطاع الصناعي كي يخفض اسعار الفائدة وبالتالي احياء الثقة الشعبية بحكومة اسحق رابين التي تواجه إنتخابات عامة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . ويعتقد بعض المعلقين ان الخفض الذي نفذ في اسعار الفائدة ذهب بعيدا من اجل ارضاء الجماعات والجهات التي تنادي بالتوسع المالي.

وقال البروفيسور مايكل بينستوك، أستاذ العلوم الإقتصادية في الجامعة العبرية، الذي يفضل ان يكون مقدار الخفض الأقصى واحدا في المائة فقط: «أخشى الآن من نمو الكتلة النقدية بسرعة كبيرة، فجوزيف فرنكل (حاكم المصرف المركزي) يعرض كل ما حققه وانجزه منذ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى الخطر، عندما قرر ان على المصرف المركزي ان يضع الكتلة النقدية تحت السيطرة إذا اراد ان يخفض معدلات التضخم أوان يبقيها متدنية. ويتعين على فرنكل الآن ان يبقي الكتلة النقدية تحت السيطرة».

واستجابت الأسواق بحماسة وعلى نحو إيجابي للقرارات المالية والضريبية التي كان الهدف منها استعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالإدارة الإقتصادية الحكومية. حكومة اسحق رابين من جهتها أعلنت انها تسعى لتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة خمسة في المائة السنة الجارية بعدما نما ٦,٥ في المائة العام الماضي.

وفي مقابلة اجرتها معه جريدة «فاينتشال تايمز» اللندنية قال فرنكل، انه يعتبر هذه القرارات انتصارا لسياسة المصرف المركزي الإسرائيلي المالية. وأضاف، إن «القرارات شكلت نقطة تحول مهمة في الإستراتيجية الإقتصادية الإسرائيلية. وأصبح الجميع يدركون ان الأحداث والتطورات اثبتت صحة السياسة المالية المتشددة».

وذكر حاكم المصرف المركزي ان مؤشري اسعار المواد الإستهلاكية لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير الماضيين اللذين ارتفع كل منهما بنسبة ٠,٢ في المائة اشارا الى ان اسرائيل تسير في الطريق الصحيح الذي سيوصلها الى وضع تكون فيه معدلات التضخم هذه السنة بين ٨,١١ في المائة في حين وصلت الى ١٤,٥ في المائة عام ١٩٩٤ .

وعلى الرغم من اعترافه بأن مؤشري الشهرين الماضيين عكسا عددا كبيرا من العوامل الموسمية، قال فرنكل ان اسرائيل «قصمت ظهر التضخم». وخلص الى القول، ان أهمية القرارات الضريبية تكمن في أنها ستعيد إسرائيل «الى الإتجاه المرغوب فيه الذي يتناول خفض التضخم والعبء الضريبي وخفض ما تضع الحكومة يدها عليه من الموارد المالية. وأنا اعتبرها امورا تلائم القطاع الخاص وتساهم في إبقاء النمو الإقتصادي في تحسن متواصل».

الاردن

الكساد الاقتصادي لم يجد علاجه في السلام مع إسرائيل

■ على الرغم من الإحصاءات الرسمية التي تشير الى تحسن مستمر في أداء الإقتصاد، فإن بعض رجال الأعمال الأردنيين، مستمر في تشاؤمه وفي الحديث عن استمرار الكساد في غير قطاع اقتصادي، ويستندون الى الأرقام لدعم قولهم هذا، والى الشعور بانعدام الثقة الذي يستحوذ على المستثمرين.

إلا أن المسؤولين يشيرون الى أرقام ايجابية، منها تقلص الفجوة المزمنة في الميزان التجاري في عام ١٩٩٤ كنتيجة لإرتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، وكذلك هبوط معدل التضخم الى ٤,٥٪ وتوقع زيادة كبيرة هذ العام في إجمالي الناتج المحلي، كما تمت اعادة جدولة ديون أجنبية مقدارها ٧ مليارات دولار بشروط ميسرة.

واصبح بحكم المؤكد أن تلغي الولايات المتحدة ما تبقى لها من ديون على الأردن ومقدارها ٥٠٠ مليون دولار وتضغط على دول أخرى أن تحذو حذوها. وفي الشهر الماضي حاز أداء الأردن الإقتصادي الذي أملاه صندوق النقد الدولي رضاء دول اعضاء «نادي باريس للدول الدائنة».وقد أثارت مسؤولاً حكومياً على رفعة في المستوى، الإنتقادات المتجنية بعض الشيء»، واعتبر أن هذه الشكاوي لا معنى لها، فلقد أقام الأردن في نظر المسؤول، اقتصاداً سليماً. ولكن هناك بين رجال الأعمال من لا يرون ذلك، ومن الصعب اقناعهم.

لكن لماذا تستمر الشكوى؟

يقول مصرفي يتشكك في أرقام «البنك المركزي الأردني» انه اكتشف تناقض في الإحصائيات. وأوضح أنه «قام بتطبيق معايير مصرفه على الأداء الإقتصادي فوجد ان البلاد تعاني من الكساد،» وأضاف «إننا متفائلون بالنسبة الى المستقبل ولكننا نعيش كساداً يسير الى الأسوأ، وإعتقد أن ١٩٩٥ سيكون عاما صعباً».

وتوجد مؤشرات تشير الى حدوث تباطؤ اقتصادي، منها تراجع مطرد في سوق الأوراق المالية الى مستويات لم تشهدها منذ عامين، كما يقول مصرفيون إن حركة البناء إنخفضت، على الرغم من ارتفاع عدد تصاريح البناء. ويذكر أنه على الرغم من سعي الحكومة الحثيث للسيطرة على العجز وتضييق عجز الميزان التجاري فإن الأردن ما زال يتجاوز موارده الضئيلة ويعتمد على المعونات الأجنبية. ويرجع جزء من المشكلة الى عوامل نفسانية. فبعد ارتفاع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة عالية قدرها ١١,٢٪ في عام ١٩٩٢ فإن العودة الى معدلات نمو طبيعية تعطي تلقائيا الإنطباع بالتباطؤ. ومن جهة ثانية فإن التفاؤل المفرط بمنافع معاهدة السلم مع اسرائيل الموقعة في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، التي لم تترجم إلا في زيادة عدد السياح الإسرائيليين، اصاب الأردن بالإحباط، فتداركت الحكومة هذه الحالة بالقول إن فوائد معاهدة السلم تستغرق بعض الوقت، ومشروعات البنية الأساسية التي تحتاج الى تمويل اجنبي، لمّا تزل في مراحل التخطيط الأولية.

كما أن السلم الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان الأردن يأمل في تحقيقه بعد توقيعه المعاهدة مع إسرائيل، لم يتحقق. وما زالت محادثات إسرائيل مع كل من سوريا والأردن تواجه طريقا مسدودا، على الرغم من تفاؤل الأميركيين بقرب حدوث اختراق على المسارين اللبناني والسوري.

وربما، يقول المحللون الإقتصاديون، إن الموضوع الأكثر خطورة بالنسبة الى الأردن هو غموض مستقبل الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل مما يضعف توقعات بحدوث ازدهار تجاري واستثماري.

وعلى حدود الأردن الشرقية قضت عقوبات فرضتها الأمم المتحدة على العراق بسبب دخوله العسكري الى الكويت، على اكبر سوق للأردن، وتأمل الحكومة، وهي تردد ما يقوله رجال اعمال بأن التجارة مع إسرائيل لن تتحقق أملا باستئناف التجارة مع العراق.

وقال دبيلوماسي غربي «يجب ان لا يتطلع الأردن الى الإتجار مع اسرائيل، فالعراق اكثر اهمية بكثير».

تعديل قانون إعمال التأمين لتأسيس شركات جديدة

بعد مناقشة مطولة في مجلس النواب والأعيان صدر قانون اعمال التأمين بتعديلات أبرزها مراقبة أعمال التأمين وسماحه بتأسيس شركات تأمين جديدة وفروع لشركات تأمين أجنبية والزام شركات التأمين القائمة بتقديم خدمات التأمين كافة في فرع معين او الإنسحاب من تقديم التأمين كافة للفرع المذكور.

واشترط القانون الجديد، الذي حل محل القانون القديم الذي كان صدر في عام ١٩٨٤، من أجل تأسيس شركات تأمين جديدة أو فروع لشركات تأمين أجنبية موافقة مجلس الوزراء الأردني على ذلك، وربط ذلك بضرورة تقديم تأمين يحتفظ به كوديعة لضمان قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها التأمينية، وترك أمر تحديد قيمة الوديعة الى نظام يصدر بمقتضى القانون، لكنه نص على ان تكون قيمة الوديعة التي تدفعها الشركة الأجنبية ضعف قيمة الوديعة التي تدفعها الشركة المحلية. كما ترك للنظام الصادر بمقتضى القانون أمر تقدير الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالشركة أو بفرع الشركة الأجنبية، لكنه نص على عدم فصل رأس المال المحول الى فرع الشركة الأجنبية عن رأس مال الشركة الأردنية وتحويله الى الخارج إلا في حالة انتهاء عمل الفرع او الوكيل المعتمد.

وكان قانون التأمين القديم المشار اليه منع تأسيس شركات تأمين جديدة، وذلك بعد تقليص عدد شركات التأمين العاملة في الأردن من ٣٣ الى ١٧ شركة بسبب ازدحام السوق الأردنية بما يفوق حاجتها من شركات التأمين. وقد لقي القانون الجديد لدى إعداده كمشروع في العام الماضي معارضة قوية من جانب شركات التأمين القائمة حاليا ومن جانب الإتحاد الأردني لشركات التأمين لأن السوق الأردنية تضيق بما فيها من شركات تأمين ولا تتحمل مزيداً من الشركات.

وذكّر الإتحاد بقرار وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الذي اتخذته عام ١٩٨٤ وقلصت فيه عدد شركات التأمين من ٣٣ الى ١٧ شركة. ومن التعديلات الأخرى المهمة في القانون الجديد عدمالسماح لشركات التأمين بوقف تقديم خدمة التأمين الإلزامي على السيارات والإستمرار في تقديم الخدمات الأخرى.

سوريا

في تقرير لـ«هيئة تخطيط الدولة»

إرتفاع في الناتج القومي والقطاع الخاص يدخل اللعبة الإقتصادية

■ «هيئة تخطيط الدولة» أصدرت تقريراً شاملاً، لحظت فيه ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي لعام ١٩٩٤ بنسبة ٣٦,٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٣، وذلك من أصل إجمالي التكوين الرأسمالي البالغ ١٣٦ مليار ليرة سورية والذي ارتفع بنسبة ٣٢ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٣، وبلغ الإنتاج السوري من النفط الخام عام ١٩٩٤ اكثر من ٣٢,٦٧ مليون متر مكعب، بينها ٢٣,٨ مليون من النفط الخام الثقيل. فيما تجاوز الإنتاج السوري من الغاز الحر والمرافق ١,٣٥ مليار متر مكعب عام ١٩٩٤ .

وقد جاء في التقرير ان «الشركة السورية للنفط» اكتشفت عام ١٩٩٤ النفط في حقلي «الغور» و«الغدير» شرق سوريا بطاقة تبلغ نحو ثلاثة ملايين متر مكعب من النفط ومليوني متر من الغاز. وأضاف التقرير، ان الإنتاج السوري بلغ العام الماضي ٢٣,٨ مليون متر من النفط الخام الخفيف و٨,٨ مليون من الثقيل و٦٦٢ مليون متر مكعب من الغاز الحر و٦٨٩ مليوناً من الغاز المرافق وبلغ انتاج الغاز المنزلي ٥٠ ألف طن.

وفي التقرير أيضاً، ان مصفاتي «بانياس» و«حمص» استطاعتا تكرير اكثر من ١١ مليون طن من النفط بينها ٧,٦ مليون من النفط الخام الخفيف والبقية من النفط الثقيل. وتم انتاج ١,٣٣ مليون طن من البنزين العادي والممتاز.

وتطرقت «هيئة تخطيط الدولة» في تقريرها الى المشاريع المخطط لها لعام ١٩٩٦ فأوضحت ان الحكومة السورية تنوي «استكمال نقل الغاز من الحقول الى محطة توليد الطاقة في «السويدية» (شرق البلاد) واستكمال المرحلة الأولى من مشروع غاز «المنطقة الوسطى» في حقول «الأرق» و«الضبيات» و«الهيل» وتجميع الغاز وتجفيفه ونقله بخط ٢٤ بوصة وبطول ٢٣٠ كيلومتراً.

في حين أن وزارة النفط تخطط لتوسيع معمل غاز «الجبسة» ورفع طاقته من ١,٧ مليون متر الى ٢,٩ متر مكعب في اليوم ورفع طاقة خط النقل من ١,٥ مليون متر الى ٢,٥ مليون، كما انها تدرس اقامة مشروع لنقل غاز حقل «العذبة» بطاقة ٧٠٠ ألف متر مكعب الى محطة «التيم» وسط البلاد، اضافة الى مشروع نقل الغاز الى محطة توليد الكهرباء في «زيزون» وتبلغ طاقة الخط اربعة ملايين متر مكعب في اليوم ويبلغ طوله ١٢٠ كيلومتراً وعرضه ٢٤ بوصة.

وذكرت مصادر رسمية سورية أخرى، ان «الشركة العامة للفوسفات والمناجم» انتجت عام ١٩٩٤ اكثر من ١,٢ مليون طن من الفوسفات بعدما استوردت معدات فصل وتصنيف الغبار في حقول «خنيفس». وكان وزير النفط المهندس نادر النابلسي اشار الى ان صادرات الفوسفات انخفضت بعد التغيرات في الدول الشرقية.

وعن قطاع الكهرباء أورد التقرير ان العام الماضي شهد اضافة ٨٦٠ ميغاواطاً عبر توسيع محطة «تشرين» التي تبلغ طاقتها البخارية ٤٠٠ ميغاواط والغازية ٢٥٦ ميغاواط لكل منهما، اضافة الى تركيب محطة «جندر» بطاقة انتاجية قدرها ١٢٨ ميغاواط وتركيب المجموعة الثانية البخارية في محطة «تشرين» بطاقة ٢٠٠ ميغاواط ومولت الكويت والسعودية معظم هذه المشاريع وساهمتا باكثر من ٤٠٠ مليون دولار اميركي للتخفيف من العجز في الكهرباء، البالغ ٣,٢ مليون كيلوواط وأوضحت المصادر ان الإنتاج ارتفع نحو ١٨ في المائة وبلغ ١٦,٤ مليون كيلوواط وأنه تمت انارة ٣٥٧ قرية جديدة. القطاع الزراعي افاد ان انتاج القمح ارتفع من ٣,٦ مليون طن عام ١٩٩٣ ثم بلغ ٣,٧ مليون طن عام ١٩٩٤ مقابل انخفاض انتاج الشعير الى ١,٤ مليون طن بعدما كان اكثر من ١,٥ مليون طن عام ١٩٩٣ ، وانخفض انتاج القطن الى ٥٣٥ ألف طن عام ١٩٩٤ بدلاً من ٦٦٣ ألف طن في عام ١٩٩٣ .اللافت في التقرير هو ارتفاع انتاج الزيتون من ٣٢٥ ألف طن الى ٥٢١ ألف طن في الفترة ذاتها.

وجاء في الأرقام التي نشرت للمرة الأولى ان «المؤسسة العامة للحبوب» بدأت عام ١٩٩٤تصدير الحبوب بعدما كانت تستوردها في الأعوام السابقة. وأوضحت ان المؤسسة صدرت ٦٥ ألف طن من العدس (الإنتاج ١١٨ ألف طن) و٤٠٣ آلاف طن من الشعير و٤٠ ألف طن من الحمص و٢١ ألف طن من القمح كمعونة ومقايضة مع السودان. وذكرت انها استوردت ٣٤٧ ألف طن من الطحين لحاجة المخابز.

اما الموارد التجارية فقد سجلت حسب ارقام «المصرف التجاري السوري» ارتفاعاً ملحوظاً من ٨٨ مليار ليرة سورية الى ١٨١ مليار في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٤ قياساً الى الفترة ذاتها من عام ١٩٩٣، وارتفعت توظيفات المصرف الى ٢٦٦ ملياراً من ٩٧ ملياراً في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٣ .

«مؤسسة الإسكان العسكري» تدخل مجال الصناعة والزراعة

عام ١٩٧٥ انشئت «مؤسسة الإسكان العسكري» بهدف انشاء الضواحي السكنية وتامين السكن المريح والمناسب للعاملين في الجيش طورت مشاريعها وأصبحت تنفذ المشاريع المتعددة لصالح القطاع التعاوني السكني والوزارات المختلفة، ثم تعددت نشاطاتها لتشمل تنفيذ المشاريع الصناعية والزراعية.

وقد بلغ حجم أعمال المؤسسة خلال عام ١٩٩٤ ما يزيد على ١٢ مليار ليرة سورية (حوالى ٢٨٥ مليون دولار) ،والمشاريع تضمنت انشاء وتشغيل واستثمار العديد من المصانع المتوسطة والصغيرة التي بلغ عددها ١٠٠ مصنع تنتج المواد الكيمياوية والنسيجية والمعدنية والإسمنتية والسيراميك والقرميد ومواد البناء المختلفة والصوف الصخري والرخام والبلوك (الطوب) والبلاط وغيرها.

وقد انشأت المؤسسة أحد أكبر مصانع الأثاث (الموبيليا) والمفروشات المنزلية في الشرق الأوسط بالإضافة الى تنفيذها مشروع نقل الغاز من حقل عمر النفطي في منطقة دير الزور لتغذية «محطة تشرين» الحرارية قرب دمشق بطول ٥٣٠ كيلومتراً.

واشتملت الأعمال الإنشائية التي نفذتها المؤسسة على بناء عدد من السدود الزراعية والمساهمة في بناء «مطار دمشق الدولي» و«مكتبة الأسد» و«المسرح القومي».

واسهمت المؤسسة في بناء عدد من صوامع الحبوب التي اضحت حاجة ملحة بعد الإزدياد الكبير في حجم محصول الحبوب في سورية.

ونظراً الى التوسع الكبير في النشاطات التي تقوم بها وانطلاقا من تصميمها على تقديم الأفضل وتطوير امكانياتها الذاتية قررت في أواخر عام ١٩٩٤ استحداث مكتب للبحث العلمي والتطوير، فعمل المكتب على البحث عن بدائل متطورة للمواد المستوردة بالتعاون مع الفروع المختلفة ودراسة الإبداعات الفردية في مجال المواد والبدائل والآلات والتجهيزات وتقديم الإقتراحات لرفع مستوى الإنتاج وتطويره من حيث الجودة والنوعية وصولا الى المواصفات العالمية.

وفي اطار تشجيعها للمخترعين، وجهت الدعوة الى المخترعين من خارج المؤسسة لتصنيع اختراعاتهم في المؤسسة بهدف الإستفادة منها.

وتتضمن الإختراعات التي رعتها المؤسسة تصنيع الة لدرفلة المعادن، والة لفرز كرات طحن الاسمنت، وروافع جسرية متعددة، والة لخلط وجرش كافة أنواع الأعلاف، وعلب سرعة عادية ودورية، وجهاز القذف بالرمل (ساند بلاستنغ) لتنظيف المعادن من الصدأ، ومضخات للنفط، وأجهزة طبية لجبر كسور العظام، وشوديرات للتدفئة المركزية، مكيفاً صحراوياً للهواء، والعديد من الإختراعات الأخرى.

العراق

إغراء الشركات الدولية للضغط على رفع حظر تصدير النفط

■ حيال التمنع الأميركي والبريطاني بالسماح للعراق بتصدير نفطه إلا اذا ما انصاع لشروطهما، تعكف بغداد على وضع سياسة نفطية جديدة تسمح لشركات النفط الأجنبية الإسهام في تنمية الصناعة النفطية.

وكان المسؤولون العراقيون قد أفصحوا عن سياستهم النفطية الجديدة خلال اللقاء الذي جرى في منتصف الشهر الماضي في بغداد وضمن مجموعة من كبار المسؤولين في شركات النفط الدولية وما تنويه بغداد، بعدما جدد أمد العقوبات عليها، ان تسمح لهذه الشركات بالمشاركة في استغلال نحو ثلاثين حقل نفط تشمل اربعة حقول «عملاقة» في جنوب العراق قادرة بمفردها على انتاج زهاء مليوني برميل في اليوم اي اقل بقليل فقط مما بوسع المملكة المتحدة ان تنتجه من منطقة بحر الشمال.أفصح المسؤولون العراقيون ان المحادثات التي جرت حتى الآن بين الجانب العراقي وجانب الشركات الدولية تناولت استغلال عشرة حقول.

وكان صفاء هادي جواد، وزير النفط العراقي أعلن ان العراق، الذي يملك ثاني اكبر احتياط معروف من النفط في العالم، بعد السعودية، يحتاج الى استغلال حقوله بأسرع ما يمكن لكي يستخدم العائدات في إعادة الإعمار.

وأضاف جواد: «نحن بحاجة الى دعم شركات النفط الدولية ومشاركتها وتفهمها».

واذا تم بالفعل تطبيق السياسة العراقية الجديدة، (على الرغم من العوائق التي تضعها واشنطن ولندن)، يكون العراق اول منتج كبير للنفط في الشرق الأوسط يفتح خزانة احتياطياته من النفط والطاقة إجمالا امام الشركات الأجنبية على هذا النحو الكبير.

وفي كلام نقله مسؤولون غربيون في قطاع النفط، ان مشروع استغلال النفط العراقي الجديد سيكلف نحو ٢٥ مليار دولار في السنوات الثماني الى العشر الأولى بعد الغاء العقوبات المفروضة على العراق. وسيتطلب انشاء مصاف جديدة خمسة مليارات دولار اضافية. وسيؤدي التوسع المقترح في الإنتاج الى زيادة طاقة العراق الإنتاجية من ٢,٦ مليون الى ستة ملايين برميل في اليوم.

كبار المسؤولين في شركات النفط الغربية رحبوا بالإعلان العراقي واعتبره معظمهم انه مخلص وجدي. وقال مسؤول في شركة فرنسية، مشيرا الى فقر العراق ومديونيته والى حاجته الى مبالغ كبيرة من المال كي يعيد اعمار نفسه ويدفع تعويضات الحرب: «لا يوجد امام العراقيين اي خيار آخر».

وكان حضور شركتي «الف اكيتان» و«توتال» الفرنسيتين بارزا اكثر من حضور غيرهما من الشركات الغربية في الإجتماع الذي عقد أخيراً في بغداد، كما انطبق الأمر نفسه على حضور شركة «أجيب» الإيطالية.

حتى الآن هناك شركات أربع هي: «توتال» الإيطالية، و«اجيب» الإيطالية، و«ريبسول» الأسبانية، تتفاوض مع السلطات العراقية المأذونة، حول صفقات تصل قيمتها الإجمالية الى بضعة مليارات من الدولارات في غياب تام للشركات البريطانية والأميركية.

إلا أن المسؤولين العراقيين اعربوا غير مرة أن الباب لن يغلق في وجه الشركات البريطانية والأميركية ولن تحرم من المشاركة في أي مشروع تختار المشاركة فيه.

وأمام الموقف البريطاني الرسمي المتشدد حيال العراق بدأت تطلع أصوات معترضة ومتخوفة من أن يفوت الركب الشركات البريطانية اذا ما وضع العراق سياسته الجديدة موضع التنفيذ. وصب كلام وزير النفط العراقي صفاء هادي جواد الزيت على نار تخوف الشركات البريطانية اذ قال بالحرف في تصريح وزع على الشركات النفطية: «ان الشركات التي تأتينا قبل إلغاء عقوبات الأمم المتحدة، ستتمتع بميزة كبيرة على غيرها».

وعلى الرغم من أن الحظر المفروض على تصدير النفط العراقي ساري المفعول، خصوصا بعد رفض بغداد المقترحات البريطانية والأميركية الأخيرة، لم تعرب الشركات النفطية الدولية عن اي تردد في متابعة التفاوض مع السلطات العراقية. وقال أحد كبار المسؤولين الفرنسيين في هذا الصدد، ان التعاقد مع العراقيين شرعي «طالما اننا لا نضع اي عقد موضع التنفيذ قبل الغاء العقوبة».

ويبرز على ألسنة المراقبين سؤال:

هل ان العراق ينوي فعلاً إعطاء صناعة النفط الدولية ما وصفه بعض المراقبين بأنه «فرصة لا تسنح او تتاح الا مرة واحدة في جيل من الأجيال، او انه يدغدغ الآمال باحتمال عقد صفقات مربحة تصل قيمتها الى بضعة مليارات من الدولارات بغية الضغط على الدول الغربية لكي تدعم الغاء العقوبات المفروضة عليه.

يجيب المراقبون عن السؤال بأن السياسة النفطية العراقية تشكل جزءا من الجهود الديبلوماسية التي يبذلها العراق. فمن الواضح ان العراق استهدف شركات النفط وهو يأمل في ان تضغط هذه على حكوماتها كي تعارض الموقف الأميركي والبريطاني المتشدد في موضوع العقوبات المفروضة على العراق خصوصاً في مجال تصدير النفط.

وتنفي شركتا «الف اكيتان» و«توتال» الفرنسيتان وجود اي علاقة، على سبيل المثال، بين خططهما الهادفة الى استغلال حقلين عملاقين جنوب العراق، وبين ما يبدو انه استعداد الحكومة الفرنسية لالغاء العقوبات او تخفيفها في موعد لا يتجاوز مطلع الشهر المقبل.

لكن من جهة أخرى يقول المراقبون ذاتهم، توجد أسباب إقتصادية وجيهة جدا تدعو العراق الى فتح أبواب قطاع النفط فيه امام الشركات الأجنبية، فالعراق ينوي التحرك بسرعة من اجل استعادة الأسواق التي فقدها حالما تلغى العقوبات الدولية، وهو ينوي مضاعفة طاقته الإنتاجية الحالية البالغة ٢,٦ مليون برميل في اليوم، الذي قد يكلف ٢٥ مليار دولار على مدى فترة تراوح بين خمس وثماني سنوات.

ونظراً الى أوضاع العراق الإقتصادية المتأزمة جداً، لا يوجد امام المسؤولين في بغداد اي خيار سوى ان يوجهوا الدعوة الى شركات النفط الأجنبية.

وتوحي التفاصيل التي تسربت عن المفاوضات الجارية بين العراقيين من جهة وبين ممثلي شركتي «توتال» و«الف اكيتان» الفرنسيتين من جهة أخرى، كما يوحي التقدم الذي أحرزته هذه المفاوضات، ان العراق جاد في تنفيذ سياسته النفطية الجديدة. وعلى الرغم من غموض الوضع الضريبي بالنسبة الى المستثمرين المحتملين في قطاع النفط العراقي.

ويبقى، كما قال احد كبار المسؤولين الغربيين في قطاع النفط:«ان المنطق السياسي لا الإقتصادي هو الذي سيملي اذا ما كان العراقيون سيصبحون نقطة ارتكاز أو موضع اهتمام شركات النفط الدولية في الشرق الأوسط».

عُمان

إنخفاض في الناتج المحلي وتزايد في عدد المنشآت الصناعية

■ في تقرير مسهب أعدته أجهزة وزارة التنمية العمانية، تبين أن القطاعات النفطية وغير النفطية في منطقة عمان حققت خلال عام ١٩٩٤ ناتجاً إجمالياً قدره ٣ مليارات و٣٣٢ مليون ريال.

وأوضح التقرير ان القطاعات النفطية حققت ناتجاً إجمالياً قدره مليار و٢٨٥ مليون ريال عام ١٩٩٤ مقارنة مع مليار و٣٢٣ مليون ريال عام ١٩٩٣ . بينما حققت القطاعات غير النفطية ناتجا قدره ملياران و٤٧ مليون ريال مقارنة مع مليارين و١٠٧ ملايين ريال عام ١٩٩٣ .

ويمضي تقرير وزارة التنمية الى ذكر أن إيرادات الرسوم الجمركية عام ١٩٩٤ بلغت ٣١ مليوناً و١٢٠ ألف ريال بينما بلغت عام ١٩٩٣ حوالى ٣٣ مليوناً و١٠٠ الف ريال، كما حققت إيرادات الضرائب على دخل الشركات عام ١٩٩٤ حوالى ٢٨ مليوناً و٢٠٠ الف ريال في حين بلغت ٢٢ مليوناً و٩٠٠ ألف ريال عام ١٩٩٣

.أما عوائد الإستثمار فهي حققت، حسب ما جاء في التقرير، ايراداً قدره ٥ ملايين و٤٠٠ ألف ريال مقابل ٧ ملايين ريال عام ١٩٩٣ بجانب إيرادات أخرى تم تحقيقها عام ١٩٩٤ بلغت ٢٤٣ مليوناً و٣٠٠ الف ريال.

أمّا وسائل التمويل من صافي اقتراض وإصدار سندات حكومية ووسائل تمويل أخرى فقد وصلت عام ١٩٩٤ الى ٢٠٥ ملايين و١٠٠ الف ريال مقارنة مع ٣٠٣ ملايين و٣٠٠ الف ريال عام ١٩٩٣ .

من جهة أخرى اظهرت النتائج النهائية للتعداد الصناعي الأول في سلطنة عمان ان اجمالي المنشآت الصناعية العاملة في السلطنة بلغ ١٥٢٠ منشأة وأن اجمالي عدد العاملين فيها ٢٥ ألفاً و٢٧٥ عاملا وبلغت القيمة المضافة ٢٣٦ مليون ريال.

وتصنيف هذه المنشآت هو كالآتي:

منشآت كبيرة بلغت نسبتها ٢,٨٪ ويعمل فيها ٤٩٪ من اجمالي عمالة القطاع الصناعي وتبلغ القيمة المضافة فيها ٧٠٪.

منشآت متوسطة ١٨٪ ويعمل فيها ٣٣٪ من نسبة العمالة الصناعية وكانت نسبة المنشآت الصغيرة ٨٧٪ ويعمل فيها ١٨٪ من العمالة الصناعية.

أما توزيع المنشآت الصناعية في مناطق السلطنة أظهر ان أعلى نسبة تقع في محافظة مسقط وقدرها ٢٤٪ تليها منطقة «الباطنة» بنسبة ٢٠٪ و«المنطقة الشرقية» ايضا بنسبة ٢٠٪ و«المنطقة الداخلية» بنسبة ١٧٪ و«محافظة ظفار» بنسبة ١١٪ ومنطقة «الظاهرة» بنسبة ٨٪.

وقد دلت نتائج المسح على ان نسبة التعمين في القطاع الصناعي بلغت ١٦٪ من اجمالي العاملين وأن النسبة المطلوبة في نهاية عام ١٩٩٦م هي ٣٥٪ من نسبة العمالة الصناعية.

● بدأت وزارة التنمية في سلطنة عمان التحضير لمؤتمر الرؤية المستقبلية للإقتصاد العماني الذي سيعقد في الأسبوع الأول من حزيران/يونيو المقبل.

ويهدف المؤتمر الذي اطلق عليه اسم «عمان عام ٢٠٢٠» الى تقويمالإدارة الإقتصادية للقطاعات الإنتاجية والإتفاق على توجهات السياسة الإقتصادية للأعوام الخمسة والعشرين المقبلة حتى عام ٢٠٢٠. وتم اعداد مذكرة متكاملة حول الأسلوب المناسب لإجراء تقويم وتصور شامل ومحدد التطور للقطاعات الواعدة في الإقتصاد العماني خلال المرحلة المقبلة. وتم تشكيل فريق عمل لإعداد تقارير تفصيلية عن القطاعات الإنتاجية والخدمية والإمكانيات والمقومات المتاحة والمعوقات التي تحد من التطور والسياسات والآليات التي يجب انتهاجها للوصول الى أعلى المستويات الإنتاجية.

ويشارك في المؤتمر خبراء عالميون من الدول الصناعية ودول شرق آسيا الى جانب ممثلين عن الوزارات المعنية ومجلس الشورى وغرفة تجارة وصناعة عمان.

تسهيلات عُمانية للإستثمارات الأجنبية

ذكر محمود الجرواني مدير بورصة مسقط ،ان سلطنة عمان بدأت باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف الى تسهيل الإستثمار الأجنبي. وأن الترخيص بانشاء شركة مساهمة عامة اصبح من اختصاص مدير عام التجارة وليس من اختصاص وزير التجارة والصناعة حسب الإجراء الذي كان متبعاً.

ومضى الجرواني الى القول بأن احكاما مجددة تسمح بأن يكون رأس المال المصرح به للشركات المساهمة العامة اكثر من رأس المال المكتتب، كما يمكن اصدار السندات القابلة للتحويل بحيث يكون لحامل السند الخيار في تحويل سنداته الى أسهم او إستلام قيمتها الإسمية نقدا. ويمكن اصدار الأسهم التفضيلية وانشاء الشركات القابضة.

وأضاف مدير بورصة مسقط، ان الإستثمار الأجنبي يسمح به بصفة عامة في الشركات العمانية التي لا يقل رأس مالها عن ١٥٠ ألف ريال عماني (٣٩٠ الف دولار أميركي والتي لا يزيد الإستثمار الأجنبي فيها على ٤٩ في المائة من رأس المال)، ومع ذلك فانه لا يجوز ان تسمح وزارة التجارة والصناعة بأن يصل رأس المال الأجنبي الى ٦٥ في المائة من رأس المال الشركة على ضوء توصية لجنة الإستثمار الأجنبي، حيث تقوم هذه اللجنة بمراعاة طبيعة الإستثمار والإعتبارات الأخرى مثل مدى جاذبية الإستثمار للشركات المتعددة الجنسيات ففي قطاع السياحة مثلا تعطي الأفضلية الى مشروعات القرى والمناطق السياحية المتكاملة.

وأشار الى انه يمكن ان تكون ملكية الأجانب بنسبة ١٠٠ في المائة من رأس المال بشرط ان يسهم المشروع في تنمية الإقتصاد الوطني وأن لا يقل رأسماله عن ٥٠٠ الف ريال عماني (١,٣ مليون دولار اميركي). وأكد ان القانون نص صراحة على عدم جواز مصادرة او نزع ملكية المشروعات التي فيها استثمار اجنبي الا اذا كان ذلك في اطار المصلحة العامة ومقابل تعويض مناسب.

الامارات

لا اقراض من دون ضمانات!

■ وجه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أمراً الى الجهات المسؤولة في دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لمسألة القروض الشخصية والقروض الأخرى التي تمنحها المصارف التجارية والمؤسسات المالية في البلاد للأشخاص الذين لا يملكون مصادر كافية للسداد.

وطلب الشيخ زايد ابلاغ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى البلاد بأنه لن تقبل أي دعوى تقام على المقترضين، ولن تنفذ في حقهم الأحكام اذا ثبت ان المصارف منحتهم القروض من دون ضمانات كافية.

ونقل الفريق الركن محمد سعيد البادي، وزير الداخلية، أمر رئيس دولة الإمارات الى سلطان بن ناصر السويدي، محافظ المصرف المركزي، الذي قام بدوره بتعميم هذا الأمر على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الإمارات.

وقالت مصادر مالية، ان هذا الأمر يضع حداً لعمليات الإقراض من المصارف للأشخاص والمؤسسات والشركات غير القادرة على التسديد والتي تنتهي برفع دعاوى امام المحاكم وتؤدي بالمتخلفين عن التسديد الى السجون.

ويستفيد معظم السجناء لأسباب مالية من قرارات يصدرها رئيس دولة الإمارات وحكام الإمارات الأخرون بالإفراج عن سجناء، بعد قضاء نصف مدة العقوبة مع تحمل تسديد الديون المستحقة عليهم، وذلك في مناسبات دينية ووطنية. وأشار الشيخ زايد في الأمر الذي اصدره لوزير الداخلية الى كثرة اعداد الذين يلتمسون العون والمساعدة لتسديد ما عليهم من ديون للمصارف مما يدل على ان مشكلة تفاقم الديون اصبحت آفة منتشرة بين المواطنين والوافدين في الإمارات.

وشدد الأمر على اتخاذ الإجراءات الحازمة الكفيلة بوضع حد رادع لهذه الظاهرة عن طريق ابلاغ المصارف والمؤسسات المالية بعدم جواز منح قروض وتسهيلات مالية لأفراد لا يستطيعون تسديد ديونهم.

وقال ان المسؤولية القانونية تقع على المصارف والمؤسسات اذا لم تتأكد قبل تقديم القروض بأن الشخص الطالب للقرض او الكفيل له قادر على تسديده، وان دخله الشخصي متوازٍ مع حجم التسهيلات المطلوبة.

وأضاف الشيخ زايد في أمره لوزير الداخلية: «يجب عليكم تنبيه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى الدولة الى أنه سوف لن تقبل أي دعوى تقام على المقترضين من قبل الشرطة او المحاكم، وسوف لن تنفذ من تاريخه الأحكام التي تصدر على المديونين اذا ثبت انهم قد حصلوا على القروض من المصارف والمؤسسات المالية من دون تقديم ضمانات اكيدة بأنهم يملكون القدرة المالية على تسديدها».

وطلب مصرف الإمارات المركزي في تعميم لجميع المصارف وشركات التمويل العاملة في الإمارات ضرورة الإمتثال لما ورد في امر الشيخ زايد. وكان المصرف المركزي قد اصدر خلال العام الماضي تعليمات الى المصارف في شأن القروض الشخصية الغى فيها الكفالات الفردية وطلب من المصارف الإعتماد على مصدر كاف للسداد.

وحددت تعليمات المصرف المركزي الحد الأعلى للقروض الشخصية بمبلغ ٢٥٠ الف درهم وتركت للمصارف تحديد اسعار الفائدة ووضعها في مكان بارز في المصرف واحتسابها على مبدأ التناقص. كما اشترط عدم جواز منح قروض مقابل رهن ممتلكات شخصية في مقدمتها العقارات المتخصصة للسكن. وقد اتخذ المصرف المركزي ابتداء من عام ١٩٩٣ اجراءات صارمة للحد من القروض الشخصية ومعالجة ظاهرة الشيكات المرتجعة.

وبدأ المصرف المركزي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تطبيق قراره باغلاق الحسابات الجارية للعملاء الذين ترجع لهم أربعة شيكات من دون رصيد خلال مدة عام، الأمر الذي أدى الى اعادة الثقة والإحترام الى الشيك المصرفي كأداة للدفع لها قوة أوراق النقد نفسها. كما أصدر المصرف المركزي قرارا حدد فيه المبالغ التي يمكن للمصارف اقراضها للعميل. وبدأ تنفيذ هذا القرار في ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٤ . ولكن على الرغم من هذا القرار فان حجم القروض والسلفيات التي قدمتها المصارف التجارية عام ١٩٩٤ ارتفع الى ٧٣,٥ مليار درهم مقابل ٦٣,٤ مليار درهم عام ١٩٩٣ .

ابو ظبي

٢,٤ مليار دولار للإستثمارات الصناعية

■ كشف عيسى عتيق، المدير العام لـ «المؤسسة العامة للصناعة» في أبوظبي عن فرص إستثمارية تتطلب إستثمارات تبلغ مليار درهم (٢,٤ مليار دولار) بينها ٦,٥ مليار درهم (١,٨ مليار دولار) لصناعات نفطية.

كما كشف عتيق النقاب عن أنّ «المؤسسة العامة للصناعة» انتهت من وضع خطة صناعية شاملة ومركزة مدتها ١٥ عاماً استغرق اعداد تفاصيلها وملحقاتها ١٢ شهراً كاملاً.

وقال ان المؤسسة تسعى حاليا لتوسيع قاعدة الملكية الصناعية وتشجيع رأس المال الوطني على الدخول في مجالات الإستثمار الصناعي، وذلك بطرح أسهم بعض المصانع التي تملكها المؤسسة للإكتتاب من جانب مواطني الإمارات الغنية بالنفط. اضافة الى اقامة مصانع جديدة لتنويع مصادر الدخل القومي.

وأكد عيسى عتيق، ان الخطة التي وضعها احد بيوت الخبرة العالمية بدأ تنفيذها الفعلي بانشاء صندوق للقروض الصناعية وانشاء «مدينة صناعية» في ابوظبي.

وكان الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، اتخذ قراراً بإنشاء صندوق خاص تتولى «المؤسسة العامة للصناعة» إدارته بمبلغ مليار درهم لتقديم قروض ميسرة الى الصناعيين الإماراتيين.

كما قرر الشيخ خليفة انشاء ثلاث مدن صناعية في امارة ابوظبي، بينها واحدة في مدينة ابوظبي.

وأفاد عتيق، لأول مرة أوصى بيت الخبرة الدولي الذي أعد الخطة الصناعية الشاملة بإنشاء أربعين مشروعاً صناعياً تغطي القطاعات الصناعية كافة. ويبلغ حجم الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بنحو ٨,١ مليار درهم بينها نحو ٦,٥٥٠ مليار درهم لقطاع البتروكيمياويات.

وتشمل مشروعات لإنتاج «الإثيلين» تبلغ كلفته مليار درهم وآخر لإنتاج «فينيل كلورايد مونيم» بمبلغ ٤٠٠ مليون درهم وثالثاً لإنتاج «البولي فينيل كلورايد» بمبلغ ٥٥٠ مليون درهم ورابعاً لانتاج «البوليفينيلين» بمبلغ ١,٢ مليار درهم وخامساً لإنتاج «الإيثيلين اوكسايد» بمبلغ ٩٠٠ مليون درهم، فضلا عن «الإيثوكسالتابس» بمبلغ ١٠٠ مليون درهم ومشاريع أخرى بمبلغ ١٥٠ مليون درهم.

وقال عيسى عتيق: ان حجم إستثمار القطاعات الأخرى يبلغ ١,٤٥٠ مليار درهم، تشمل قطاع المواد الغذائية والأخشاب والملبوسات والبلاستيك والمواد الكيمياوية والعطور ومواد البناء والمواد المعدنية والمنتوجات الهندسية والمفروشات والمجوهرات.

مجلس التعاون

«التسويق» مشكلة تؤخر نمو القطاع الزراعي

■ أوضحت أوراق العمل المقدمة في مؤتمر استمر يومين وعقد في أواخر الشهر الماضي في الكويت خصص لدراسة التنمية والتسويق الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي، أنه على الرغم من تفاوت حجم الإنتاج الزراعي بين دول المجلس فانها تغلبت على قسوة المناخ، وندرة ومحدودية الموارد المائية والمساحات القابلة للزراعة، واستطاعت طرح كميات من منتوجاتها في الأسواق المحلية وصدرت بعضها الى أسواق المنطقة.

وأشارت الى انه نظرا الى سرعة العطب التي تميز معظم الإنتاج الزراعي، فان عملية التسويق يجب أن تأتي في مقدمة الإهتمامات، اذ ان نمو أو ثبات حجم الإنتاج مرتبط بالتسويق الجيد، خصوصا ان بعض دول الخليج بدأت بتقليص حجم دعمها للزراعة، مما يضطر المزارع الى الإعتماد على التسويق حتى تستمر قائمة.

وأشارت ورقة أخرى قدمتها نعيمة الشايجي، المنسق العام لتطوير القطاع الزراعي في الهيئة العامة للشؤون الزراعية، الى انه في ظل تفاوت حجم الدعم لزراعة أنواع أخرى، من المنتوجات من دون أخرى، يركز مزارعو الكويت مثلا على زراعة الصنف الاكثر دعما مثل الخضار ويحجمون عن زراعة الأصناف الأقل دعما ولكنها أقدر على الإستمرارية والعطاء كالنخيل المثمر.

وبين الدكتور محمد ابو مندور، مدير مركز الدراسات الإقتصادية والزراعية في جامعة القاهرة، ان تباين سياسات التسعير والدعم المحلي وحرية انتقال السلع بين دول المجلس أدت الى انتقال السلع من الدول الاكثر دعماً الى الدول الأقل دعما للسلع الزراعية المماثلة، مما يزيد أعباء الدعم على الدول الأكثر دعماً، والإضرار بانتاج الدول الأقل دعما، وحث الدكتور عبد العظيم محمد مصطفى من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في الكويت على ان يشمل التنسيق الخليجي في مجال التسويق الزراعي وسائل فاعلة لعلاج الفجوة الغذائية من محاصيل الإستيراد الرئيسية (الأرز - السكر - الزيوت النباتية) وذلك عن طريق الشراء الجماعي والتعاقدات كبيرة الحجم، والتعامل مع شركات النقل الدولية، واقترح اقامة شركة خليجية تقوم بهذه المهام الإستيرادية ويكون للقطاع الخاص الذي تسانده الحكومة دور ريادي في هذا الإطار. وأن يتم تنفيذ برامج التنسيق الخليجي وفق خطط قصيرة الأجل تؤدي الى تحقيق آفاق أبعد مع أخذ الإحتياط لجميع المتغيرات.

اما الورقة المقدمة من وزارة الشؤون البلدية والزراعة في قطر فقد اظهرت المعوقات التي تواجه تسويق الإنتاج المحلي الذي يشمل حوالى ٣٧ ألف طن من الخضار وحوالى ١٢ ألف طن من الفاكهة والتمور، وذكرت ان معوقات التسويق تتلخص في ما يخص الدول الخليجية بالإنتاج المماثل وسهولة انتقال المنتج، ورخص الإنتاج في بعض الدول لكبر حجم مشاريعها. أما المنافسة المقبلة من الدول العربية (الأردن وسوريا ولبنان ومصر) فتتلخص في رخص تكاليف الإنتاج فيها طوال فترة انتاج المحصول وحرية دخول منتوجاتها الى أسواق المنطقة وتدني نسبة الرسوم الجمركية.

وبينت ورقة البحرين التي اعدها محمد احمد الذوادي ان معدل مساهمة النشاط الزراعي في تكوين الناتج المحلي في البحرين يصل الى ١٦,٤ مليون دينار بحريني (معدل عام ٨٨ - ١٩٩٢) وأن هذا الإنتاج يساهم في تغطية ٢٧ في المائة من الإستهلاك المحلي من الخضروات و١٥ في المائة من التمور والفاكهة عدا عن اللحوم والمنتوجات الحيوانية.

وفي دراسة قدمها الدكتور محمد الحمد القنيط، رئيس قسم الإقتصاد الزراعي في جامعة الملك سعود عن المشكلات التسويقية التي تواجه منتجي الخضار في الرياض وكيفية مواجهتها، اقترح انشاء شركة تسويقية ضخمة تقوم بتنظيم الإنتاج، والربط والتنسيق بين عمليات الإنتاج والإستيراد والتسويق، والعمل على قيام سياسة سعرية مناسبة، وتحريك المنتوجات الى المناطق ذات الإحتياج، والبحث عن منافذ جديدة للتوزيع ورفع كفاءة النظام التسويقي للخضار وتوعية المستهلكين.

وفي مجال ترجمة السياسات الزراعية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي للوصول الى استراتيجية تنفيذية اقترحت نعيمة الشايجي أن يتم التقريب بين الإجراءات والنظم والقواعد والقوانين التي تنظم حركة المنتوجات الزراعية بين دول مجلس التعاون، ورسم سياسة زراعية مشتركة تراعي التكامل بين بلدان المجلس، وتوحيد المواصفات القياسية الخليجية الزراعية، والتنسيق بين سياسات تسعير المنتجات الزراعية، والتنسيق بين سياسات الدعم الزراعي في بلدان المجلس.

وركز الدكتور محمود ياسين «من اتحاد المهندسين الزراعيين العرب» على ضرورة الإهتمام بتسويق وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي ما زال يعتمد على الإستيراد من الأسواق الخارجية، وطالب بإقامة مشاريع عربية مشتركة لإنتاج وتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي على المستويين الإقليمي والقومي.

الكويت

التخصيص لتخفيف الأعباء وزيادة مستوى الدخل العام

■ باشرت الكويت من خلال الهيئة العامة للإستثمار برنامجاً لنقل ملكية الدولة في الشركات الكويتية الى القطاع الخاص بأسلوب مرن.

وكان ناصر الروضان، وزير المال، ذكر أن تجارب الدول الأخرى والإتجاهات المالية السائدة التي يعززها ما يصدر من دراسات وتوصيات عن المؤسسات المالية الدولية المتخصصة، دفعت الحكومة الكويتية الى المضي قدما في اعتماد برنامج التخصيص لزيادة مستوى الدخل العام وتنويعه، من جهة، وتخفيف الأعباء عن الخزينة العامة للدولة، من جهة أخرى.

وأفاد الروضان ان الحكومة الكويتية تعمل على تنقيح وتطوير التشريعات والإجراءات المالية والتجارية بهدف تشجيع الإستثمارات الكويتية والأجنبية وتحفيزها على المشاركة في برامج التنمية الإقتصادية.

وكشف ان الحكومة تضع حالياً الإطار العام اللازم لمعالجة العجز المستمر في الموازنة العامة وذلك ضمن خطة متوازنة لخفضه تدريجاً في السنوات الخمس المقبلة، اذ سيتضمن خفوضات ملموسة في الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات السياحية.

الى ذلك، اوضح علي الرشيد البدر، العضو المنتدب للهيئة العامة للإستثمار ان الهيئة اعتمدت سياسة التخصيص منذ خمس سنوات، اذ تم بيع بعض المساهمات المحلية الصغيرة عام ١٩٩٠ قبل الغزو العراقي لدولة الكويت.

وعاودت الهيئة تنفيذ سياسات التخصيص عام ١٩٩٢ فباعت مساهمتها في الشركة الكويتية للأغذية. واتضح بعد اعادة فتح سوق الكويت للأوراق المالية استيعابها اسهم الشركات الجيدة مما ادى الى بدء نقل ملكية اكثر من ٦٠ شركة مساهمة كويتية الى القطاع الخاص. وتقدر قيمة تلك الأسهم بنحو ٢,٧ مليار دولار. وستتم عملية النقل في فترة تراوح بين ٣ و٥ سنوات.

وذكر علي الرشيد البدر ان الهيئة العامة للإستثمار تتبع ثلاث طرق رئيسية لتنفيذ سياسات التخصيص:

● الأولى: عبر طرح أسهم الشركات الكبيرة ذات الملاءة المالية والقدرات الإدارية الجيدة للإكتتاب العام.

● الثانية: البيع من خلال المزاد العلني في سوق الكويت للأوراق المالية.

● الثالثة: بوساطة البيع المباشر الى الصناديق العامة.

وكشف ان الهيئة باعت اسهما فاقت قيمتها ١٠٠ مليون دينار كويتي، اي اكثر من ٣٣٠ مليون دولار، تضمنت معظم مساهماتها في «شركة التسهيلات التجارية». كما انشأت صندوقين استثماريين، الأول للأسهم والثاني للعقارات، وذلك في النصف الثاني من عام ١٩٩٤.

كذلك باعت الهيئة حصتها في أحد الفنادق الكويتية (هوليداي ان) وكذلك بيع مساهماتها في «البنك الأهلي الكويتي» التي تبلغ نحو ١٠ في المائة من رأس المال.

كذلك طرحت حصتها الكبيرة في «شركة العقارات المتحدة»، وهي تدرس حالياً عدداً كبيراً من طلبات الشراء المختلفة. إضافة الى درس جدوى بعض المشاريع الجديدة منها كانشاء شركة لتقديم الخدمات الصحية المتطورة بالإشتراك مع القطاع الخاص. كما تدرس انشاء «صندوق الإستثمار الوطني» الذي تشبه فكرته ما تقوم به إدارة الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة التي تهتم بتوفير التمويل والمشاركة في رأس المال مع اصحاب المشاريع الصغيرة.

وأشار علي الرشيد البدر الى ان الهيئة ستشرف قريباً على دراسة مستفيضة للمشاريع التنموية التجارية التي ستنفذها احدى المؤسسات العالمية المتخصصة، إضافة الى قيامها بالتعاون مع بيوت إستثمارية عالمية، بانشاء صندوق للإستثمار في الكويت يتم تسجيله في البورصات العالمية، وذلك بهدف ادخال فئة جديدة من المستثمرين الأجانب الى سوق الكويت للأوراق المالية، على ان تكون مسؤولية ادارة الصندوق مشتركة بين مؤسسة إستثمارية عالمية واحدى الشركات الإستثمارية المتخصصة في الكويت.

● جاء في نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي (ميس) ان بنك الكويت الوطني وبنك اندوسويز الفرنسي عكفا على اعداد ترتيبات تمويل مؤقت لشراء طائرات جديدة للخطوط الجوية الكويتية.

وقالت النشرة: ان المصرفين اللذين اختارتهما الخطوط الكويتية لتمويل عملية شراء اربع طائرات من طراز «اير باص A» ٣٠٠/٣٤٠ بقيمة ٤٠٠ مليون دولار كانا لا يزالان يعكفان على اعداد ترتيبات التمويل قصيرة الأجل. ومن المسائل المعلقة بينهما سد الفجوة بين تسهيلات إئتمانية معينة لإتاحة تسليم الطائرة الأولى في ٢٨ آذار/مارس الماضي.

وتتم هذه التسهيلات التي تغطي ١٥ في المائة من الصفقة بقرض تجاري وضمانات قروض صادرات من وكالات فرنسية والمانية وبريطانية تغطي ٨٥ في المائة من الصفقة. وتمتد فترة التسهيلات الى مدة ١٢ سنة. وقالت النشرة التي تصدر في قبرص: إن المقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني في الكويت سيتولى ادارة شريحة القرض التجاري.

البحرين

العجز المائي سيتضاعف في البحرين عام ٢٠٠٠

■ توقعت وزارة التجارة والزراعة البحرينية ان يرتفع العجز المائي في البحرين الى ١٩٢ مليون متر مكعب مع حلول عام ٢٠٠٠ او ما يزيد على ضعف العجز المسجل في عام ١٩٩٥ والبالغ ٩٦,٤ مليون متر مكعب في العام.

ويشكل ارتفاع العجز المائي ضغطا على المياه الجوفية التي سيتم تغطية العجز منها لتلبية الإحتياجات المحلية.

ان اجمالي الطلب على المياه في البحرين يقارب ٢٩٦,٢ مليون متر مكعب سنوياً تساهم محطات التحلية في تغطية ٦٠ مليون متر مكعب منها في حين تلبي المياه المعالجة نحو ٣٠ مليون متر مكعب ويضخ الباقي من المخزون الجوفي وهو ما يتجاوز بكثير معدل السحب الآمن من المخزونات الجوفية والذي يقدر بنحو ١١٢ مليون متر مكعب سنويا.

أما الطلب على المياه الجوفية التي تغطي ٧٣٪ من جملة الموارد المائية في البحرين فقد زاد منذ الستينات مع ازدياد عدد السكان وتنامي معدلات النمو حيث ارتفع من ٦٣,٢ مليون متر مكعب سنويا الى ٢٠٦,٠٥ في عام ١٩٩٣.

وأدى هذا الإستنزاف للموارد الجوفية الى تدهور نوعية مياهها من انخفاض منسوب المياه، وارتفاع نسبة الملوحة التي فاقمها ايضا غزو مياه البحر.

ويعزو الإختصاصيون تدهور التربة الزراعية الى ملوحة البحر، حيث اصيبت التربة بالملح، الأمر الذي أدى الى تدني المحاصيل نتيجة امتناع الفلاحين عن فلاحة الأرض «المضروبة» بالتملح، فانخفضت تبعا لذلك المساحات المزروعة من ٣٢٢٤ هكتارا في عام ١٩٥٣ الى ٢٧٩٣ هكتارا في ١٩٦٦ والى ١٧٥٠ هكتارا في عام ١٩٧٩. بينما زادت المساحة الزراعية بمقدار ٥٪ خلال السنوات السبع المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فقد ازداد نصيب الهكتار من الماء بمقدار ٣٢,٢٪ خلال الفترة نفسها.

والبحرين الى ذلك ليست استثناء في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعاني دول المنطقة بشكل عام وضعاً غذائيا مقلقا، اذ تشير تقارير المركز الدولي للزراعة بالمناطق الجافة «ايكاردا» الى ان الشرق الأوسط سوف يكون مضطرا الى إستيراد نصف احتياجاته من الغذاء في عام ٢٠٢٠ وأن حجم الفجوة الغذائية سيزيد على ٢٣ مليار دولار سنويا.

ولقد غاب عن اذهان المسؤولين خلال العقود الأربعة الأخيرة مسألة التكلفة المائية للإنتاج الزراعي، وفي ظل غياب التسعيرة لوحظ الإسراف في عمليات الري مما ادى الى حرمان التوسع الأفقي الزراعي من المياه، كما ادى الى تملح التربة نتيجة لقرب المياه الجوفية من سطح التربة وزيادة الضغط على الموارد الجوفية وتملحها.

واستعرض الدكتور احمد رشاد خاطر، (خبير المياه في مركز البحرين للدراسات والبحوث)، برنامج إصلاح الوضع المائي الذي اعده المركز بالتعاون مع الإدارة المائية في البحرين.

واوضح ان البرنامج يرتكز على تخفيض السحب من المخزون الجوفي بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا بصورة تدريجية ويحسب برنامج زمني يستمر ٤ سنوات للوصول الى حدود السحب الأمنة وهي ١١٢ مليون متر مكعب سنويا بهدف وقف تدهور نوعية المياه وتأمين سلامة استمرارية هذا المصدر الطبيعي.

وفي سبيل تحقيق ذلك يقترح البرنامج اعادة جدولة الطلب على المياه وتوفير مصادر بديلة، وابرز توصيات البرنامج، خفض الإستهلاك الزراعي للمياه بنسبة ٤٠٪ من خلال تحسين طرق الري، حيث ستحقق ذلك خفضا في الإستهلاك بمقدار ٥٢ مليون متر مكعب سنويا من دون ان يؤثر ذلك على مساحة الأراضي المزروعة وكذلك خفض الطلب على المياه بالقطاع المنزلي من خلال استبدال الشبكات وخفض التسربات، حيث سيساهم ذلك في خفض السحب من المخزون الجوفي بمقدار ٩ ملايين متر مكعب سنوياً.

كما يوصي البرنامج باستغلال كامل مياه الصرف الحي لمعالجة الأراضي الزراعية بهدف خفض السحب من المخزون بمقدار ١٤ مليون متر مكعب سنوياً.

وما يجدر ذكره هنا، انه على الرغم من توفر حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه الصرف المعالجة الا ان نسبة المستغل منها لا يتجاوز ٣٠٪.

واكد الدكتور خاطر أنه عند مقارنة هذه الحلول بكلفة الفرصة البديلة يتضح ان كلفة انتاج وحدة المياه (متر مكعب) من خلال هذه الحلول تقدر بنحو ٧ فلوس فقط بينما تزيد كلفة الإنتاج من شبكات التحلية (احد البدائل) على ٦٣٥ فلساً.

وقال: «بما ان هذا البرنامج يحقق خفضا مقداره ٧٥ مليون متر مكعب سنويا في السحب من المياه الجوفية، فانه يمكن انشاء محطة تحلية بطاقة قدرها ٢٥ مليون متر مكعب سنويا لإستكمال الخفض المطلوب».

١٣ مليون دولار لربط بورصتي البحرين ومسقط

في خطوة الأولى من نوعها، على المستويين الخليجي خصوصا والعربي عموماً، تم التوقيع على إتفاقية الربط بين بورصتي البحرين ومسقط وسيسمح بموجبها لمواطني الدولتين بتداول وتملك أسهم الـ ١١٢ شركة المدرجة في البورصتين (٦٧ عمانية و٣٥ بحرينية). ويبلغ حجم التكوين الرأسمالي في البورصتين مجتمعتين ٨ مليارات دولار. وسيكون الإدراج اختياريا حسب رغبة الشركات في كل السوقين الماليين.

وأعلن في أعقاب توقيع الإتفاقية عن التخطيط لإقامة شركة بحرينية، عمانية مشتركة لتنفيذ الية الربط بين البورصتين برأسمال قدره ١٣ مليون دولار. ولم يكشف عن مقر الشركة أو حصص الطرفين فيها وتعمل الشركة باسم «شركة الخدمات المالية».

حسين النصف، وكيل وزارة التجارة والزراعة البحريني صرح قائلاً: «ان هذه الإتفاقية ستحدث انفتاحا جديدا سيعود بالنفع والفائدة على المستثمرين في كلا السوقين. وسيسهل عملية انتقال رؤوس الأموال وزيادة انشطة التداول في الأوراق المالية المسجلة في البلدين ويوسع قاعدة المستثمرين».

وقال الدكتور فوزي بهزاد، مدير بورصة البحرين، ان البحرين اجرت اتصالات في نهاية الثمانينات مع بورصة الكويت لإقامة تعاون مماثل، الا ان سير المفاوضات توقف مع الدخول العراقي العسكري الى الكويت في عام ١٩٩٠ ولم يعاود حتى الآن.

واعتبر بهزاد ان الربط بين بورصتي عمان والبحرين سيوفر فرصة جيدة لتقويم هذا النوع من التعاون، وتوقع في حالة نجاحه السعي لتعاون مماثل بين البورصات الخليجية الأخرى.

أما أداء بورصة مسقط خلال العام الماضي فكان متميزاً حيث حققت السوقان الأولية والثانوية نمواً، بلغ ١٧ في المائة للسوق الأولية لتصل الى ٢٠٦ ملايين ريال عماني و٤٠ في المائة للسوق الثانوية لتصل الى ١١٦ مليون ريال عماني وارتفع المؤشر بنسبة ٢٨,٥ في المائة.

ويذكر أن سلطنة عمان تسمح بتملك وتداول أسهم شركاتها بنسبة تصل الى ٤٩ في المائة، وتصل نسبة تداول الخليجيين في بورصة عمان الى ٩ في المائة والأجانب الى ٥ في المائة.

كما تسمح بورصة عمان للشركات الأجنبية بادراج اسهمها فيها لكن لم تسجل حتى الآن اي شركة.

اما بورصة البحرين فقد تأثر اداؤها خلال عام ١٩٩٤ بسبب ارتفاع الفوائد المصرفية. فالأسعار انخفضت بنسبة ٢١ في المائة ثم بدأت ترتفع منذ شهر تقريبا وذلك في اعقاب اعلان الشركات عن نتائجها.

وتسمح بورصة البحرين للخليجيين والأجانب بتملك وتداول أسهمها بنسبة تصل الى ٢٤ في المائة، كما تدرس في الوقت الحالي السماح للشركات الأجنبية بادراج أسهمها فيها، ومن المتوقع ان تصدر البورصة قراراً بذلك في حزيران/يونيو المقبل.

السعودية

خطة إقتصادية لمواجهة آثار الإنضمام الى «الغات»

■ غلب التخوف من اثار انضمام السعودية الى اتفاقية «الغات» على ما دار في اللقاء العام الثاني للصناعيين السعوديين الذي انعقد في الشهر الماضي في الرياض، وشارك فيه مبارك الخضرة، وكيل وزارة الصناعة والكهرباء لشؤون الصناعة، وعبد الرحمن الجيريسي، رئيس مجلس الغرف السعودية ورئيس غرفة تجارة الرياض.

الصناعيون أبدوا قلقاً قيماً وظاهراً من ان يؤدي انضمام السعودية الى «اتفاقية الغات» الحكومي للمشاريع الصناعية للقطاع الخاص.

وكشف أحد الصناعيين ان رجال الأعمال السعوديين طالبوا جبارة العريعري، وكيل وزارة المال السعودي، الذي يتولى ملف السعودية امام «الغات» في اللقاء الذي عقده معهم في مجلس الغرف السعودية مؤخراً، ايجاد الية مؤسسية يمكن للقطاع الخاص ان يشارك من خلالها في بلورة موقف القطاع في العلاقات التبادلية للسعودية مع شركائها الأساسيين.

وطالب متحدث أخر في اللقاء وزارة الصناعة بتبني هذا الطلب وقال، ان زوال الدعم المباشر للصناعات يجعل من الضروري التعجيل باعادة دراسة النظم وأشكال الدعم حتى لا تتعارض مع الإتفاقية.

من جانبه سعى الخضرة الى التخفيف من اثار تقليص الدعم للمشاريع الصناعية في ظل «غات»، وقال: إن الإتفاقية تعطي للصناعات الناشئة بعض مميزات الحماية والدعم غير المباشر. وهو الأسلوب الذي تتبعه المملكة العربية السعودية أساساً في دعم الصناعات المحلية.

وقال وكيل وزارة الصناعة: إن الإتفاقية تعطي كل دولة فترة للتفاوض في شأن تعريف الصناعات الناشئة، وأضاف ان الغاء الحواجز والرسوم سيترك اثراً محدودا ولفترة قصيرة على الصناعات السعودية، وتوقع ان تؤدي في المدى البعيد الى انطلاقة افضل.

واعتبر الخضرة الغرف التجارية السعودية افضل الكيانات المؤسساتية القادرة على مواجهة نتائج الإتفاقية، مشيراً الى أن خيار الغرف أفضل الخيارات نظراً الى قدرة القطاع الخاص على التحرك السريع.

ودعا بعض المتحاورين الى تطوير استراتيجية صناعية جديدة في إشارة الى ان الصناعة السعودية ما زالت تدار وفق الفلسفة الأولى لمراحل الإنطلاقة.

إلا أن بعض الصناعيين يرى ان تغير القواعد الإستثمارية في المجال الصناعي وأثره على الصناعات ذات الميزة النسبية يتطلب العمل على تقوية بعض الصناعات وتطوير الإمكانات القائمة وابتكار أخرى جديدة.

وطالب هؤلاء بإقامة ندوة متخصصة بالتخطيط الصناعي تستلهم تجارب بعض الدول في هذا المجال. في حين دعا الجريسي المستثمرين السعوديين الى العمل على استقطاب الإستثمارات الى داخل السعودية ووقف رحيل الأموال بحثاً عن إستثمارات في الخارج. وقال: إننا نعاني من استنزاف كبيرة للثروة السعودية في الإستثمار الخارجي، وطالب الحكومة السعودية بمزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

ورأى علي الشهري صاحب مصانع الشرق للبلاستيك ضرورة تبني إستراتيجية صناعية سعودية واضحة. وأكد على ضرورة ان تحظى هذه الصناعة بالميزة المناسبة التي تؤهلها للمنافسة.

ودعا في هذا الصدد الى تشكيل هيئة عليا للصناعات والعمل على استثمار المواد الخام المحلية، خصوصا في القطاع البتروكيمياوي لإنتاج صناعات نهائية للإستعاضة بتصديرها عن تصدير المواد الخام الأولية.

وتساءل احد الصناعيين عن السر وراء امتناع وزارة الصناعة عن الترخيص لبعض الصناعات بحجة الإكتفاء الذاتي منها. وقال ان المسألة لا تعدو كون هذه الصناعات حكراً على جهات معينة واشخاص معينين. وذهب أحدهم الى حد توجيه الإتهام الى مسؤولين في وزارة الصناعة والكهرباء بوقف أي تراخيص جديدة لصناعات يملكونها.

وقال: إن هذه السياسة دفعت بالكثيرين الى التوجه باستثماراتهم الى خارج البلاد، مشيراً الى منطقة جبل علي في دبي التي أخذت تشكل المتنفس لرجال الأعمال السعوديين الذين يحال بينهم وبين الإستثمار في صناعات يرفض الترخيص لها بعض المتنفذين في الوزارة.

الا ان مبارك الخضرة، وكيل الوزارة، رد على ذلك بأن الوزارة وضعت ضوابط لإصدار التراخيص الصناعية وان ما يتم من رفض لهذا الترخيص او ذاك يعود الى عدم تكامل دراسات الجدوى الإقتصادية والضوابط المطلوبة للترخيص الجديد. وأشار في هذا الصدد الى أن الوزارة تجري تعديلات على هذه الضوابط لخدمة القطاع الصناعي.

وأكد ان الوزارة تحاول عادة لدى رفض ترخيص ما توجيه صاحبه الى فرص بديلة اكثر جدوى اقتصاديا من المشروع الذي تقدم به.

ويؤيد بعض الصناعيين رأي الوكيل الخضرة. وهؤلاء يعتبرون ان السوق تشهد تضخما في الكثير من الصناعات في الوقت الذي تشهد فيه مصاعب في تصدير الفائض. ويطالب من هم على رأي الوكيل، بتشكيل لجنة في الوزارة لإقناع الراغبين في الإستثمار بعدم جدوى تكرار بعض المشاريع القائمة وتوجيه إستثماره الى مشاريع أخرى.

المغرب

حكومة الفيلالي وعود في الداخل واستحقاقات في الخارج

الشراكة مع أوروبا تصطدم بمشكلتي «الزراعة» و«الصيد البحري»

■ لما كلف الملك الحسن الثاني الدكتور عبد اللطيف الفيلالي بتشكيل حكومة من التكنوقراطيين، كان يعرف التحديات الإقتصادية الداخلية والخارجية التي على المغرب مواجهتها.

وخلال المشاورات الطويلة التي اجراها الفيلالي لتشكيل حكومته كان ملف الشراكة مع «الإتحاد الأوروبي» هي العنوان الكبير، التي تمحورت حوله الإتصالات والمشاورات للإتيان الى الحكم اصحاب القدرة والإختصاص لحسم قضيتين عالقتين في ملف الشراكة المغربية ـ الأوروبية وهما: الزراعة والصيد البحري.

ما يطالب به المغرب من الشراكة هو أن يقوم الشريك الأوروبي بتدعيم التعاون المالي، وايجاد دعائم جديدة تساعد على النهوض باقتصاده، ومساندة اعادة هيكلة القطاع الصناعي وتنمية القطاعات الإجتماعية وتكوين شركات مشتركة في القطاعات ذوات المردودية المضمونة والمؤكدة.

وتستلم حكومة الفيلالي الملف الأوروبي في وقت تمر العلاقات بين الجانبين بفترة متوترة بسبب تعثر مفاوضات الصيد البحري والملف الزراعي.

فالمفاوضات حول اتفاقية الصيد البحري التي ابرمت في أيار/مايو عام ١٩٩٢ استمرت في عام ١٩٩٣ لأشهر عدة، وانتهت بتقليص عمر الإتفاقية الى ٣ سنوات بعدما كان مقررا ان تنتهي في ايار/مايو ١٩٩٦، ويهدف الموقف المغربي الى تخفيض كميات الصيد المتاحة للأسطول الأوروبي في مياهه الإقليمية الى ٥٠ في المائة.

واصراره على هذا الخفض يعتبر السبب الأساسي في أزمة حقيقية ما زالت تنتظر الحسم.

ويحاول المغرب استثمار ورقة الصيد البحري للضغط على الشريك الأوروبي بقصد جره الى ابرام شراكة حقيقية عادلة ومتكافئة.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، شهدت العلاقات بين الجانبين تصعيدا خطيرا عندما وضع الإتحاد الأوروبي مهلة ٢٤ ساعة امام المغرب للرد على الإقتراحات الأوروبية بشأن الضريبة على صادراته الزراعية وخاصة تحديده صادرات المغرب من الطماطم في ١٣٠ ألف طن، ما دفع عبد اللطيف الفيلالي وقتها الى التصريح بأن هذه الطريقة في التعامل لا تشكل إطارا موضوعيا لمعالجة القضايا العالقة بين الطرفين وبأن المغرب لا يمكنه «أن يخضع لأوامر خارجية، لأن سيادته واستقلاله يعدان امرين أساسيين».

وكان الفيلالي قد اكد في كثير من المرات ضرورة أن يفكر المغرب في صياغة استراتيجية جديدة للبحث عن اسواق جديدة ومواكبة ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة الهادفة الى تحسين مناخ عمل المقاولات المغربية المصدرة ودعم قدراتها التنافسية بشكل يتلاءم والمستجدات على الساحة الدولية، وذلك حتى لا تبقى المبادلات التجارية مقصورة على الإتحاد الأوروبي.

ويحمل المغرب شريكه الأوروبي جانبا من الأزمة الحالية بينهما، حيث يرى بأن الأوروبيين كانوا يشجعونه على نهج سياسة زراعية مناسبة لحاجياتهم، في وقت راهن على ان يحظى بمعاملة مميزة.

وتحاول حكومة الفيلالي الجديدة مسابقة الزمن لحسم ملف الصيد البحري والزراعي، ذلك أن السنة الحالية هي أساسية في علاقتها مع أوروبا حيث انتقلت رئاسة الإتحاد منذ كانون الثاني/يناير الماضي ولمدة ٦ أشهر الى فرنسا وستصبح بعد ذلك اسبانيا ثم ايطاليا وهذه الدول الثلاث متوسطية.

وتخضع العلاقت المغربية ـ الأوروبية لإتفاقية التعاون الإقتصادي والتقني الموقعة سنة ١٩٧٦، والتي تتطرق الى الجانب التجاري والتعاون التقني والمالي والإجتماعي، وقد خضعت هذه الاتفاقية لبعض التعديلات بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى الإتحاد، تمثلت في عقد بروتوكول اضافي في ايار/مايو ١٩٨٨ . وعلى المنوال ذاته تعتزم الحكومة فتح حوار بناء مع كافة الجمعيات المهنية والفرق المعنية لتهيء «مخططا للتصدير» يهدف الى فتح اسواق جديدة وأهمها أسواق الخليج. وتعد منتوجات قطاع النسيج والجلد وقطاع صناعة الأدوية أهم المنتوجات التي ترتكز عليها ديناميكية الصادرات من المنتوجات المنتهية الصنع.، وكان المغرب والإمارات قد اسسا أخيرا شركة مشتركة للصادرات الزراعية هدفها الأساسي البحث عن موطئ قدم في السوق الخليجية.

ولا تنحصر العلاقات الأوروبية ـ المغربية في قضيتي الزراعة والصيد البحري وحدهما بل تشمل مجالات اخرى لا تقل اهمية هي الأخرى، وأبرزها قضية العمالة، حيث يبلغ عدد افراد الجالية المغربية المقيمة في أوروبا نحو مليونين. وتسعى حكومة الفيلالي لتسوية الوضعية القانونية للعمالة المغربية التي هاجرت اخيرا نحو أسبانيا وايطاليا. وتجدر الإشارة الى ان العمالة في الدول الأوروبية الباقية، اغلبها تتمتع باطار قانوني يكفل لها حقوقها المكتسبة. الا ان حداثة الهجرة نحو أسبانيا وايطاليا تستدعي بذل اهتمام خاص للتعامل مع هذه القضية.

وبلغت تحويلات العمالة المغربية في عام ١٩٩٣ نحو ١٦ مليار درهم مغربي. وكان المغرب قد انشأ وزارة لشؤون الجالية في الخارج سنة ١٩٩٠، مهمتها العناية بشؤون الجالية في المجالات والميادين التي ترتبط بحياة افرادها واقامتهم في بلدان الإستقبال.

اما اولويات حكومة الفيلالي الجديدة على الصعيد الداخلي فقد حددت في عدة محاور اهمها: التخصيص، دعم المقاولة، السياحة، مكافحة البطالة والعناية بالقطاع الريفي.

وقال الدكتور الفيلالي: إن عملية التخصيص ستستمر وفق المخطط المرسوم لها (قانون ٣٩ الصادر عام ١٩٨٩)، وأن هدفها هو تحقيق عوائد مالية لإستثمارها كليا في الإستثمار العمومي والتجهيز ودعم التشغيل وتنشيط الإقتصاد.

وكان عبد الرحمن السعيدي وزير التخصيص قد أعلن في وقت سابق أن برنامج التخصيص سيمتد تنفيذه الى سنة ١٩٩٨، وأن الحكومة تستعد لطرح لائحة جديدة من المؤسسات الحكومية للبيع تضم حوالي ٨٠٠ مؤسسة (شركات وفنادق).

اما في ما يتعلق بدعم المقاولات، فان حكومة الفيلالي ووفقا للقانون المالي لهذه السنة الذي أعدته الحكومة السابقة واقره البرلمان ستعمل على اعفاء الخدمات الداخلة ضمن صادرات المقاولات من الضريبة على القيمة المضافة، وحذف رسم التفتيش المطبق على الصادرات الفلاحية وصادرات الصناعة الفلاحية، البالغ ١ في المائة من قيمة المنتوج المصدر، واحداث اقتطاع على الواردات نسبته ٥٢,٠ في المائة واحداث نظام جديد من الأنظمة الإقتصادية للجمرك والمتمثل في نظام المستودع الصناعي الحر. وسيتيح هذا النظام للمقاولات المصدرة استيراد معدات وتجهيزات وبضائع معفاة من كل الحقوق والرسوم. وهو نظام يقدم بعض مزايا المنطقة الحرة، ويمكن المتعاملين المعنيين من العمل في كل مناطق المغرب اذا كانوا لا يستطيعون، لسبب او لآخر، الإستقرار في منطقة للتصدير.

والقطاع السياحي له حصة في برنامج الفيلالي، الذي أعلن أمام البرلمان عن ضرورة معالجة «ازمة السياحة»، ويبدو واضحا واعتماداً على الأرقام الحديثة، ان السياحة المغربية تعاني حاليا ازمة حقيقية تتجلى في تقلص حجم الإستثمارات المنجزة بأكثر من ٣٠ في المائة، وتراجع الإستثمارات في القطاع الفندقي التقليدي بنسبة تفوق ٨ في المائة، والمديونية العالية المترتبة على ارباب الفنادق تجاه مؤسسة القرض العقاري والسياحي (C.I.H) والتي تفوق ثلاثة ملايين درهم.

اما البطالة فتهدف الحكومة من خلال المشاريع الصغرى والمتوسطة الى التخفيف من حدتها بين الشباب. ويقوم «المجلس الوطني للشباب والمستقبل» بتشجيع حاملي الشهادات على بدء مشاريعهم الخاصة، غير ان الحصيلة ما زالت ضعيفة (١٠٠ مشروع صغير سنويا)، وهو عدد قليل بالنظر الى اتساع رقعة البطالة. وتعد مشكلة البطالة في المغرب معقدة وهيكلية تراكمت منذ سنوات بسبب عجز الحكومة عن حلها وعدم انخراط القطاع الخاص بكل جدي في استيعاب الشباب العاطل الذي يزداد كل سنة بنحو ١٠٠ ألف عاطل.

اما في ما يخص القطاع الريفي، فتنصب جهود الحكومة على محاربة نسبة الأمية لدى القرويين ورفع نسبة التأهيل الصحي وتوفير الماء العذب وإدخال الكهرباء الى ٣٠ ألف قرية، ويعد مشروع مد ١٠ الاف كيلومتر من الطرق المعبدة احد الرهانات الحقيقية للحكومة لفك العزلة عن المجتمع القروي.

الأوساط الإقتصادية تتوقع على ضوء المؤشرات التي تنذر بموسم فلاحي أقل من المتوسط من جراء قلة الأمطار، ان تبلغ نسبة النمو خلال السنة الحالية نحو ٢,٥ في المائة. وكانت نسبة النمو خلال السنة الماضية قد سجلت رقماً قياسياً وصل الى ١١ في المائة بفضل محصول زراعي إستثنائي فاق ٩٤,٤ مليون قنطار، أما في ما يتعلق بنسبة التضخم، ونظراً الى المستوى المنخفض للتضخم المستورد، ولمواصلة سياسة مالية ونقدية حازمة، فتتوقع الأوساط الإقتصادية ذاتها ان تنحصر نسب التضخم في حدود ٤ في المائة بعدما سجلت السنة الماضية نسبة ٥ في المائة.

مصر

تحديد الإلتزامات لتطبيق اتفاقية «غات»

■ أكد وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود، ان مصر ملتزمة لدى تطبيقها اتفاقية «غات» بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها بحيث تتجاوز الرسوم المطبقة في شباط (فبراير) ١٩٩٤ بنسبة تصل الى ٢٠ في المائة وخفض جزء من هذه الزيادة على فترات تراوح بين خمس وعشر سنوات، وبحيث يظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي المعتمد عام ١٩٩٤ على مدى السنوات المقبلة.

قال محمود كلامه هذا اثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والإقتصادية في مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس وحضور الدكتور محمد زكي ابو عامر وزير شؤون مجلس الشعب والشورى.

وأقر الوزير محمود ان مصر قدمت جدولا بالتزامات محددة في مجال تجارة الخدمات يقضي بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها او فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الأجانب في مجالات محدودة وفي قطاعات معينة هي: المصارف والتأمين وسوق المال والإنشاءات والخدمات السياحية والنقل البحري، مؤكدا من جهة أخرى أن مصر لم تخرج في تلك الإلتزامات عن برنامج الإصلاح الإقتصادي أو عن اي من القوانين السارية المعدلة في مجالات العمل والهجرة وإقامة الشركات والإستثمار او تملك الأجانب للعقارات والمباني.

وأضاف، ان الإتفاقية الدولية اعطت، بالنسبة الى حقوق الملكية الفكرية للدول النامية في مجال براءات الإختراع، الحق في تأجيل تطبيق احكام تلك الحقوق لفترات انتقالية تمتد خمس سنوات، وبالنسبة الى الصناعات الكيمياوية والدوائية الى فترة عشر سنوات.

وأشار الوزير محمود الى ان الملكية الفكرية تشمل حقوق التأليف والنسخ وتتعرض الى الأفلام وأشرطة الفيديو والموسيقى والكتب والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية وبراءات الإختراع والتصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية.

وفيما يتعلق باتفاق التجارة بالمنسوجات والملابس اوضح الوزير محمود، أنه يستهدف ازالة نظام الحصص الذي استمر من ١٩٧٤ الى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في «غات» وأنه ستتم ازالة هذا النظام على ثلاث مراحل تنتهي بعد عشر سنوات.

وذكر ان الإتفاق في مجال الزراعة تضمن عدم اعتماد الدول النامية الإلتزامات نفسها للدول المتقدمة، سواء في مجال خفض الرسوم الجمركية او الدعم، كما منح الدول النامية فترة اطول تصل الى عشر سنوات، في حين منحت الدول المتقدمة ست سنوات مع مساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء عند ارتفاع اسعار السلع الغذائية من جهة ثانية، طالب محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية، بالإسراع في اقرار اتفاق المشاركة مع السوق الأوروبية المشتركة لفتح مجال جديد للسلع المصرية في الدول الأوروبية والعمل على إقامة مناطق حرة في مثلث رفح اسوة بالمنطقة الحرة المزمع انشاؤها بين فلسطين واسرائيل التي تم الإتفاق عليها خلال زيارة وزير التجارة الأميركي للبلدين أخيرا، والإهتمام بدعم الصناعة المحلية على رغم توقيع اتفاقية «غات» التي تحمي الصناعات المحلية.

الخسائر الإقتصادية بسبب «البلهارسيا» وصلت الى ٦٦٧ مليون دولار

● أظهرت ارقام نشرت حديثا ان نحو ١١,٣ في المائة من اجمال عدد سكان مصر البالغ ٥٨ مليون نسمة مصابون بمرض البلهارسيا المعدي، وان الجهود التي بذلتها السلطات الصحية أسهمت في تخفيض نسب انتشاره بين السكان غير انها لم تنجح حتى الآن في القضاء عليه.

وعكست الإحصاءات المستقاة من دوائر حكومية الخسائر التي يمنى بها الإقتصاد الوطني من جراء انتشار المرض والتي تقدر حسب الخبراء بنحو ملياري جنيه (٦٦٧ مليون دولار).

وقال الدكتور طه عبد الجواد، الذي يرأس مركزا لأبحاث البلهارسيا: ان خطورة الأمر تكمن في أنه يقضي على ما بين ٣٠ ـ ١٠٠ في المائة من الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المصاب، كما ان نحو ٩٠ في المائة من المصابين من ذوي الفئة العمرية ٣٠ ـ ٤٠ عاما يتوفون من جراء الإصابة به.

ويعتبر مرض البلهارسيا اكثر الأمراض توطناً في مصر، غير ان نسبته انخفضت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، حيث تراجعت من ٧٢ في المائة عام ١٩٣٥ الى ٣٨ في المائة عام ١٩٨٣، ومن ثم الى ١٦,٨ في المائة عام ١٩٨٨، ووصلت العام الماضي الى ١١,٢ في المائة.

وكانت الحكومة قد وضعت خطة لمكافحة البلهارسيا عام ١٩٨٩ تستمر لمدة عشر سنوات ويامل المسؤولون في ان يتمكنوا من القضاء على المرض بحلول عام ٢٠٠٠.

وحسب المصادر الطبية فان انتشار المياه الملوثة يعد من أهم عوامل انتشار مرض البلهارسيا. ويقول الأطباء: ان المرض يؤدي الى انخفاض نسبة ذكاء الأطفال بنسبة ٣٠ في المائة. وحذر هؤلاء من أن معالجة المرض بعد استشرائه يلحق خسائر كبيرة، مشيرين الى ان متوسط كلفة العملية الجراحية يعادل ١٠ آلاف جنيه (٣٣٠٠ دولار) وتنفق الحكومة سنويا ١٥ مليون جنيه (٥ ملايين دولار) للقضاء على مواطن المرض من خلال رش المبيدات الكيمياوية.

ليبيا

واشنطن تحاول وأوروبا تتجاهل فرض الحظر النفطي

■ لم يؤثر نداء الولايات المتحدة في أواخر الشهر الماضي، لفرض حظر عالمي على صادرات النفط الليبي كثيرا على أسواق النفط العالمية.

وقال محللون انهم يعتقدون انه من غير المرجح الى حد بعيد أن تتمكن واشنطن من حشد التأييد الكافي لفرض مثل هذا الحظر ولا سيما من دول اوروبية لها علاقات وثيقة بقطاع النفط الليبي.

الرئيس بيل كلينتون يسعى لتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على ليبيا في محاولة لإجبارها على تسليم اثنين من مواطنيها اتهما بتفجير طائرة PAN AM فوق لوكربي في إسكوتلندا في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٨ .

وقال المحلل النفطي جيف باين في مؤسسة «يو.بي.اس» للسمسرة في لندن: «امام تنفيذ هذه الدعوة فرصة بعيدة للغاية. ولا اعتقد ن صناعة النفط تأخذ فكرة العقوبات مأخذ الجد على الإطلاق من حيث فرض حظر نفطي».

وقال مهدي فرضي المحلل بمؤسسة «كلاينوورت بنسون»: «الحد الفاصل لكي تنجح هذه الدعوة سيكون حصولها على موافقة أوروبا، يذهب ٩٠ في المائة من نفط ليبيا الى أوروبا».

وتصدر ليبيا وهي عضو في أوبك نحو ١,٢ مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتوجات النفطية، وزبائنها الرئيسيون هم ايطاليا التي تشتري نحو ٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا وألمانيا التي تستورد ٢٥٠ ألف برميل يوميا ثم اسبانيا واليونان.

ولدى ليبيا عقود لتزويد ١٢ مصفاة نفط اوروبية ومصفاة نفط كندية واحدة بالخام. وهي تمتلك أصولا كبيرة لتكرير وتوزيع النفط في ايطاليا وألمانيا.

وقال فرضي: «توجد شبكة مصالح بين الليبيين والأوروبيين اعتقد ان الدول الأوروبية ستكون عازفة تماما عن تدميرها. واعتقد انه من غير المرجح على الإطلاق ان توافق الدول الأوروبية على ذلك».

وقالت رابطة صناعة النفط الإيطالية «يونيون بتروليفيرا» انها لم تسمع بعد بالطلب الأميركي لفرض حظر نفطي على ليبيا.

لكن المتحدث باسمها «نينو بيجي» أشار الى ان ايطاليا تحصل على ٢٥ في المائة من النفط الخام من ليبيا. وقال: «اي حظر في نهاية المطاف على ليبيا سيسبب مشاكل كبيرة لإيطاليا».

وقال تاجر نفطي في شركة اوروبية تتعامل على نطاق واسع في النفط الليبي: «أعتقد ان النصيحة التجارية هي ان الوضع بالنسبة الى اوروبا سيكون بمثابة اطلاق الرصاص على نفسها في القدم لإرضاء الأهداف السياسية الأميركية المحلية».

وفرضت الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا عام ١٩٩٢ بعد حادثة لوكربي شملت حظر بعض الإمدادات الفنية الخاصة بمرافىء تصدير النفط ومصافي التكرير.

وحظر على شركات النفط الأميركية العمل في ليبيا في عام ١٩٨٦ لكن شركة «أجيب» الإيطالية و«او.ام.في» النمساوية لا تزالان تقومان بتشغيل حقول نفط في ليبيا.

كيفما تطلّع وجد الأفق قاتماً

الهمـوم تتـراكـم على الملك فهـد

■ تتراكم الهموم على العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز. فالذين ينظرون الى تفكك العالم الإسلامي، تلتفت أنظارهم الى الجزائر ومصر وباكستان وتركيا وتونس والمغرب. عليهم أن يلقوا نظرة قلقة على المملكة العربية السعودية.

فأينما تطلع العاهل السعودي وجد أمامه الأعداء. الى الشمال الشرقي هناك متربصون مثل صدام حسين وملالي إيران.

الى الشمال الغربي هناك الأردن.

الى الجنوب هناك اليمن المزمجر بسبب خلافات قديمة على الحدود.

وفي داخل بلاده بدأ التبرم والتذمر من جراء التخفيضات التي أدخلها على الميزانية، بالإضافة الى تحذيرات من صندوق النقد الدولي بأن إجراءات أشد إيلاماً لا بد منها، مما يعني ان المعارضة الإسلامية لحكمه سوف تكون أشد. كما ان أصدقاءه الأميركان لا يسعفون بدعوته الى الإصلاحات المالية ثم يضغطون عليه ويلوون ذراعه لحمله على شراء أغلى ما في ترسانتهم من أسلحة متطورة. وفي غضون ذلك ينتابه قلق من الإضطرابات في دولة البحرين المجاورة.

سنوات أربع مضت على هزيمة العراق على يد الغرب، والملك فهد يتحدث عنها وكأنها وقعت بالأمس. وما زال الملك مأخوذا بقراره المصيري باستدعاء نصف مليون جندي أميركي الى أرض المملكة.

إن المملكة العربية السعودية تهم كثيرين من الناس لكثير من الإعتبارات والأسباب. انها مهمة لانها تختزن أكثر من ربع الإحتياطي العالمي من النفط. انها مهمة لأنها الحليف العسكري الأساسي (بل الوحيد) للغرب في الخليج. ولعل الأهم من ذلك انها بمثابة قصعة ضخمة من العسل يحوم حولها الطامعون.

لعشرات السنين كان السخاء السعودي له مفعوله في بناء المساجد وشراء الحلول للمشكلات وتغطية لهو الأمراء. كل واحد كما يبدو أخذ نصيبه - تاجر السلاح ورجل النفط، المخطط الإقتصادي والقواد الداعر. وكان الإحتيال على السعوديين تجارة كبيرة. وفي الماضي، حتى اصدقاء السعودية كانوا يمتعضون وهم يرونها تسفح المال على أسلحة لا تستطيع إستخدامها وعلى أصدقاء غير جديرين بالثقة. والآن يساورهم القلق لأنه لم يعد بمقدورها أن تفعل ذلك.

مع الفقر التمرد

في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كتبت جريدة «فايننشال تايمز» تقول: «المملكة العربية السعودية كانت دولة غنية لفترة قصيرة». الأجانب والسعوديون على السواء لم يصدقوا ان الإنفاق بلا حساب قد انتهى. الآن ليس من ذلك مفر. ففي السنة الماضية أعلن الملك خفض الميزانية بنسبة ٢٠٪. وبعدما هدد بخفض مماثل هذه السنة، عاد فقرر خفضاً نسبته ١٦,٢٪ فقط.

فالميزانية التي أعلنها في مطلع هذه السنة تعني أن السعوديين سوف يدفعون أكثر لقاء الحصول على الماء والكهرباء والوقود وتذاكر السفر المحلية. لن يستمتعوا بعد الآن بمكالمات هاتفية مجانية. والأموال المنفقة على التعليم سوف تخفض بنسبة ٢٠٪، وهناك أحاديث عن الغاء الدعم الحكومي على مراحل وطرح شركات الدولة للبيع الى القطاع الخاص (مثل الناقلة السعودية «الخطوط الجوية السعودية»)، واعطاء القطاع الخاص قوة دفع جديدة. كما أنه يترتب على الأجانب دفع رسوم أعلى للحصول على التأشيرات وأذونات الإقامة. ومع ذلك، فان ميزانية الدفاع التي تأكل أكثر من ثلث اجمالي الإنفاق العام لم تتأثر!

خبراء الإقتصاد يتمتمون بخجل ان هذا يمثل خطوة في الإتجاه الصحيح. لكن ما هو مدى هذه الخطوة؟ صندوق النقد الدولي يدفع باتجاه خطوات اجرأ. وهو يقول إن الإحتياطي النقدي الخارجي للسعودية قد نضب، وان على الدولة (وهي في السعودية لا تتعدى العائلة المالكة) ان تفكر في بيع المزيد من موجوداتها الى المستثمرين الخصوصيين، وان على المواطنين السعوديين العاديين ان يوطدوا أنفسهم على دفع كامل سعر السوق للخدمات العامة التي يحصلون عليها. أما انصاف الحلول المؤقتة فانها لن تجدي نفعاً.

السياسة لا الإقتصاد

لكن عادات الإنفاق لدى الحكام السعوديين تدفعها السياسة لا الإقتصاد. فمن أيام الملك فيصل في الستينات افترضوا ان شعبهم سوف يقبل بالتنمية الإقتصادية بديلا عن الديموقراطية.

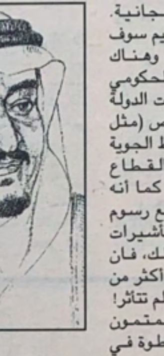
وكان هذا يبدو صحيحاً في سني الرخاء في السبعينات ومطلع الثمانينات. ومن سوء حظ الملك فهد أنه جاء الى العرش في عام ١٩٨٢ في بداية الإنحدار حيث شعر معظم السعوديين بالضائقة الإقتصادية. ذلك انه مع تراجع عائدات النفط واجهتهم مستجدات غير مستحبة كالعجز في الميزانية، والبطالة حتى في صفوف خريجي الجامعات، والإنتفاضة الجديدة للحركات الإسلامية. فاتجه الشبان السعوديون إما الى الأفكار الوهابية القديمة الداعية الى اسلام نقي وقوي، وإما الى الأصولية الثورية الجديدة التي دبت الرعب في قلوب كثيرين من حكام العالم الإسلامي.

ثم جاءت حرب الخليج لتكشف الى العلن مثالب وسلبيات كثيرة. وقد أخطأ القائلون بأن السعودية كانت في الجانب الرابح للحرب. فقد حافظت المملكة على ذاتها بشق الأنفس وبقوة أصدقائها الأجانب لا بقوتها الذاتية او تماسكها الداخلي. فالحرب خلخلت الوحدة الوطنية وشقت العلماء والمؤسسة الدينية واستنزفت موارد البلاد. كما انها أطلقت موجة من التطورات الجديدة المقلقة مما حمل الملك فهد على اللجوء الى علاجات غير مجربة من قبل. فقد مزق ضمنا العقد الإجتماعي القديم (اي التنمية بدل الديموقراطية) ليضع في مكانه خليطا من الإصلاح السياسي والتقشف الإقتصادي واحياء المحافظة الإسلامية.

فهل يجدي ذلك؟

أمل ضد الأمل

إن الإصلاحات التي قام بها الملك، بما في ذلك انشاء مجلس شورى معين من ٦٠ عضواً في عام ١٩٩٣، ليست كافية لإرضاء القوى السياسية الجديدة الناهضة في البلاد. والتخفيضات في الميزانية تطرح سؤالاً حائراً: لماذا يتوجب على السعوديين العاديين ان يشدوا الأحزمة على بطونهم ولا يفعل ذلك امراء العائلة البالغ عددهم ٦٠٠٠ أمير؟ واحياء المحافظة الإسلامية الجديدة بالمزيد من التضييق على النساء واطلاق العنان للشرطة الدينية (المطاوعة) يثير حفيظة الليبراليين ولا يرضي غلاة الإسلاميين.


الملك فهد

أما العائلة المالكة فانها تأمل ضد الأمل بأن تعود أسعار النفط الى الإرتفاع. لكن العكس هو الذي قد يحدث. فمجال المناورة أمام العائلة السعودية الحاكمة ضيق. احتياطيها المالي نفد. البنوك المحلية غير راغبة في المجازفة بالمال السليم وراء مال هالك. والعلاجات الفعالة الناجعة تلزمها إرادة أقوى مما أظهره الحكام السعوديون في الماضي، وربما أقوى مما يمكن للحاكم الحالي أن يقوم به.

الإسلام المتعدد الأصوات

يبدو البيت السعودي أمناً لمدة من الزمن لأن خصومه المحليين ضعفاء جداً. فالمعارضة المنظمة تتنامى لكنها ما تزال في بداياتها. والناس في الخارج يبالغون في أهمية المنشقين الوافدين الى بريطانيا في السنة الماضية. لكن هؤلاء هم جزء واحد فقط من شريحة إسلامية عريضة تتألف في السعودية من أربعة فصائل على الأقل.

هناك أولا، الوهابيون التقليديون وبينهم بعض العلماء الذين يعتمد عليهم آل سعود لتثبيت شرعيتهم.

وهناك أيضا «الوهابيون الجدد» وبينهم علماء منشقون ومتطرفون. وهذا الفريق الثاني يضم الواعظين والمحاضرين والطلاب، وأهل المدن المهمشين المعادين للأجانب وللغرب وللشيعة وينتقدون العائلة المالكة علناً. وفي مواعظهم المتناقلة يشجبون «المؤامرة اليهودية - المسيحية» ضد الإسلام.

ويتعايش هذان الفصيلان المتطرفان مع فصيل ثالث من الإسلاميين المنفتحين الذين ينادون بشكل من الإسلام الإصلاحي الليبرالي، وهم في غالبيتهم من خريجي المعاهد والكليات الغربية ويتحلون بروح ديموقراطية وانفتاح على الأفكار الخارجية.

لكن هؤلاء يجدون أنفسهم محشورين دائما بين نقيضين فتبقى قدرتهم على التأثير في تصرفات الحكم ومعارضيه محدودة. وفيما تتجه السياسة في السعودية نحو المزيد من الإستقطاب، يتزايد الضغط على هؤلاء لاختيار الجهة التي ينضمون اليها في النهاية. والحكومة أحيانا تتولى عنهم هذا الإختيار بلجوئها في السنة الأخيرة الى عمليات القمع، لأنها بذلك تعتبر المعتدلين والمتطرفين على أنهم متساوون في الأذية. وهذا قد يكون خطأ باهظ الثمن.

أما الفصيل الرابع فهو الأقلية الشيعية التي تعيش في غالبيتها في المنطقة المنتجة للنفط، أي المنطقة الشرقية. والشيعة هناك عالم قائم بذاته. ولئن كان قد خبت الحماسة التي رافقت الثورة الإيرانية في الثمانينات، فان الشيعة ما زالوا يشعرون بشيء من الغبن، بل إن هذا الشعور قد تفاقم في الآونة الأخيرة. ومع أن الملك فهد قد عقد اتفاقا مع الفئات الشيعية المعارضة في خريف عام ١٩٩٣ واعداً بإزالة الحيف عنهم، فإن هذه الوعود لم تنفذ.

مهب رياح التغيير

ومع أن هذا يعطي إنطباعا بأن النظام قد أخذ يتهاوى، إلا أن التغيير الذي يلوح في الأفق لن يأتي عن طريق اي من هذه الفئات الإسلامية، أو عن طريق ضباط الجيش وموظفي الإدارة. فهو سيأتي على الأرجح من داخل العائلة المالكة لأن العائلة هي أقرب شيء الى الحزب السياسي.

فالملك فهد يبلغ الآن ٧٣ سنة من العمر وربما اكثر. وهو معتل الصحة ومصاب بداء السكري ويمارس الحكم بصورة متقطعة. وفي عام ١٩٩٢ غير قواعد الخلافة فأعطى الملك حق تعيين وصرف ولي عهده، وأوجب أن يكون الحكم للأرشد لا للأكبر سناً من أفراد العائلة. وبكلام آخر، فتح باب السباق على مصراعيه. ولأول مرة يجد أحفاء المؤسس ابن سعود أنفسهم ينافسون أبناءه.

ولا أحد يعرف متى او اذا ما كانت هذه الأحكام الجديدة ستطبق.

ويقال أحياناً أن الأمير عبد الله (ولي العهد الحالي) معاد للأميركان، وفي هذا القول مبالغة. لكنه ليس قريباً من الأميركان مثل فهد، وإذا صار ملكاً فإنه ربما لا يقبل النصائح الأميركية بسهولة. فالأميركان يرتاحون أكثر الى الأمير سلطان.

لكن عاجلاً أو آجلاً ستنتقل الخلافة الى الجيل الجديد من الأمراء الذين بينهم عدد من الشبان الطامحين والمقتدرين، بل إن كثيرين منهم كذلك. ففي السعودية يسري النفوذ في شبكات من الرعاية. وقد بدأت تشكيلات من الأمراء الأثرياء بإقامة تحالفات مع زعماء القبائل، وكبار ضباط الجيش، وعلماء دين مرموقين.

وقد تستغرق لحظة القرار الحاسم ثلاث او أربع سنوات، وهذه ليست مدة طويلة في عالم إسلامي تهتز من تحته تيارات وارتجاجات متضاربة.

فهل تستطيع العائلة السعودية الحاكمة أن تضبط أمورها حتى العام ٢٠٠٠؟

فاذا لم تفعل شيئاً وحاولت أن تسير على نهجها القديم، فانها تعرض نفسها للإنخراط في الخراب الأعظم!

عن «الإيكونوميست»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

من يمسك «ميزان» العالم؟

أشياء كثيرة محيرة تحدث أحيانا في عالم المصارف. ففي الوقت الذي اختفى فيه بنك «بارينغز» البريطاني العريق من الوجود بسبب مضاربات ضخمة في الأسواق اليابانية، قرر بنكان يابانيان كبيران هما «بنك ميتسوبيشي» و«بنك طوكيو» الإندماج لتشكيل أضخم بنك في العالم توطئة للدخول في القرن الواحد والعشرين، قرن البنوك العملاقة او «السوبر بنك».

لكن سقوط بنك «بارينغز» أكثر مدعاة للحيرة، لأنه كان في الواقع «بنك الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس». فقد نشأ مع الإمبراطورية ولم يسقط معها، لكنه كما يبدو كان محكوما بالسقوط المتأخر. فقد ظل قائما ومزدهراً طيلة ٢٣٣ سنة لم يتعرض فيها سوى الى هزة واحدة منذ مائة سنة فخف بنك انكلترا المركزي الى نجدته، وهو ما لم يفعله البنك المركزي في الأزمة الأخيرة التي أودت به في الشرق الأقصى، ربما لإنشغال نائب الحاكم بغرامياته مع زميلة اميركية أودت به هو الآخر!

أما بنك «بارينغز» ففي صعوده وفي سقوطه مسحة من الرومانسية لا تخفى على الشعراء، وهي بالتأكيد لم تكن خافية على كبارهم. وقد لحظ ذلك في أوائل القرن الماضي، اي في الفترة النابليونية والمقاومة الاسبانية للحكم الفرنسي، الشاعر البريطاني العظيم اللورد بايرون في ملحمته الرائعة «دون جوان» التي وصف فيها أحوال العالم الفكرية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية في زمانه أدق وأعمق وصف. وفي تلك الملحمة الرائعة (البيت الخامس، القصيدة الثانية عشرة) أتى اللورد بايرون على ذكر «بنك بارينغز» كنظير لبنك اليهودي روتشيلد في تسيير شؤون العالم وحكمه من وراء الستار.

وفي هذا البيت الذي انشره بنصه الإنكليزي كما ورد في ديوان اللورد بايرون السياسي المنشور في عام ١٨٤٥ يقول الشاعر البريطاني:

من يمسك ميزان العالم؟
من يحكم فوق المجلس ملكيين وأحرارا؟
من يحرض الوطنيين الأسبان العراة؟
(مما يجعل صحف أوروبا القديمة تهذر وتفشي الأسرار)
من يذر الألم والفرح في العالم قديمه وجديده؟
من يسير السياسة سيراً سلساً؟
في ظل مجازفة بونابرت النبيلة؟
. اليهودي روتشيلد ونظيره المسيحي بارينغ



Who hold the balance of the world? Who reign
O'er congress, whether royalist or libral?
Who rouse the shirtless patriots of Spain?
(That make old Europe's journals squeak and gibber all)
Who keep the world, both old and new, in pain
Or pleasure? Who Make politics run glibber all?
The Shade of Buonaparte's noble daring?
Jew Rothschild and his fellow-Christian, Baring.





وربما كان ذكر بونابرت هنا إشارة الى الإجتماع الذي عقده نابليون لأحبار اليهود وتعهدوا فيه أمامه بأن يكونوا مواطنين فرنسيين فقط، وبأن يتخلوا عن فكرة الوطن القومي اليهودي.

أما وقد ذهب النظير المسيحي المشارك سابقا في الإمساك بميزان العالم، (ساقطا في احضان اليهودي الهولندي اسحق جاكوبسون)، فلم يعد في الميدان سوى «حديدان» الممسك وحده بميزان العالم!

ولم يعد بد من ترديد قول الشاعر الفلسطيني الراحل ابراهيم طوقان: «وتعجبني محاكاة النظير»!

أما الوطنيون الأسبان الذين أتى بايرون على ذكرهم في قصيدته هذه فكان يطلق عليهم اسم Descamisados اي الذين «بدون قمصان» لأنهم كانوا شبه عراة فلا يلبسون شيئا في النصف الأعلى من أجسادهم. فما اكثر «البدون قمصان» في هذا العالم الذي تحكم فيه المصارف فوق المجالس.

الإتحاد الأوروبي

الشريك الأميركي المشاكس يهدد بفرط الإتحاد

■ تدخل العلاقات بين «الإتحاد الأوروبي» والولايات المتحدة في ما يشبه الأزمة التي ربما أصبحت جدية وخطرة.

وتتركز الأزمة في الإمتعاض الذي لا تزال تشعر به أوروبا لأنها دعيت من دون تمهيد أو انذار مبكر الى المشاركة في انقاذ المكسيك من محنتها. وتضاف الى ذلك الخلافات المتأتية من محاولة الولايات المتحدة التوصل الى اتفاقات ثنائية في شأن الملاحة الجوية مع عدد من الدول الصغيرة في الإتحاد الأوروبي.

لكن يلوح في الأفق شبح خلافات أخرى في شأن الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الرامية الى التعجيل في توسيع حلف الأطلسي كي يشمل اوروبا الشرقية، الأمر الذي قد يستفز روسيا وهو ما يخشاه عدد كبير من دول أوروبا الغربية. كما يعتبر خطر تجدد القتال في البوسنة تهديد للحلف الغربي كونه يتزامن مع رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على ارسال الأسلحة الى ما كان يعرف «بيوغوسلافيا».

وكتب روبرت بلاكويل، احد المسؤولين في ادارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في جريدة «فرانكفورتر الغيمن تسايتونغ» فقال: «لم تصل العلاقات الأوروبية - الأميركية الى هذه الدرجة من السوء منذ عقود من الزمن. وإذا لم تطرأ تبدلات جدية، فسيصبح من غير المحتمل أن تتحسن هذه العلاقات قريبا».

واتهم بلاكويل، الذي يروّج لفكرة توسيع حلف الأطلسي ليشمل جمهورية تشيخيا وبولنداً وهنغاريا بحلول السنة ١٩٩٩، حكومات أوروبا الغربية بالوقوع ضحية «لعقلية أهل الجزر» الإنغلاقية .لكن غالبا ما وجه الأوروبيون اتهامات مماثلة الى إدارة الرئيس بيل كلينتون بالنسبة الى سياستها الخارجية غير المتناسقة وغير المنسجمة مع نفسها وبالنسبة الى تركيزها على المشاكل الأميركية المحلية.

ويقول البروفبسور مايلز كالر، من جامعة سان دييغو الأميركية الذي وضع تقريراً مسهباً عن العلاقات الأميركية - الأوروبية: «إن الشعور الإقليمي المحلي الى ازدياد. فالأوروبيون ينظرون الى المكسيك على أنها ازمة اميركية لا ازمة نظام، وينظر الأميركيون الى البوسنة على انها مشكلة أوروبية.

ويبحث عدد من السياسيين والأكاديميين وكبار رجال الأعمال على جانبي الأطلسي، في احتمال عقد صفقات اطلسية جديدة لتقوية العلاقات السياسية والعسكرية التي ضمنت الأمن في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، وذلك شعوراً منهم بوجود احتمال اصطدام بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي».

ودعا جاك سانتير، رئيس المفوضية الأوروبية، في أول خطاب ألقاه امام البرلمان الأوروبي عقب تسلمه مهام منصبه في كانون الثاني/يناير الماضي الى عقد «معاهدة أطلسية، حقيقية ربما انطوت على انشاء سوق اطلسية واحدة».

وتحدث آخرون بتحفظ أو مبدئياً عن عقد معاهدة أمن جديدة تشمل «حلف الأطلسي» و«الإتحاد الأوروبي» و«اتحاد غرب أوروبا» (وهو الذراع العسكرية الناشئة للإتحاد الأوروبي).

وعلى الرغم من هذا كله، لا يوجد اجماع يذكر على مضمون معاهدة او صفقة من هذا النوع. وعلى الرغم من جاذبية «الدواء العاجل» يرى العارفون في الأفكار المبتكرة الجديدة، مثل انشاء منطقة تجارة حرة اطلسية او عقد معاهدة دفاعية جديدة، أموراً غامضة وغير عملية.

وليس واضحا اذا ما كانت «منظمة التجارة الدولية» تقر وتؤيد فكرة انشاء منطقة تجارية حرة بين أوروبا والولايات المتحدة، من دون ان تشمل قطاعات مهمة مثل القطاع الزراعي. ومن شأن انشاء منطقة للتجارة الحرة ان يقضي على صناعة المنسوجات الأميركية تماما، على ما ينسب الى مسؤول في المفوضية الأوروبية.

وإذا أريد لمعاهدة سياسية جديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا ان تكون ذات صدقية، فانه يجب تضمينها شؤون الدفاع. لكن بريطانيا وفرنسا، وهما القوتان العسكريتان الرئيسيتان في أوروبا، لا ترغبان في التقليل من أهمية «حلف الأطلسي» على الرغم من ان بريطانيا دعت أخيرا الى اعلاء شأن «إتحاد غرب أوروبا».

وسيتعين على الذين يراودهم الأمل بانشاء «نظام أمني أوروبي جديد» ان ينتظروا نتيجة مؤتمر الحكومات الأوروبية الذي سيعقد عام ١٩٩٦ والذي سيعيد النظر في معاهدة «ماستريخت» ويدرس ما تحقق او ما يمكن أن يتحقق منها.

ولن يتضح الا بعد انتهاء المؤتمر اذا ما كانت ستسرع مجموعة متقدمة من الدول، تراسها فرنسا والمانيا، في تبني عملة موحدة، مع ما يعني هذا من اندماج سياسي عميق، ويذكر أن عام ١٩٩٩ يبدو الأكثر احتمالاً لتبني موقف كهذا.

لذلك، يبقى «الإتحاد الأوروبي» في المدى المنظور شريكاً لا يشعر بالراحة وسيبقى هذا الإتحاد رمزا معنوياً «تمثله» مفوضية أوروبية لا تتمتع الا بسلطات محدودة، لكنها تتحمل المسؤولية الرئيسية الخاصة بالتجارة بين أوروبا والعالم.

ويبدو امراً مغريا في أن تتجاوز الولايات المتحدة بروكسيل وأن تتعامل مباشرة مع الدول الأعضاء في «الإتحاد الأوروبي» وهذا بالضبط ما حدث اثناء الخلاف الأوروبي - الأميركي حول اتفاقات «الأجواء المفتوحة» الخاصة «بالنقل الجوي» الذي أخذ شكل خلاف بين واشنطن وبروكسيل.

ويعرب نيل كينوك، مفوض شؤون النقل في «الإتحاد الأوروبي» عن انزعاجه من الولايات المتحدة لأنها تسعى الى فرط عقد الدول الأوروبية والتعامل مع كل منها على انفراد، لكنه يعرب عن غضب أشد من تلك التي تقع في شباك الإغراء الأميركي.

روسيا

٦,٢٥ مليار دولار قرض من صندوق النقد



■ وقعت في الكرملين اتفاقية بين روسيا وصندوق النقد الدولي سيحصل الجانب الروسي بموجبها على قرض احتياطي قيمته ٦,٢٥ مليار دولار.

ووقع الإتفاقية فكتور تشيرنوميردين رئيس الحكومة الروسية وميشال كامديسيو مدير «صندوق النقد الدولي» كما وقعت وثيقة أخرى هي بيان حكومة روسيا الإتحادية والبنك المركزي الروسي حول السياسة الإقتصادية للعام الحالي وذيلها بتوقيعهما كل من فيكتور تشيرنوميردين وتانيانا باراموتوفا محافظ البنك المركزي الروسي.

وبهذا زالت الشكوك حول امتناع الصندوق عن تقديم القرض الى موسكو والتي انبثقت في اعقاب الإجتياح الروسي لجمهورية الشيشان في مطلع العام، وما تركته الحرب من اثار سلبية على موقف الغرب من الكرملين.

ويتبين من احاديث المسؤولين الروس ان الحكومة الروسية تعهدت في بيانها بأن تخفض مستوى التضخم حتى نهاية العام بمعدل ١ في المائة شهرياً.

واكد فلاديمير بانسكوف، وزير المالية الروسي، بأن موسكو وافقت على الجدول الزمني الشهري لمنح القرض ، وستدفع الشريحة الأولى منه خلال الشهر الحالي وتبلغ ١,١ مليار دولار، وبعد ذلك سيدفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار شهريا.

وعلى الرغم من أنّ بانسكوف، ذكر بأن جميع القضايا قد «حلت» مع صندوق النقد الدولي، فان تواصل المباحثات مع ميشال كامديسيو تدل على وجود أشياء أخرى تتطلب الحل، ومنها موضوع تحويل الدفعات الشهرية الى فصلية.

جريدة «كوميرسانت دايلي» كتبت تقول بأن الصندوق «سيراقب شهريا السياسة المالية لروسيا عن طريق اللجنة الخاصة الروسية التي ستعمل تحت اشرافه».

وفي حالة عدم تنفيذ روسيا لإلتزاماتها بموجب الإتفاقية يمكن أن يتوقف صندوق النقد عن تحويل الدفعات الشهرية او تقليصها.

وأكدت الجريدة ان مشاركة الرئيس بوريس يلتسين شخصيا في المباحثات تدل على ان فيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء اخفق في الحصول على موافقة كامديسيو لتحويل الجدول الزمني من شهري الى فصلي.

المانيا

سعي وراء المال الخليجي لمشاريع التخصيص في الجزء الشرقي

■ تسعى الحكومة الألمانية لجلب استثمارات خليجية للمساهمة في الإسراع بتنفيذ برامج التخصيص في المانيا الشرقية سابقا، وذلك من خلال مشروعات بمليارات الدولارات. ومن بين هذه البرامج مشروعات تخصيص بقيمة ٥ مليارات مارك الماني، وتخفيضات على ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ في خمس ولايات بينها «تورينغيا» في القطاع الشرقي من المانيا.

وكان الدكتور ريتشارد براندل، المدير العام لمشروع «لينغ تورينغن» الذي تديره حكومة الولاية، أعلن، خلال تصريحات متعددة، ان هذا العرض الإستثماري والتخفيضات الضريبية المرافقة له يسريان لمدة عامين من الآن.

واضاف قائلا: ان ٢٧٪ من اجمالي الإستثمارات المقرر «تخصيصها» في الولاية معروضة أمام إستثمارات مجلس التعاون الخليجي، بحيث يتم وضع ثمنها النقدي فوراً. وقال: إننا نبحث عن مستثمرين يجلبون المال ويوجدون وظائف، ولدينا برنامج للحوافز بالتعاون مع الحكومة الإتحادية.

وذكر براندل، ان الحكومة الإتحادية خصصت دعما بقيمة مليار مارك لكل ولاية من الولايات الخمس التي اضيفت الى المانيا بعد اعادة التوحيد. ويصرف هذا المبلغ سنويا لكل ولاية ليقدم كمساعدة على تخصيص المشروعات الحكومية في شرق المانيا. وقال ان الخفض الضريبي لن يسري بعد العام ١٩٩٦ .

وكا براندل قام بجولة خليجية للترويج لهذا البرنامج بدأها بالبحرين حيث التقى بمسؤولين في «الشركة البحرينية للإستثمار الصناعي» التي قررت شراء مصنع لمدعات الطبخ تملكه الدولة الألمانية بالقرب من فرانكفورت. وقال ان رسالة نيات وقعت مع الشركة البحرينية بهذا الشأن.

وذكر ريتشار براندل، «ان عدة شركات من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وأسبانيا وفرنسا ودول غربية أخرى أقدمت على شراء الكثير من الشركات الحكومية في المانيا الشرقية».

«فاو»: الولايات المتحدة المستفيدة الوحيدة من تحرير التجارة العالمية

■ جاء في دراسة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، ان الجهود التي بذلت في جولة «محادثات أوروغواي» لتحرير التجارة العالمية وتطبيق مبادىء حرية التجارة لتشمل الزراعة، قد تزيد الدول الفقيرة في أفريقيا فقرا ولكنها تبشر بمزيد من الرخاء للولايات المتحدة.

ونقرأ في الدراسة أيضا ان المحاولة «لن تحسن كثيرا» وضع الدول الفقيرة التي تعاني من عجز في الغذاء، فهذه ستواجه ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء في الوقت الذي تحرم فيه من قيمة المعاملة التفضيلية في اسواق المستهلكين.

وتقول «فاو» في تقريرها، ان اوروبا الغربية ستكون ايضا من الخاسرين من جراء «جولة الأوروغواي» لخفض التعرفات والدعم التي اتفق عليها عام ١٩٩٤ تحت رعاية الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وقال جيمس غرينفيلد رئيس إدارة سياسة وتوقعات السلع الأولية في «فاو»: «هناك دائما فائزون وخاسرون في هذه التوقعات الإقتصادية. وفي هذه الدراسة تربح اميركا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا بينما تخسر أوروبا».

اما افريقيا بوجه عام «فستكون أسوأ حالا فيما يتعلق بميزانها التجاري ما لم توسع انتاج الغذاء وتنوع محاصيل التصدير وتزيد التجارة الإقليمية في السلع الأولية».

وقد روجت الولايات المتحدة لمبادىء التجارة الحرة طوال الجزء الأكبر من القرن العشرين.

ووفقا لتقديرات «فاو» ستصدر اميركا الشمالية مزيدا من الحبوب والدهون والزيوت واللحوم والحليب بمقتضى اتفاق «جولة الأوروغواي». وسيرتفع اجمالي صادراتها الزراعية السنوية من ١٥,١ مليار دولار الى ٢٢,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠.

أما «الإتحاد الأوروبي» حيث يجري خفض الحماية للمنتوجات الزراعية، فيمكنه ان يتوقع زيادة كبيرة في الواردات. وتعتقد «منظمة فاو» ان أوروبا الغربية ستنفق اكثر من ١٥ مليار دولار على شراء اغذية من الخارج عام ٢٠٠٠ وهو ما يماثل ثلاثة اضعاف ما انفقته في اواخر الثمانينات.

وتقول «فاو»، انه خلافا للتوقعات من غير المرجح ان تساعد «جولة الأوروغواي» كثيرا في استقرار اسعار الحبوب العالمية.

كما ان من المرجح ان تواكب عائدات التصدير في العالم الثالث ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء.

لكن من المتوقع ان تواجه افريقيا التي تضم عددا من أفقر الدول في العالم ازمة. اذ يتوقع ان تكون «جولة أوروغواي» عاملا يساعد في تحويل الفائض التجاري الأفريقي في مجال المنتجات الزراعية، الذي تحقق في أواخر الثمانينات وبلغ مليار دولار، الى عجز قدره ٥٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠.

واشارت الدراسة الى انه من المتوقع اجمالا ان تحقق «جولة الاوروغواي» نموا بنسبة ٩٪ في قيمة التجارة الزراعية العالمية ناتجاً أساسا عن رفع الأسعار. لكن النتائج التي حصلت عليها «فاو» لا تؤكد هذا الأمر. فاستنادا الى انماط للنمو اتبعها التقرير لا يتوقع ان يدخل اطلاق حرية المبادلات العالمية عمليا اي تغيير على اسعار الحبوب.

وفي الشرق الأوسط سيزداد الفارق بين حجم الواردات وحجم الصادرات بصورة كبيرة وستظل دوله مستوردا كبيرا للمواد الغذائية.

كوبا

كاسترو يغازل الغرب ويتمسك بماركس

■ اعتبر الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، في خطاب القاه في ختام مؤتمر اتحاد النساء الكوبيات الذي انعقد في هافانا في اواخر الشهر الماضي، ان الإعتماد المتزايد على عناصر اقتصاد السوق والرأسمالية «لا مفر منه» في كوبا على الرغم من الظلم الذي تحدثه والنتائج السلبية التي تنجم عنها.

واضاف: ان «ادخال عناصر اقتصاد السوق والملكية الخاصة والرأسمالية الى المجتمع لا يمكن تجنبها». واتبع بقوله: «لا يمكننا الإستغناء عن الإستثمارات الأجنبية».

واكد فيدل كاسترو انه سيتم قريبا تطوير القطاع الخاص، الذي سمح به في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، ويعمل فيه حاليا ١٦٠ الف شخص، لمواجهة عمليات خفض الموظفين في الإدارات العامة ومؤسسات الدولة. وقال ان اعادة التنظيم هذه لن تتم بطريقة متسرعة وستحرص السلطات الكوبية خلالها على تأمين حد أدنى من الدخل للأشخاص الذين سيتم تسريحهم.

ومضى فيدل كاسترو الى القول: «علينا ان نحلل امكانيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في كل ذلك» ملمحاً الى ان عملية الإصلاح قد تذهب الى ابعد من مجرد توسيع القطاع الخاص.

لكن الرئيس الكوبي قال «لن ننشىء مجتمعا راسمالياً». واكد «ان الثوريين يتسلمون زمام السلطة هنا. وهذه الحكومة هي حكومة عمال من اجل العمال على الرغم من وجود الرأسماليين».

واعلن فيدل كاسترو انه على الرغم من التنازلات للرأسمالية «التي تهدد الروح الثورية» لن يتخلى الكوبيون عن مبادىء الإشتراكية.

وقال: «لم نكف عن التحدث عن ماركس ولينين اللذين ينبغي اقلمة مبادئهما من دون دوغماتية مع ظروف عالم اليوم».

واضاف ان «لا مفر» من تعرض المجتمع الكوبي «لسلبيات الرأسمالية المتآمرة على العدالة المكتسبة» نتيجة فتح السوق الكوبية امام الإستثمارات الأجنبية وتطوير السياحة والسماح بحرية التداول بالعملات الأجنبية الصعبة ومنها الدولار. غير أنه شدد على ضرورة الحد من تأثير هذه السلبيات قائلا: «يجب ان نحافظ على ما يمكن المحافظة عليه». وتطرق كاسترو الى تفاقم الدعارة في كوبا، وهو احد المواضيع التي عالجها المؤتمر النسائي. واعتبر انها ناجمة عن تطور السياحة والصعوبات الإقتصادية في الوقت الحاضر.

وقال: «لن نستسلم ونقبل بهذه الظاهرة» التي «تقلقنا من وجهتي النظر الأخلاقية والصحية» وتسيء الى صورة البلاد، مشيرا الى ضرورة البحث عن اجراءات لإستئصالها.

وكان اتحاد النساء الكوبيات ذكر انه بحث في ضرورة اعتماد «قوانين اقوى» من تلك الموجودة حاليا للوقاية من الدعارة خصوصا في مجمع فاراديرو البحري اكبر المراكز السياحية في كوبا، الذي يبعد ١٤٠ كلم شرق هافانا.

أقل الناس إيمانا بالتمثال النحّات الذي صنعه

السعودية صدّرت البنوك الإسلامية الى الخارج وترفضها في الداخل!

■ منذ أن أشهَر «سيتي بنك» الأميركي إسلامه أخيرا بالإعلان عن تقديم «خدمات مصرفية إسلامية» لزبائنه المسلمين (راجع «الميزان» العدد السادس، المجلد الثاني، أذار/مارس ١٩٩٥)، تسلطت الأضواء من جديد على البنوك الإسلامية او البنوك التي تراعي الشريعة الإسلامية في عملياتها.

ومع ان البنوك الإسلامية ذات منشأ سعودي في الأصل (بنك فيصل الإسلامي، وبنك البركة الإسلامي للإستثمار)، فقد انتشرت الفكرة في بلدان عربية وإسلامية عديدة الى درجة أن هناك دولا مثل باكستان وإيران تقيم نظامها المصرفي كله على أساس إسلامي، باستثناء المملكة العربية السعودية التي رفضت ان تتبنى الفكرة في الداخل. ويبدو أن السعودية في ذلك تعمل بالمثل القائل «أقل الناس إيماناً بالتمثال النحات الذي صنعه»!

لكن إعلان «سيتي بنك» الأميركي اسلاميته يشير الى انه قد يكون هناك مزاج متغير في الرياض تجاه الموضوع. بل ان أكبر بنك في المملكة، وربما في العالم العربي، وهو البنك الأهلي التجاري السعودي الذي تملكه في غالبيته عائلة بن محفوظ، قد بدأ يقدم «خدمات إسلامية» تبدو حتى الآن جانبية وخجولة مما يشير الى أحد أمرين: إما أن السلطات السعودية بدأت تغض النظر عن ممارسات مصرفية كانت ترفضها في السابق وذلك لإعتبارات سياسية تشير الى تعاظم الحركات الإسلامية السرية في المملكة، وإما الى وجود طلب متزايد من قبل الأهالي على هذا النوع من الخدمات الإسلامية مما يشير بدوره الى اتساع الحركات الإسلامية.

والواقع ان حجم موجودات البنوك الإسلامية ووجودها على المسرح العالمي قد أخذ يتزايد، فهو الآن يبلغ ٦٥ مليار دولار تقريباً، اي ما نسبته واحد في المائة من الموجودات المصرفية العالمية. لكن يبدو ان توسعها قد خف أو بلغ حده نظراً الى أن الإطار الذي تعمل فيه محدود وغير واضح. وإذا استثنينا باكستان وإيران، حيث القطاع المصرفي كله مصنف على أنه «بنوك إسلامية»، فان غالبية المصارف وشركات الإستثمار الإسلامية هي خليجية منها: بنك دبي الإسلامي (موجوداته ١,٥٣ مليار دولار) وبنك قطر الإسلامي (موجوداته ٨٩٠ مليون دولار)، وشركة الراجحي (موجوداتها ٧,٦ مليار دولار)، والبركة (موجوداته ١٥٠ مليون دولار)، وبنك البحرين الإسلامي (موجوداته ٣٥٠ مليون دولار)، وبنك الأردن الإسلامي (٧٥٠ مليون دولار). وبنك فيصل الإسلامي في مصر وفي البحرين (بموجودات قدرها ١,٧ مليار دولار في مصر و٢٧٥ مليون دولار في البحرين)، بالإضافة الى بيوت مالية كويتية تصل موجوداتها الى خوالي خمسة مليارات من الدولارات.

وهناك ظاهرتان ملفتتان للنظر في هذا المجال هما: أولا، تزايد قطاع البنوك الإسلامية المتخصصة في كل من تركيا وماليزيا وهما دولتان ديموقراطيتان علمانيتان، ثانيا: ان البنوك الإسلامية المحلية أخذت تفتتح لها فروعا في دول غير إسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي في الدانمارك (بموجودات تصل الى ١٠٠ مليون دولار فقط).

ونظراً الى أن أسواق المال (البورصات) في الدول الإسلامية إما غير موجودة أو أنها ما زالت ضعيفة ومحدودة، فانه لا يوجد طلب يذكر على تمويل الأسهم من قبل البنوك الإسلامية، بل ان عملها يقتصر حتى الان على التمويل القصير الأجل للعمليات التجارية.

لكن بسبب هذا القصور في الإسواق المالية الإسلامية مما يحد من نطاق عمليات البنوك الإسلامية، فان هذه البنوك تجد نفسها تخدم في النهاية غاية غير إسلامية من حيث انها بسبب اضطرارها الى العمل في الأسواق الخارجية لتحقيق أرباح وعوائد معقولة، أصبحت أداة لإعادة ضخ الأموال الإسلامية الى الأسواق العالمية التي تحكمها مصارف وقوانين وشركات غير إسلامية.

ذلك ان هناك تناقضا واضحا ليس فقط بين توجهات البنوك الإسلامية وبين عملياتها، بل بين ودائعها واستثماراتها. فهي قد نجحت في استقطاب المزيد من ودائع المسلمين اكثر من نجاحها في إيجاد المجالات المناسبة والمجدية للإستثمار وخاصة في العالم الإسلامي.

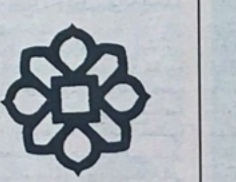
ولما كانت البنوك الإسلامية مجزأة ومتباعدة جغرافيا، وهي بالمقارنة تعتبر من صغار اللاعبين على المسرح المحلي والعالمي، فانها لن تستطيع ان تشكل سوقا اسلامية عالمية لتداول الأوراق والإستثمارات الإسلامية. بل انه من الصعب عليها ان تشكل سوقا ثانوية من غير ان توحد منتجاتها المعروضة في الأسواق.

ومن هنا تبدو أهمية القرار الإنتهازي الذي اتخذه «سيتي بنك» الأميركي باعتماد قواعد مصرفية إسلامية. ذلك أن معظم البنوك الإسلامية القائمة الان لديها سيولة عالية بسبب إقبال المودعين المسلمين عليها، لكنها لا تجد سبيلا الى استخدام هذه السيولة الا بايداعها لدى بنوك ومؤسسات غير إسلامية. ولما كانت بذلك ترتكب مخالفة للقواعد التي قامت عليها، فقد ألزمت البنوك غير الإسلامية مثل «سيتي بنك» بأن يعلن عن تبنيه للقواعد المصرفية الإسلامية (وهي قواعد ما زال من الصعب تحديدها) كفتوى تبريرية لإيداع الأموال الإسلامية لديه.

ومن المنتظر، تبعاً لذلك، أن تحذو بنوك أجنبية عديدة حذو «سيتي بنك» بفتح فروع إسلامية بغاية استقطاب ودائع المصارف الإسلامية.







أول «سوبر بنك» في العالم

اليابان تفتتح عصر البنوك العملاقة

■ باندماج البنكين اليابانيين الكبيرين «بنك طوكيو» و«بنك ميتسوبيشي» فتحت اليابان باب العصر المصرفي القادم الذي تقوم فيه بنوك عملاقة. ومن المرجح أن تبدأ في بقية انحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة والمانيا، موجة من الإندماج المصرفي لكي تبقي على حصتها في السوق.

وهذه الموجة التي تبدأها اليابان في أواسط التسعينات تشبه الى حد ما موجة إنشاء المتاجر العملاقة (السوبر ماركت والهايبر ماركت) التي بدأتها الولايات المتحدة قبل ثلاثين سنة وعمت العالم.

وهذا الإندماج المصرفي الياباني أحدث نوعا من القلق والرعب في الأوساط المصرفية العالمية نظرا الى حجمه الضخم مما يعطيه قدرة تنافسية عالية لا تقوى عليها بقية المصارف. ذلك أن موجودات البنك المدمج سوف تجعل منه أكبر اربع مرات على الأقل من اكبر بنك أميركي هو «سيتي بنك» (الذي أشهر إسلامه أخيراً). وهذه الموجودات التي تقدر بحوالى ٨٢٠ مليار دولار تعادل الناتج المحلي لدولة صناعية كبرى مثل بريطانيا!

ولذلك بدأت تظهر في بريطانيا بوادر اندماجية بحصول «مؤسسة هاليفاكس للإسكان» على اذن قضائي بالإندماج مع مؤسسة «ليدز بيرمانتت» رابعة اكبر مؤسسة من نوعها في البلاد بحيث تصبحان معا واحداً من أكبر المصارف في بريطانيا بموجودات تصل الى ١٠٠ مليار جنيه إسترليني (١٦٠ مليار دولار).

وقد شبه المحللون الموجة الجديدة من الإندماج لتشكيل البنوك العملاقة مثل الأسواق التجارية حيث تسيطر المحلات الضخمة (السوبر ماركت) ويبقى هناك حيز في الإحياء لدكاكين صغيرة كدكاكين الهنود.

والملفت للنظر ان البنكين اليابانيين المندمجين «بنك طوكيو» و«بنك ميتسوبيشي» قاما بهذه الخطوة وهما مؤسستان سليمتان لا تعانيان من أي متاعب، مما يحتم على البنوك المتعبة التي تعاني من تفاقم المديونيات الهالكة، ومن هبوط السندات التي تترسمل بها والأسهم التي تحملها ان تجد وسيلة للإندماج مع غيرها والا فانها محكومة بالسقوط والزوال. ذلك أن حجم الديون الهالكة للبنوك اليابانية مجتمعة يصل الى ألف مليار دولار، وهو مبلغ خيالي يفوق كثيرا موجودات البنكين المدمجين.

ويدل ترحيب وزير المالية الياباني بالخطوة الإندماجية على أن الخطوة هي ارساء الأساس للوضع المصرفي في القرن الواحد والعشرين، لكنه من المتوقع ان تواجه صعوبات وعراقيل في اليابان وفي الولايات المتحدة أيضاً. ذلك أن فرعي البنكين في كاليفورنيا مثلا سوف يخضعان للتدقيق حسب قوانين مكافحة الإحتكار قبل الحصول على موافقة سلطات الولاية. وفي اليابان يحظر على اي مصرف ان يمتلك اكثر من ٥ في المائة من أسهم اي شركة، والبنكان المدمجان يملكان معاً اكبر من هذه النسبة في عدد غير قليل من الشركات.

ويحتل «بنك ميتسوبيشي»، وهو أكبرهما، المرتبة السادسة بين البنوك اليابانية بموجودات تصل الى ٥٦٢ مليار دولار، بينما يحتل البنك الأصغر «بنك طوكيو» المرتبة العاشرة بموجودات تصل الى أقل من نصف موجودات شريكه.

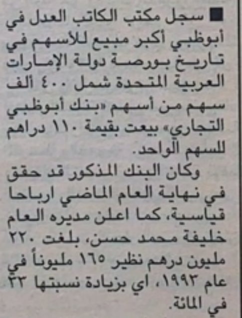
وبذلك يصبح البنك الأول في العالم حاليا وهو «بنك ساكورا» الياباني في المرتبة الثانية بعد البنك المدمج الذي سيتفوق على «ساكورا» بنسبة ٣٦ في المائة. والبنكان المدمجان يشكلان نسبة كبيرة من عصب الإقتصاد الياباني منذ أن تأسسا معا تقريبا منذ ١٠٠ سنة. ومع ان بنك «ميتسوبيشي» هو الأكبر ويملك مؤسسات صناعية حيوية كبيرة، فان «بنك طوكيو» هو الذي له الفضل في توسيع الصادرات اليابانية الى الخارج عبر شبكة فروع واسعة له في الخارج، كما يقال ان له علاقة خاصة مع العائلة المالكة نظرا لانه كان يتولى إدارة أموال وممتلكات الإمبراطور هيروهيتو قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع ان البنكين المذكورين يعتبران من أقوى البنوك اليابانية والعالمية، فان هذه القوة لا تنسحب بالقدر ذاته على البنك الموحد لإعتبارات تاريخية واجتماعية عديدة. او كما قال احد أصحاب الخبرة في البنوك المدمجة: «ان البنك الموحد ليس مجموع قوة البنكين المدمجين، بل إن قوته سوف تكون أقل حتماً».

أكبر «بيعة» في تاريخ بورصة الإمارات

بنك أبوظبي التجاري يطرح ٤٠٠ ألف سهم





■ سجل مكتب الكاتب العدل في أبوظبي أكبر مبيع للأسهم في تاريخ بورصة دولة الإمارات العربية المتحدة شمل ٤٠٠ ألف سهم من أسهم «بنك أبوظبي التجاري» بيعت بقيمة ١١٠ دراهم للسهم الواحد.

وكان البنك المذكور قد حقق في نهاية العام الماضي ارباحا قياسية، كما اعلن مديره العام خليفة محمد حسن، بلغت ٢٢٠ مليون درهم نظير ١٦٥ مليوناً في عام ١٩٩٣، اي بزيادة نسبتها ٣٣ في المائة.

ومع ان الموجودات الإجمالية لهذا البنك الذي تملك هيئة أبوظبي للإستثمار (التي تملكها الحكومة) نسبة ٦٤ في المائة منه، قد هبطت قليلا من ١٣ مليار درهم في عام ١٩٩٣ الى ١٢,٣ مليار درهم في ١٩٩٤.

فان مطلوباته قد انخفضت أيضا من ١١,٦ مليار درهم الى ١٠,٦ مليار درهم.

بنك أبوظبي الوطني

● من جهة ثانية، حقق بنك ابوظبي الوطني أعلى نتيجة له منذ عشر سنوات فبلغت ارباحه قبل الإقتطاعات ٢٧٥,٥ مليون درهم اي بزيادة عن الأرباح التي حققها في العام السابق وقدرها ٢٥٢,٥ مليون درهم نسبتها ٩ في المائة.

وهذا يجعل أرباحه الصافية ١٦٥,٧ مليون درهم نظير ١٤٧,٧ مليون درهم في ١٩٩٣، اي بزيادة نسبتها ١٢ في المائة. وقد أعلن رئيس مجلس إدارة البنك محمد حبروش السويدي توزيع ١٢ في المائة من الأرباح على المساهمين مقابل ١٠ في المائة فقط في السنة السابقة.

واشار حبروش الى ان الإقراض الى القطاع الخاص قد شهد انخفاضا بسيطاً، بينما زاد زيادة ملحوظة الإقراض الى القطاع العام، الأمر الذي رفع الدخل المتأتي من الفائدة.

اما حجم القروض المجمعة فقد ارتفع بنسبة كبيرة بلغت ٨٢ في المائة من ٩,٦ مليار درهم في ١٩٩٣ الى ١٧,٥ مليار درهم في ١٩٩٤ .

ارتفاع مجموع الموجودات المصرفية الكويتية

■ ارتفع مجموع الموجودات المصرفية الكويتية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٩,٧ في المائة، كما جاء في نشرة البنك المركزي الكويتي. فقد بلغ مجموع موجودات المصارف التجارية والمتخصصة ٩,٣٧٥ مليار دينار كويتي (٣١,٨٨ مليار دولار) حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ نظير ٨,٥٤٣ مليار دينار (٢٨ مليار دولار) في الفترة ذاتها لعام ١٩٩٣. وعلى صعيد الموجودات انخفضت الإستثمارات المحلية على مدى السنة بكاملها بنسبة ١,٦ في المائة بالغة ٥,٣٢٨ مليار دينار، وارتفعت التسهيلات الإئتمانية للمقيمين بنسبة ٣٩ في المائة بالغة ١,٢٦ مليار دينار، كما ارتفعت الموجودات الخارجية بنسبة ٦,٧ في المائة بالغة ١,٦٥ مليار دينار وعلى صعيد المطلوبات، زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة ٤ في المائة بالغة ٥,٥٦١ مليار دينار، وزادت ودائع الحكومة بنسبة ١,٦ في المائة بالغة ٣١١ مليون دينار.



عام ٢٠٠٠ ألومنيوم الخليج سيسيطر على ٩٪ من الإنتاج العالمي

■ كل التقديرات تتوقع ان تسيطر مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي على تسعة في المائة من انتاج العالم من الألومنيوم عند استكمال التوسعات في مصهري «ألبا» و«دوبال» وإنشاء مصهرين جديدين في قطر والكويت وذلك مقابل ٥,٥ في المائة حالياً.

فالإنتاج الخليجي من الألومنيوم سيرتفع في حال إقامة هذين المصنعين وتنفيذ إجراءات التوسعة في المصانع القائمة الى ١,٥ مليون طن سنويا بحلول نهاية العقد الحالي.

ورأى مصدر صناعي إماراتي ضرورة عدم تشييد مصانع جديدة لإنتاج الألومنيوم في منطقة الخليج والتركيز على المصانع القائمة وتنمية ارتباطاتها الأمامية، معتبرا أن المصانع الجديدة في حال اقامتها ستحول دول المنطقة الى مركز لتصدير الألومنيوم وهو توجه قد يؤدي مستقبلاً الى صعوبات تسويقية لدول المجلس.

وأفاد المصدر ذاته أن أسواق الألومنيوم العالمية شهدت في عام ١٩٩٤ تطورات مهمة ستنعكس أثارها على امكانيات تطور هذه الصناعة في البلدان المنتجة، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي. والتي تملك امكانيات كبيرة لتطوير الإرتباطات الأمامية لهذه الصناعة، مشيراً الى تراجع الأسعار الى أدنى مستوياتها، اذ انخفضت أسعار الألومنيوم الى أقل من ألف دولار للطن عام ١٩٩٣، وذلك بعد تراكم الفائض في الأسواق العالمية والناجم عن صادرات الألومنيوم من بلدان أوروبا الشرقية وبالأخص الإتحاد السوفياتي السابق.

ومع بداية عام ١٩٩٤ أخذت أسعار الألومنيوم في الإنتعاش السريع، فبالإضافة الى الطلب المتنامي على منتوجات الألومنيوم بشكل عام في الأسواق العالمية، أدى الإتفاق الذي توصل اليه ستة من كبار منتجي الألومنيوم في العالم الى ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، اذ تضاعف سعر الطن تقريباً خلال عام واحد.

ونتيجة لهذا الإتفاق، فقد خفض معظم البلدان المنتجة للألومنيوم من انتاجه بمقدار ١,٢ مليون طن، بما في ذلك بلدان أوروبا الغربية، وذلك بنسب متفاوتة لدعم الأسعار في الأسواق العالمية، كما تراجعت الصادرات من أسرة الدول المستقلة عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٩٩٣.

ان صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، بالأخص بعد التوسعات في «ألبا» في البحرين و«دوبال» في دبي، ارتفعت الطاقة الإنتاجية لـ «ألبا» من ٢٦٥ ألف طن الى ٤٥٠ ألف طن في العامين الماضيين كما ارتفعت الطاقة الإنتاجية لـ «دوبال» من ١٧٠ ألف طن عام ١٩٩٠ الى ٢٤٥ ألف طن سنوياً خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٤.

وتمثل هذه الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية خلال فترة زمنية قصيرة إقامة مصنعين جديدين سواء من ناحية التكاليف او من ناحية كمية الإنتاج المضافة لطاقة المصنعين المذكورين، اذ بلغت كلفة التوسعات في مصنع «ألبا» في البحرين ١,٤ مليار دولار.

ان تزامن زيادة الإنتاج مع الإرتفاع الكبير في الأسعار ضاعف من عائدات دول مجلس التعاون من صادرات الألومنيوم، التي يتوقع ان تصل الى أرقام قياسية، وذلك اذا ما حافظت الدول الرئيسية المنتجة للألومنيوم على الإتفاق الخاص بالإنتاج.

وهذه التطورات أثارت الهواجس والدعوات السابقة والتي تبنتها بعض الدول والمؤسسات في بلدان مجلس التعاون والداعية الى إقامة المزيد من هذه المصانع في دول المجلس إذ سبق وأن جمدت مثل هذه التوجهات بعد تدهور أسعار الألومنيوم منذ بداية التسعينات واعلنت قطر عن نيتها اقامة مصهر كبير وبتكلفة مليار دولار، كما اعلنت الكويت عن اقامة مصهر مماثل بمساهمة رؤوس أموال خليجية.

وتزامن ذلك مع اعلان «شركة الومنيوم دبي» عن عملية توسيع جديدة، سترفع الإنتاج بمقدار ١٣٧ الف طن من الألومنيوم ليصل الى ٣٧٢ الف طن في العام، تبلغ كلفتها ٥٠٠ مليون دولار. وفي حالة إقامة هذين المصنعين وتنفيذ اجراءات التوسعة في المصانع القائمة، فان حجم الإنتاج الخليجي سيرتفع الى ١,٥ مليون طن سنويا ليشكل ما نسبته ٨ في المائة من الإنتاج العالمي.

وعلى الرغم من أهمية هذه التوجهات الا أنه لا يستبعد ان يكون لقيام المصانع الجديدة تأثيرات سلبية على أسعار الألومنيوم المتذبذبة في الأسواق العالمية، خصوصا وأن الأسواق الخارجية لصادرات دول مجلس التعاون من الألومنيوم محدودة وتتركز أساسا في اليابان وشرق آسيا، حيث تفرض الدول الأوروبية قيوداً كثيرة على وارداتها من الألومنيوم مما قد يؤدي الى اشتداد المنافسة وزيادة الضغوط على الأسعار من جديد.

وأشار الى ان مصادر الخامات الأولية لانتاج الألومنيوم (الألومينا) توجد خارج دول المجلس، اذ ان المحاولات التي بذلت منذ اكثر من عشر سنوات لإنتاج هذه المادة في احدى دول المجلس واجهت صعوبات جمة لأسباب فنية تتعلق بالبنية الأساسية من جهة وبحجم التلوث الناجم عن انتاج مادة «الألومينا» من جهة أخرى.

وأضاف انه مضى على الدعوة التي تبنتها بعض الجهات الخليجية الى إقامة المزيد من مصانع الألومنيوم عقد كامل، الا ان أياً من هذه المصانع لم يتم تنفيذه حتى الآن، اذ ان الدراسات التي وضعت في هذا الخصوص لم تول أهمية كبيرة للتقلبات الكبيرة والسريعة في أسعار الألومنيوم العالمية والتي يمكن أن تكبد البلدان المنتجة خسائر جسيمة، وقال انه على رغم الإرتفاع الكبير في الأسعار الذي حدث عام ١٩٩٤ والذي تمت الإشارة اليه، فان اسعار الألومنيوم في شهر شباط (فبراير) الماضي هبطت بنسبة ثلاثة في المائة بالمقارنة مع أسعار شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

«أرامكو» تنوي تطوير حقل نفطي في «الربع الخالي»

■ قرأنا في نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) ان السعودية تنوي تطوير حقل نفطي لم يسبق استغلاله يقع على حدودها مع إمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة.

وجاء في النشرة أيضا أن السعودية تتوقع أن يبدأ انتاج الحقل عام ١٩٩٩.

وأضافت، ان خطط شركة «أرامكو» السعودية تتوقع ان يبلغ إنتاج حقل شبيه ٥٠٠ ألف برميل يوميا من الخام المحتوي على نسبة كبريت متدنية.

ويقع الحقل في صحراء الربع الخالي التي تمتد على الحدود بين الدولتين.

وبدأت فكرة تطوير هذا الحقل للمرة الأولى عام ١,٩٨٩ إلاّ أنه تمّ إعادة النظر في خطط تطوير هذا الحقل اربع مرات على الأقل.

ومضت النشرة المتخصصة تقول، أنه (تمشياً مع سيناريو تطوير الحقل أعد المخططون في «أرامكو» ميزانية تبلغ ٢,٥ مليار دولار لعرضها على اجتماع مجلس إدارة الشركة المقرر عقده في ايار /مايو المقبل).

وأضافت النشرة، (تقوم اللجنة الإستشارية الداخلية في «أرامكو» بتقويم هذا الإقتراح ومن المحتمل أن تطرأ تغييرات في ما يتصل بالمشروع ككل وجداول العمل»)

ومضت لتقول: (من الواضح ان «أرامكو» تنوي المضي قدما في تطوير حقل شبيه خلال وقت قريب).

وكانت «أرامكو» حسب «ميس» طرحت «استفسارا على مقاولين عالميين تم اختيارهم مسبقا وتمت دعوتهم الى التنافس على عقد ادارة برنامج المشروع».

وأضافت، انه من المقرر ان تبدأ محادثات المتابعة مع المقاولين المهتمين بالمشروع في نيسان/ابريل الحالي.

وختمت النشرة: «يبدو ان هناك اختلافاً في وجهات النظر داخل «ارامكو» نفسها وبين بعض الدوائر السياسية في الرياض حول الحكمة من المضي قدما في مشروع بالغ التكلفة الرأسمالية كهذا في الوقت الذي يوجد لدى المملكة طاقة انتاجية غير مستغلة لحوالي مليوني برميل يوميا فيما تنوء تحت قيود ميزانيتها وماليتها».

الهند تشتري الفضة من الشارقة والذهب من دبي

■ تشير التقديرات الى أن الشارقة تحتل المرتبة الأولى في تصدير الفضة الى الهند، فيما تحتل دبي المرتبة الأولى في تصدير الذهب. وفي التقديرات ايضا ان اكثر من ٨ أطنان من الفضة قيمتها تزيد على ٤,٥ مليون درهم تصدر من الشارقة الى الهند يومياً. لكن استيراد هذه الكميات وإعادة بيعها يتم غالبا من دبي رغم انها تشحن من الشارقة لأسباب تتعلق برحلات الطيران.

وهذه الكميات اليومية تذهب الى مدينة احمد اباد وليس الى بومباي الوجهة التقليدية. ومعروف ان الحلي الإسلامية والمشغولات التراثية تعتمد على الفضة بشكل أساسي، وأن الوجود الإسلامي في أحمد أباد اكثر منه في بومباي.

وكانت صادرات الذهب والمعادن الثمينة الى الهند انتعشت في السنتين الماضيتين بعد قرار الحكومة بالسماح للمغتربين الهنود بأن يدخلوا معهم الى البلاد ٥ كيلوغرامات من الذهب مع دفع جمارك ٢٢ روبية للغرام و١٠٠ كيلوغرام من الفضة بجمارك تبلغ نصف روبية للغرام الواحد.، وقال ان الفضة أخذت تحتل مكانة الذهب في التصدير من الإمارات الى الهند لأن ارباحها يمكن أن تكون اكبر.

ويفسر مسؤولون في احد محلات المجوهرات السبب في الإنفتاح على احمد اباد بأنه يعود الى ضريبة رسوم «الكوتروي» وهي رسوم بنسبة ٢ في المائة على واردات الذهب والفضة، فرضتها وزارة المالية والإقتصاد في ولاية ماهاراشترا اواخر ١٩٩٤. وتقع بومباي في ولاية ماهاراشترا. وتعني هذه الضريبة فرض رسوم تقارب ٨ روبيات اضافية على كل غرام ذهب وارد و١١٢ روبية هندية على كل كيلوغرام من الفضة.

لكن ولاية جوجارات حيث أحمد أباد لم تطبق مثل هذه الضريبة على المعادن الثمينة، كما أن ضريبة مبيعات الذهب في جوجارات تزيد عنها في ولاية ماهاراشترا مما يجعل الفضة في موقع افضل لأولي الإمكانيات المتوسطة والضعيفة من هواة المعادن الثمينة.

وقال التاجر، ان من أسباب الإقبال على الإتجار بتصدير الفضة الى الهند، ان الفارق السنوي اليومي بين اسعارها العالمية وفي الهند يبلغ ٢ - ٣ في المائة يوميا مما يجعلها مربحة، ويبلغ هذا الفرق على الذهب ٢ في المائة. وقال ان التجار الهنود المرخص لهم بالإستيراد اصبحوا يستثمرون تراخيصهم بتقاضي عمولات بنسبة ٢ في المائة من تجار آخرين لا يملكون هذه التراخيص وذلك مقابل استخدام اسمائهم فقط.

باكستان تمهل قطر سنة للحصول على غازها

■ تتجه باكستان لتلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران وتركمنستان اذا لم تثمر الخطط لتمديد خط أنابيب تحت البحر من قطر خلال سنة.

وقال وزير التجارة الباكستاني شودري احمد مختار «نحن بحاجة للغاز واذا لم نحصل عليه من قطر فسنتجه الى إيران وتركمنستان».

ويخطط «كونسورتيوم» من القطاع الخاص تتقدمه شركة «الهلال» الإماراتية لمد خط لأنابيب للغاز تحت البحر يربط قطر التي تتمتع باحتياطيات غاز ضخمة مع باكستان التي تتزايد احتياجاتها للغاز مع نمو الطلب المحلي.

وقال مختار «هناك بعض الصعوبات، فالفريق المهتم بتمديد خط الأنابيب لا يملك التزاما من قطر بسعر الغاز وقد أعطيناهم مهلة لآخر السنة».

وتشارك شركة «هاليبورتون» التابعة «لبراون اند روث» وشركة «ترانسكندا» في الكونسورتيوم.

وقال مختار: أن هناك مشكلة أخرى تتمثل في خطة الكونسورتيوم بتوصيل الخط الى الهند وعندها ستطلب باكستان تعويضا اما نقدا او بتخفيض سعر الغاز الذي تحصل عليه من الخط.

ووقعت باكستان اتفاقيات مبدئية مع إيران وتركمنستان لبناء خطوط أنابيب تتكلف عدة مليارات من الدولارات من حقول الغاز في هاتين الدولتين.

وتملك إيران ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وتأتي قطر في المرتبة الثالثة.

ومن المتوق ان يرتفع الطلب المحلي على الغاز في باكستان الى ما بين ٤,٥ وخمسة مليارات قدم مكعبة سنوياً بحلول نهاية القرن الحالي بالمقارنة مع ١,٦ مليار قدم مكعبة في الوقت الحاضر. ومن شأن خط الأنابيب من قطر أن يغطي ثلث احتياجات باكستان من الغاز بحلول عام ١٩٩٩ اذا تم تمديده في الوقت الملائم. وقال مسؤول نفطي باكستاني في الإمارات في كانون الثاني/يناير الماضي: إن مشروع الغاز في قطر يتقدم بشكل جيد بالمقارنة مع مشاريع إيران وتركمنستان.

عُمان تبحث عن «اليورانيوم» لتنويع مصادر دخلها

■ في محاولة لتنويع مصادر دخلها تسعى سلطنة عمان الى التنقيب عن «اليورانيوم» على طول مناطقها الساحلية.

وعمان تنتج بالفعل الذهب والنحاس وغيرهما من المعادن. ولكن هذه المرة الأولى التي ستنقب فيها عن اليورانيوم. وهي من اجل ذلك، وقعت إتفاقا مع شركة «وورلد جيوسباينس» الإسترالية للبدء في إجراء مسح جوي سيشمل ايضا محاولة رصد معادن أخرى.

وكانت عمان استكملت دراسة مبدئية اثبتت وجود احتياطيات محتملة من اليورانيوم لم يحدد حجمها.

مسؤول في وزارة البترول والمعادن العمانية قال: إن المشروع الذي يغطيه الإتفاق مع الشركة الإسترالية يتكلف ١,٧٤ مليون ريال (٤,٥ مليون دولار) وسيشمل قياس ال نشاط الإشعاعي وأشعة «غاما» والمجال الكهرومغناطيسي للأرض. ويبدأ المسح بتحليق طائرة خاصة على ارتفاع ١٠٠ متر فوق سطح الأرض لأخذ قياسات تستخدم في تحديد حجم الإحتياطيات المعدنية المحتملة وأن المسح سيغطي مساحة تصل الى ٤٠ ألف كيلومتر مربع من الجبال في وسط عمان ويجري لرصد اليورانيوم على طول الساحل الشرقي قرب جزيرة «المسيرة».

وكانت عُمان وقعت في شباط (فبراير) الماضي إتفاقاً مع اليابان قيمته مليونا دولار للبحث عن المعادن وبينها الذهب والنحاس. كما تعتزم أيضاً تطوير مواردها من الفحم بهدف أن تصبح أول دول الخليج التي تستخدم الفحم كمورد للطاقة المحلية.

ان السلطنة انتجت نحو ١١ ألف طن من النحاس في ١٩٩٢ ولكن مناجمها الثلاثة توقفت عن الإنتاج وتستورد النحاس الآن في حين تجرى دراسة جدوى للعثور على المزيد منه.

وكان سالم محمد شعبان، نائب وزير البترول العُماني، قال في مؤتمر للنفط والمعادن عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أواخر الشهر الماضي، «لأن عمان من الدول المتوسطة المصدرة للنفط فقد ادركنا الحقائق الجديدة. ولم نعد نخطط على أساس أن أسعار النفط سترتفع بدرجة كبيرة في المستقبل».

وقال أيضاً، «تركيزنا اليوم على التنويع في اقتصادنا مبتعدين عن الإعتماد الزائد على صادرات النفط». وأضاف شعبان أمام المؤتمرين، ان عمان تنفذ برنامجاً «رئيسياً» للتخصيص وانها تقوم بمبادرات «ممتازة» لتشجيع الإستثمار.

وقال: إن الغاز الطبيعي وصناعة البتروكيمياويات التي تستخدم الطاقة الرخيصة المتوفرة سيلعبان دوراً أكثر أهمية في المستقبل.

وأضاف قوله: «نحن على ثقة بأنه خلال عشر سنوات فان صادرات الغاز التي لا وجود لها الآن سوف تكون مصدر ثلث عوائدنا التصديرية الإجمالية».

وقال، ان انتاج بلاده من النفط ارتفع الى اكثر من ٨٠٠ ألف برميل يوميا من ٣٠٠ ألف برميل يوميا في منتصف السبعينات بينما تجاوز اجمالي الإحتياطيات خمسة مليارات برميل.

وأضاف، ان لدى السلطنة واحداً من أنشط برامج التنقيب في الشرق الأوسط وأن من التحديات التي تواجه صناعة النفط هي مواصلة تحسين معدلات الإستخراج.

دراسة لأكاديمية العلوم الأميركية تتهم واشنطن بتصدير النفايات السامة

سفن الولايات المتحدة السوداء تحمل الموت الى «العالم الفقير»

مع أنّ بعض الجهات اللبنانية لدواع سياسية، قد نجح في تهميش فضيحة براميل المواد السامة، إلاّ أنّ هذه الجهات لا يمكنها تهميش الآثار المدمرة لهذه المواد، لأنها هي نفايات نرية وكيمياوية يستمر مفعولها في المياه والتربة والهواء الى مدة ٥٠٠ سنة كما يؤكد على ذلك علماء البيئة.

فما هي أنواع هذه المواد السامة؟ وما هو مصدرها؟ وما هي الدول الضحية؟ وما هي القوانين الدولية التي تحرم إلقاء هذه النفايات من دون معالجة؟

■ تفيد التقارير البيئية أن العديد من الدول النامية يستقبل سنوياً عشرات الآلاف من أطنان النفايات السامة لقاء بعض الأموال التي تنفقها هذه الدول على تحسين أوضاعها الإقتصادية. وما زالت «السفن السوداء» التي تسوق الموت لشعوب تلك الدول، من دون تحفظ، تجوب اليوم المياه والشواطيء محملة بالنفايات القاتلة والمدمرة.

وفي الوقت الذي ينفق العالم اليوم على مكافحة الأمراض والقضاء على مظاهر التخلف مبالغ لا تتجاوز الـ ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، يخصص اكثر من ٧٠٠ مليار دولار لإنتاج أسلحة نووية وبيولوجية يتعدى خطرها عشرات العقود من السنين.

تفيد الإحصائيات ان اكثر من ٥٠٠ مليون طن من المواد والنفايات السامة يخلّفها العالم الصناعي سنوياً، فمصانع الولايات المتحدة الأميركية تخلف سنوياً أكثر من ١٢٠ مليون طن من النفايات منها ٤٨ مليون طن من السموم والمواد المشعة، كما تخلّف مصانع بريطانيا كثر من ٧٠ مليون طن من النفايات من بينها ٢٠ مليون طن مواد سامة ومشعة. وتنتج كل من فرنسا وألمانيا نحو ٧٠ مليون طن من هذه النفايات بينها ٢٢ مليون طن مواد قاتلة وسامة، كا تنتج مصانع اليابان ما بين ٩٠ و١٠٠ طن منها نحو ٣٠ مليون طن مواد سامة، وكانت مصانع الإتحا السوفياتي السابق تنتج أكثر من ١١٠ ملايين طن من النفايات الصناعية سنويا منها ٤٠ مليون طن من النفايات السامة، وأما الصين فتنتج سنوياً ٦٠ مليون طن من النفايات الصناعية بينها ١٨ مليون طن مواد سامة.

ويقول العلماء ان جميع هذه النفايات هي سامة وملوثة وضارة بالبيئة، وتتسبب بانتشار الأمراض، وتتلف الغطاء النباتي، وتساهم في اتساع رقعة الصحراء، وبالتالي في الجفاف في غير مكان من العالم.

ومن ناحية أخرى، يعتقد العلماء أنه من المستحيل مراقبة أكثر من ٢٥٠ ألف مصنع نووي وكيمياوي في العالم. وبالتالي، لا يمكن تطبيق الإجراءات القانونية بحقها. ويشير خبراء شؤون الذرة والمفاعلات النووية الى أن عمر أي مفاعل نووي لا يتعدى ٣٠ سنة. وهناك أكثر من ٣٥ مفاعلاً نووياً بحاجة الى الدفن سنوياً. وتكمن الخطورة في أن الإنبعاثات الإشعاعية لهذه المفاعلات لا يمكن إيقافها ولو تم تغليفها بآلاف الأطنان من الرمال والإسمنت المسلّح.

أشكال النفايات السامة

تظهر النفايات السامة (نووية وكيمياوية) في ثلاثة اشكال:

● النفايات الغازية: وهي تطلق عادة في الجو وذلك لإعتبارات فنية وإقتصادية على شكل مطلقات غازية تشتمل عناصر مشعة خفيفة مثل «التريتيوم»، و«الكربون» و«النتروجين» إضافة الى نواتج الإنشطار مثل «الكريتون» و«اليود» و«الزينون»، الى جانب بعض النظائر المشعة الأخرى.

● النفايات السائلة: وهي تحتوي على نواتج مشعة أهمها: «الكروم»، و«المنغنيز»، و«الكوبالت»، و«الزنك»، و«السيزيوم». ويجب حفظ هذه النفايات السائلة في خزانات صلبة في موقع المنشأة لفترات طويلة قد تزيد على عشر سنوات.

● النفايات الصلبة: يتم تخزين النفايات الصلبة ذات المستويات المنخفضة في خنادق على عمق يتراوح من ٥ ـ ٨ أمتار من سطح الأرض. ويتم ذلك في مناطق جافة ـ صحراوية ـ منعزلة ومراقبة من حيث المياه الجوفية. ويجري سنويا التخلص من عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة من هذه النفايات في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وكذلك يجري تخزين النفايات الصلبة عالية المستوى بتثبيتها في مركبات عالية الإستقرار، ثم تعبأ في اسطوانات من الصلب الذي لا يصدأ محاطة بالرصاص، ومغلّفة بالتيتانيوم لمقاومة عوامل التعرية لمدد تصل الى مئات السنين، وتُخزن بعد تبريدها مدة كافية تصل الى ٤٠ سنة في باطن الأرض، وفي تركيبات جيولوجية ملائمة مثل الصخور النارية، والصخور الغرانيتية، والطبقات الصمغية، وتركيبات الملح الصخري، وقاع المحيطات.

مصادر التلوث الإشعاعي

بالإمكان حصر مصادر التلوث الإشعاعي كالآتي:

أولا: إختبارات الأسلحة النووية والهيدروجينية: تعتبر المصدر الرئيسي الذي يحدث تلوثاً إشعاعياً للبيئة، وتعج الترسانات النووية في ست دول رئيسية أعضاء في النادي الذري: هي اميركا وفرنسا والصين وروسيا والهند وانكلترا بالإضافة الى إسرائيل، بأعداد ضخمة من الرؤوس النووية. وينتج عن التجارب النووية كميات ضخمة من الطاقة ومن المواد المشعة التي تسبب دماراً شاملاً لمظاهر الحياة على سطح الأرض.

ثانيا: إستخدام المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية: تقدر وكالة الطاقة النووية عدد المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية في العالم بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ بأكثر من ٤٢٧ مفاعل نووياً موزعة على ٢٦ دولة تنتج ما يزيد على ٣٠٩٠٠٠ ميغاواط، والتلوث الناجم عن المفاعلات النووية ينقسم الى قسمين: الأول هو قسم المواد المشعة المنبعثة من الأجزاء الحيوية في المفاعل، وأما القسم الثاني فهو عبارة عن النفايات السامة، وهذه إما أن تكون في شكل سائل أو شكل صلب.

ثالثا: منشآت إعادة معالجة أعمدة الوقود النووي: تطلق منشآت المعالجة جزءاً من نفاياتها الغازية والسائلة الى البيئة، أما النفايات الصلبة فانه يتم إعدادها للتخزين لوقت طويل.

رابعا: عمليات نقل تداول المواد والعناصر المشعة: إن عمليات نقل المواد المشعة تعد مصدراً محتملاً للتلوث الإشعاعي على نطاق واسع، وخصوصا أن عمليات النقل تتم في وسائل النقل المخصصة لنقل البشر أيضاً.

خامسا: حوادث المنشآت والمفاعلات النووية: هناك الكثير من الحوادث اليومية التي تحدث أثناء عمل المفاعل العادي أو حتى أثناء اجراء عمليات الصيانة الدورية، ولكن تلك الحوادث بسيطة. وهناك نوع من الحوادث المتشابهة يصعب السيطرة عليه وينجم عنه اثار بالغة الخطورة، وهذا النوع هو الذي ينجم عن حدوث انصهار في قلب المفاعل.

سادسا: عمليات التداول غير المشروع للمواد والعناصر المشعة: أدى تزايد إستخدام العناصر المشعة في الأغراض الطبية والبحوث العلمية والأغراض الصناعية والزراعية الى زيادة الطلب على هذه العناصر، وكثيراً ما تتعرض هذه العناصر الى حوادث الفقدان والسرقة أو الإهمال، الأمر الذي يحتمل ان يؤدي الى حوادث تلوث إشعاعي.

سابعا: التلوث بالمواد العضوية: وهو ينجم عن طرح المواد العضوية القابلة للإختمار في البحر، وقد تكون هذه المواد من مصادر متعددة منها:

١ ـ الرواسب المدينية السائلة الناتجة عن النشاطات المنزلية والقمامات البيتية.

٢ ـ البقايا الناجمة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية مثل الصناعات الغذائية (المسالخ، معامل السكر والألبان...) وصناعة الورق، والدباغة، وصناعة الأنسجة الطبيعية، الخ.

وتتألف المواد العضوية المخلّة أو العالقة في المياه من عناصر طبيعية قابلة للإنحلال، وهي مصدر تلوث، خاصة عندما تتم أعمال التصريف بكثافة في بعض الأماكن حيث يصعب غالبا تبدد النفايات.

وإن إزدياد كل من النفايات واستهلاك المياه هو أحد الخصائص المميزة لعصرنا الحديث. وهكذا، ارتفع معدل كمية النفايات الصلبة التي يطرحها كل فرد من السكان من ١,٢ كلغ يومياً عام ١٩٢٠ الى ٣,٥ كلغ يومياً في عام ١٩٧٦، والى ٤ كلغ عام ١٩٨٠، والى ٥ كلغ عام ١٩٩٠ . وفي دول أوروبا المتقدمة، تبلغ كمية المياه التي يستهلكها الفرد يومياً حوالي ٢٥٠ لتراً، أي بالنسبة الى مدينة تعد حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، يصبح المعدل اكثر من متر مكعب واحد من المياه المبتذلة في الثانية.

وتضاف الى نفايات سكان السواحل، نفايات القاطنين بمحاذاة الأنهر الكبرى التي تصب في البحر الأبيض المتوسط.

المسؤولون عن التلوث البيئي

تفيد دراسة ظهرت مؤخرا من الأكاديمية الأميركية للعلوم أن أكبر الدول المسؤولة عن إنبعاث الغازات الرافعة للحرارة هي الولايات المتحدة التي تسببت في إضافة ٤٨٠٤ ملايين طن من ثاني أوكسيد الكربون الى الجو والإتحاد السوفياتي السابق ٣٩٨٢ والصين ٢٢٣٦ واليابان ٩٨٩ والمانيا ٦٢٠ والهند ٦٠١ مليون طن.

ونسبة بث الغازات لكل فرد من أفراد هذه الدول في الولايات المتحدة، التي هي المتهم الأول من دون منازع، ١٩,٤ والإتحاد السوفياتي السابق ١٣,٩ والمانيا ١١ واليابان ٨,١ في حين ان الصين ٢,١ والهند ٠,٧ ـ ١٠ فقط.

وإذا احتسبنا الغاز المنبعث لكل وحدة من الناتج القومي الإجمالي، وجدنا ان الصين تبث ٦,٠١ والهند ٢,٥٢ والإتحاد السوفياتي السابق ١,٥ والولايات المتحدة ٠,٩٨ والمانيا ٠,٥٦ واليابان ٠,٣٥.



الدول الفقيرة هي الضحية

أمام اغراءات المال، الذي تقابله أعباء الديون الخارجية خارت قوى أنظمة بعض الدول النامية، فراحت تبيع أرواح شعوبها مقابل تخفيف عبء ديونها وتجاوز بعض مشكلاتها الإقتصادية الخانقة، الى جانب تحقيق بعض المنافع الشخصية لبعض الأفراد على حساب عامة الشعب الذي غدا مستقبله ملغوما بالإشعاعات القاتلة والمواد السامة وأخطار التلوث التي ستطال كافة أشكال الحياة من نبات وماء وهواء. وبالتالي ستؤدي الى المزيد من الأمراض والتشوهات الخلقية والتصحر والجفاف.

إنها حرب جديدة تعلنها الدول الصناعية الغنية على الشعوب المستضعفة والفقيرة. فتضع خططها متخفية وراء ستار سماسرة الموت الذين يجوبون اليوم البحار بحثاً عن مواقع جديدة لصفقات الموت تنفيذا لتلك الخطط التي وضعها مسؤولون من تلك الدول الصناعية.

ولماذا تحجم الدول الصناعية الغنية عن دفن نفاياتها الصناعية وهي الأقدر فنيا على ذلك؟

فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، كانت تتخلص من نفاياتها تلك في مستودع خاص في «هانفورد» في واشنطن، وكذلك مستودعات النفايات النووية في كل من «نيفادا» و«سارث» و«كارولينا» وهذه المستودعات تستطيع استيعاب جميع تلك النفايات. لكن حملة المعارضة السياسية التي قادها دعاة حماية البيئة أدت الى منع دفن النفايات الخطرة داخل أراضيها، ونقلها باتجاه دول العالم الثالث وبالأخص دول أميركا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يؤكد خبراء شؤون البيئة على أن خطر النفايات السامة (النووية أو الكيمياوية أو البيولوجية) يطال المياه والهواء والتربة ويمتد خطرها الى ما يزيد على ٥٠٠ سنة. وفي هذا الصدد، يقول الخبير في النفايات السامة جون مالانتشوك: «إنه يوجد حالياً تكنولوجيا حديثة لتصميم المقالب السامة، تعتمد على إنشاء حواجز متعددة الطبقات بوسعها أن تحد من المشكلة بصورة آمنة. وإن الإختيار الصحيح لموقع المدفن للمواد السامة بالغ الأهمية، إذ أن المواد السامة وتسرب المياه الجوفية هي مثار قلق كبيرة». وأشار مالانتشوك الى أن هناك خياراً لدى المسؤولين للتخلص من النفايات الخطيرة بنقلها بعيداً عن المناطق المأهولة، ولكن هذا النقل يجب أن يكون وفق تكنولوجيا ووسائل آمنة.

مشاكل البيئة

يواجه العالم اليوم عدة مشاكل في ميدان البيئة أهمها:

أولا: تآكل طبقة الأزون بنسبة من ٥ الى ١٠ في المائة خلال العقد المنصرم.

ثانيا: يهدد التصحر ٧٠ في المائة من الأراضي المنتجة (٣,٦ مليون هكتار) وتزحف كثبان الرمال الصحراوية الى مسافة ١٣ كيلومتراً سنويا نحو دلتا النيل.

ثالثا: تعاني أكثر من ٤٠ دولة في العالم من أزمة في المواد المائية.

رابعاً: في القرن الواحد والعشرين، من المتوقع ان ترتفع درجة حرارة الغلاف الجوي بمقدار يتراوح بين ١,٥ الى ٤,٥ درجة مئوية.

خامسا: في نهاية الثمانينات، بلغ المعدل السنوي لإزالة الأحراج ١٧ ـ ٢٠ مليون هكتار. وخلال الثمانينات كان المعدل بالنسبة الى الغابات الإستوائية ٠,٩ في المائة سنويا. وإن حرق الغابات يؤدي الى إنبعاث ما بين ١٠ الى ٣٠ في المائة من ثاني أوكسيد الكربون.

سادساً: يهدد الإنقراض الكثير من أنواع الحياة البيولوجية، إذ وصل معدل التدمير الى إهلاك نوع واحد في كل ساعة تمر.

سابعا: لقد وصل تلوث الهواء الى معدلات خطيرة، ففي ٣٠ في المائة من قياسات الهواء يتعدى تركيز الملوثات المعدلات القصوى المسموح بها.

ثامناً: ينمو سكان العالم بمعدل ٩٣ مليون نسمة سنوياً، وسيصل تعدادهم الى ١٢,٥ مليار نسمة في منتصف القرن المقبل. وتحظى الدول النامية بـ ٩٥ في المائة من الزيادات السكانية المتوقعة. وسوف يستوطن المزيد من السكان المناطق الحضرية ليصل عدد سكان الحضر عام ٢٠٣٠ الى ضعفي عدد سكان الريف، وسوف ينمو سكان الحضر في الدول النامية بنسبة ١٦٠ في المائة عبر القرن المقبل في ١٧ مدينة عملاقة من إجمالي ٢١ مدينة عملاقة في العالم.

الإتفاقات الدولية للبيئة

حظيت البيئة بإهتمام دولي واسع منذ مؤتمر استكهولم العام ١٩٧٢ . ومن أبرز مظاهر هذا الإهتمام إبرام العديد من الإتفاقات والوثائق الدولية العالمية والإقليمية التي تمثل البيئة أو أحد عناصرها موضوعها الرئيسي. والكثير من هذه الإتفاقات يرجع فضل ابرامها الى جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

والإتفاقيات الدولية للبيئة هي:

١ ـ إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام ١٩٨٢: أفردت الإتفاقية الجزء الثاني عشر منها (المواد ١٩٢ ـ ٢٣٧) لموضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

٢ ـ الميثاق العالمي للطبيعة للعام ١٩٨٢: وقد أكد هذا الميثاق على الرابطة الوثيقة بين البيئة والتنمية.

٣ ـ إتفاقية فيينا لحماية طبقة الأزون في العام ١٩٨٥ .

٤ ـ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة «المنظور البيئي حتى العام ٢٠٠٠ وما بعدها»، والأهداف المنشودة كما وردت في المنظور البيئي هي:

أ ـ أن يتحقق بمرور الوقت توازن بين السكان والقدرات البيئية يتيح التنمية القابلة للإدامة.

ب ـ تحقيق الأمن الغذائي من دون إستنزاف الموارد أو إحداث ترد بيئي وإصلاح قاعدة الموارد في المناطق التي تعاني من أضرار بيئية.

جـ ـ توفير طاقة كافية بتكلفة معقولة.

د ـ تحقيق تحسينات مطردة في مستويات المعيشة في جميع البلدان.

٥ ـ إتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

٦ ـ إتفاقية حماية الطبيعة في جنوب المحيط الهادي في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٦ .

٧ ـ اتفاقية تحريم الإستخدام العسكري أو أي إستخدام عدائي آخر للتقنيات التي من شأنها تغيير البيئة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٧ .

٨ ـ إتفاقية الكويت الإقليمية حول حماية البيئة البحرية من التلوث في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٩ ـ إتفاقية أبيدجان المتعلقة بحماية البيئة البحرية لإفريقيا الغربية والوسطى في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ .

١٠ ـ بروتوكول الخرطوم المتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية المشتركة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

١١ ـ إتفاقية جدة بشأن الحفاظ على البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

١٢ ـ إتفاقية ويلنجتون حول النظام القانوني للأنشطة المتعلقة بالثروات المنجمية في ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٨ .

١٣ ـ إتفاقية بازل حول رقابة تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ وهي تعنى بتبادل المعلومات المساعدة الفنية العلمية وتدابير التحكم في انتقالها والتخلص منها غير المحدود.

أعدّ الدراسة: محمد عطوي

في ورقة لجواد حديد أمام «مؤتمر فرص الإستثمار في القطاع السياحي والفندقي في البلاد العربية»:

تأسيس سوق دولار عربي لتدوير الفوائض المالية وتمويل المشاريع السياحية

في مؤتمر «فرص الإستثمار في القطاع السياحي والفندقي في البلاد العربية»، الذي انعقد في دمشق بين ١٣ و١٥ آذار/مارس الماضي، قدم جواد حديد، نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن، ومدير عام بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، ورقة حول «واقع الإقتصاد السياحي في الأردن ومصادر التمويل الإقليمية للصناعة السياحية العربية»، تناول فيها مشاكل تطوير القطاع السياحي في العالم العربي وعرج على الواقع السياحي في المملكة الأردنية وترك المؤتمرين أمام اقتراح قيام سوق للدولار العربي على غرار «اليورودولار» او «الاسيان دولار».

نفرد هنا لورقة جواد حديد المجال فننشرها تقديراً لأهمية طروحاتها وتعميماً لفائدتها:

■ لا خلاف بين اثنين من المهتمين بحاضر صناعة السياحة العربية ومستقبلها، على أن ضعف مكونات هذه الصناعة وعائداتها لدى البلدان العربية، *يرجع الى سلسلة من العوامل المتشابكة التي يمكن رؤيتها* بالعين المجردة ووضع اليد عليها مباشرة. ولا أخال أن رجال إختصاص وذوي خبرة في مجال السياحة الواسع، يحتاجون الى التذكير بمسببات هذا الضعف.

ولا الى لفت الأنظار نحو مشكلاته التي أشبعت بحثاً من جانب الساعين الى تطوير هذا القطاع الواعد بالفرص والعوائد والإمكانيات، إذ يمكن سوق العديد من العوامل التي حالت دون إحراز صناعة السياحة العربية لتلك الدرجة التي تستحقها الكنوز التاريخية والأماكن الدينية والينابيع الإستشفائية والطبيعة الساحرة بتنوعها الطبوغرافي وغير ذلك الكثير مما تحفل به البلاد العربية، سواء تعلقت تلك العوامل بظروف عدم الإستقرار السياسي، او بضعف البنية التحتية اللازمة، او الإفتقار الى التمويل الذي تتطلبه الإستثمارات طويلة المدى في هذه الصناعة ذات التكاليف الرأسمالية العالية.

غير أنني أود أن أضع يدي على الأسباب الجوهرية الكامنة وراء عدم لحاق الدول العربية بنظيراتها الآسيوية على سبيل المثال.

الأول له علاقة بتخلف المفهوم السائد لدينا حول السياحة، اذ في الوقت الذي بلغت فيه هذه الصناعة درجة مهمة في الإعتماد على تطورات عميقة في عالم السياحة، مثل تقديم حزمة متنوعة من الإختيارات للسواح، بما في ذلك خيار السياحة الترفيهية، وعرض جملة من الإمكانيات القائمة أساسا على خدمة السياحة الإقليمية، فإن المفهوم السياحي في كثير من الأقطار العر بية لا يزال يراوح حول ذلك المفهوم الكلاسيكي المتصل بالحجيج والاثار والأماكن الدينية، وقلما يتجاوز الحدود نحو تخوم السياحة الترفيهية السائدة، وذلك لإعتبارات اجتماعية وقيم ثقافية وتربوية وما الى ذلك.

أما العامل الثاني فقد كان لوقت طويل وما زال الى درجة كبيرة يرتبط بالموقف الشعبي العام من الأجانب الذين يرمزون في المخيلة العربية التاريخية الى صور الغزاة والمستعمرين المكروهين أو غير المرحب بالإتصال بهم. وبما أن السواح هم في غالبيتهم العظمى من أولئك الأجانب، ومن أحفاد أولئك الغزاة والمستعمرين، فإن من المرجح أن يشكل هذا العامل غير الملموس سبباً إضافياً الى جانب جملة الأسباب الأخرى المعترف بها كقوى كابحة ضد إنطلاق صناعة السياحة العربية الى آفاق واعدة، ومزاحمة مثيلات لها في بلدان جنوب شرق اسيا على سبيل المثال.

لذلك فإن من المفيد لحاضر ومستقبل السياحة العربية بذل مزيد من الجهود البحثية الرصينة لإستكشاف مدى تأثير العاملين المشار اليهما على تطور قطاع السياحة لدينا، وذلك باعتبار ان التعرف على السبب يمثل نصف الطريق الى بلوغ الحل، وأن الإعتراف بوجود أحدهما او كليهما كحقيقة موضوعية قائمة، شرط لا غنى عنه لوضع الحلول وطرح الأفكار والبرامج والمعالجات اللازمة لاجتياز مثل هذه المعوقات التي لا نعتقد ان لها مكافئاً نظرياً لدى مجتمعات ذات استعداد تلقائي واستجابة ذاتية أعلى للتساوق مع مستجدات عالم السياحة ومع مفاهيمه المتغيرة.

الواقع السياحي في الأردن:

كان قطاع السياحة الأردني أول قطاعات الإقتصاد الوطني إستجابة للتطورات السياسية الأخيرة، إن لم يكن هو القطاع الوحيد الذي تأثر على نحو إيجابي بمتغيرات المناخ السياسي، وظل بمثابة إستثناء على القاعدة، حيث كانت السياحة وحدها، بين سائر القطاعات الأخرى، تسير في إتجاه متوافق مع توقعات المتفائلين بتلك المتغيرات، فيما تأثرت القطاعات الأخرى سلباً بهذا المتغير الذي لا سابق له في حياة المنطقة.

ولا يتسع المجال هنا لإستعراض تطور القطاع السياحي في الأردن، وتبيان أهميته النسبية، وعرض احتياجاته وآفاقه المتاحة، غير أنه من المفيد التأكيد على أنه تسود الآن في الأردن موجة تفاؤل عارمة إزاء مستقبل هذا القطاع الواعد بفرص الإستثمار والتشغيل وعوائد الربح، والتأثير على غيره من القطاعات الإقتصادية، وذلك رغم إدراك بافتقار هذا القطاع الى الكوادر اللازمة والى بعض متطلبات استكمال البنية التحتية القادرة على وضع السياحة الأردنية في مركز تنافسي فعال مع المحيط المجاور.

بل ان الرهان الذي له ما يبرره على قطاع السياحة هذا، بات مؤخرا، محل قلق بعض المفكرين الإقتصاديين الأردنيين الذين راحوا يعبرون عن خشية علنية، ازاء تحول معظم الإستثمارات الجديدة نحو قطاع السياحة، واستئثار هذا القطاع بحصة متزايدة من التمويل المتاح لمجموع قطاعات الإقتصاد الوطني، فضلا عما تحظى به السياحة من تشجيع إضافي، ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما كذلك من جانب مستثمرين أجانب وهيئات تمويل خارجية.

وهكذا فقد أصبح موضوع السياحة يحتل أهمية متقدمة من اهتمامات المسؤولين ورجال الأعمال والصحافة الإقتصادية والرأي العام، وتحول الى عنوان أثير للمناقشات والندوات والتعليقات والتحقيقات الصحافية، سيما وأنه قطاع شديد التداخل مع غيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث يؤدي كل متغير فيه الى سلسلة من المتغيرات الموازية في القطاعات الأخرى، وذلك على نحو مشابه لقطاع المقاولات لجهة قدرة هذا القطاع على التأثير، سلباً وإيجاباً، على بقية القطاعات.

إن من المسلم به أن قطاع السياحة هو اكثر القطاعات في العادة عرضة للتأثر بالتطورات السياسية والأمنية، ناهيك عن التأثر بعوامل موضوعية أخرى لا حصر لها. وبما أن المتغيرات الإقليمية الأخيرة تعتبر بمثابة التطور السياسي الأمني المنشود للمشتغلين في القطاع السياحي والمهتمين به أيضاً، فقد كان من المفهوم كيف سرت هذه الموجة الواسعة من التفاؤل، المقرونة بالآمال الواسعة والرهانات الكبيرة على قطاع إقتصادي يحظى بأهمية فائقة ليس فقط لدى دول الجوار الأردني، وانما كذلك لأكثر الدول تقدماً، صناعياً وحضارياً في العالم.

ولعل من بين أهم المعايير التي يمكن من خلالها التعرف الى مدى أهمية قطاع السياحة في الإقتصاد الأردني، معيار الدخل المتحقق من هذا القطاع، وكذلك معيار مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الى جانب عدد آخر من المؤشرات الأقل أهمية.

فقد كانت المقبوضات من السياحة تبلغ نحو ٢٧٠ مليون دولار في بداية الثمانينات ثم وصلت الى نحو ٥١٠ ملايين دولار في بداية التسعينات، وذلك قبل أن تظهر تأثرها الشديد بأزمة وحرب الخليج عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، ثم تستأنف نموها القوي عام ١٩٩٣ و١٩٩٤ .

وفي الوقت الذي كانت فيه مدفوعات الأردنيين على السياحة تنمو بدورها خلال السنوات الماضية من نحو ١٨٣ مليون دولار في بداية الثمانينات الى نحو ٣٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٣، ونحو ٤٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٤، كان صافي الدخل من قطاع السياحة ينمو بدوره من نحو ٨٧ مليون دولار في بداية الثمانينات الى ١٧٦ مليون دولار في بداية التسعينات، ثم الى ٢١٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤ . ولعل من المهم ملاحظة مدى الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من أعلى نسبة محققة عام ١٩٨٠ وهي ١٥,٥٪ الى أدنى نسبة مسجلة عام ١٩٩١ وهي ٨,٤٪ وذلك قبل أن يسترد هذا القطاع أهميته النسبية السابقة بعد حرب الخليج، على نحو ما اظهرته أرقام السنوات الثلاث الماضية.

وللتعرف على مدى أهمية المعيارين المشار اليهما آنفاً، فإنه تجدر الإشارة الى ان مجموع المقبوضات الجارية بالعملات الأجنبية من السياحة لا يفوقه أهمية بين بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سوى البند المتعلق بحوالات العاملين في الخارج. كما تجدر الإشارة ايضا الى ان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تفوق مساهمة بعض القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الأردني مثل قطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات وغيرها.

إذ يشير البنك المركزي الأردني في تقريره السنوي لعام ١٩٩٣ الى أن هناك زيادة ملحوظة في أهمية قطاع السياحة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح هذا القطاع قطاعاً رئيسياً من قطاعات الإقتصاد الوطني، باعتباره مولداً للدخل ومحققاً لمقبوضات من العملات الأجنبية. وقد نما الدخل المتحقق من السياحة، حسب ما يظهره ميزان المدفوعات، بنسبة ٤٥,٥٪ عام ١٩٩٢ ثم هبط الى ٢٤,١٪ عام ١٩٩٣ .

التسهيلات الإئتمانية لقطاع السياحة:

وسط كل المتغيرات التي كان يشهدها إقليم الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، طوال سنوات النزاع والتوتر الطويلة، لم ينل قطاع السياحة ما يستحقه من اهتمام كاف، سواء على الصعيد الرسمي او الصعيد الأهلي، سوى تلك المبادرات الفردية المتفرقة والمتباعدة، التي حفظت لهذا القطاع ديمومية مساهمته النسبية الطيبة في الناتج المحلي الإجمالي.

وبنتيجة ذلك أيضا فقد كانت حصة القطاع السياحي من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من جانب القطاع المصرفي الأردني حصة متواضعة، إن لم تكن أقل حصة حصل عليها أي من قطاعات الإقتصاد الوطني، بما في ذلك قطاع الزراعة الذي ينال حصة لا تتناسب ومقدار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بمساهمة قطاع السياحة. ولعل مما يجدر ذكره أن بنوك الإستثمار وبنوك الإقراض المتخصصة مثل بنك الإنماء الصناعي، وهي بنوك تركز تراخيصها الرسمية على تمويل القطاع السياحي، هي أقل البنوك في الأردن تمويلاً لأنشطة القطاع السياحي، حيث أن البنوك التجارية ذات المصادر المالية قصيرة الأجل هي صاحبة الحصة الأكبر من مجموع التسهيلات الإئتمانية المقدمة لهذا القطاع الذي يتسم الإستثمار فيه بطبيعة متوسطة أو طويلة الأجل، أي على نحو ما هو عليه حال الموارد المتاحة لدى بنوك الإستثمار وبنوك الإقراض المتخصصة.

ان حصة القطاع السياحي من مجمل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لسائر قطاعات الإقتصاد الأردني عام ١٩٨٩، كانت تبلغ ٤٦,٥ مليون دولار أي نحو ١,٨٪. ثم ارتفعت الى ٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٣ لترتفع بذلك حصة هذا القطاع ارتفاعاً نسبياً طفيفاً مقداره ٢,٣٪. وذلك رغم أن هناك طفرة في نمو التسهيلات الممنوحة للقطاع السياحي عام ١٩٩٣ نسبة الى ما كانت عليه عام ١٩٩٢ حيث ارتفعت من ٥٦ مليون دولار الى ٨٨ مليون دولار خلال العامين المذكورين، محققة نسبة نمو مقدارها ٧,٨٪.

وقد جاء هذا النمو الكبير في حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة عام ١٩٩٣، تحت تأثير المتغيرات السياسية الكبرى التي شهدها ذلك العام، حيث اقتربت

السواح القادمون الى الأردن من ١٩٨٩-١٩٩٤

البلدان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
البلدان الاميركية	٤٨٢٥٧	٣٨٠٣٨	٢٣٩٧٨	٣٩٢٥٠	٥١٥١٢	٦٩٨٧٨
البلدان الاوروبية	١٢٧١٤٨	١١٧٣٦٦	٥٧٩٦٨	١٢٠٨٩٨	١٥١٤٧٥	١٩١٢٨٢
دول مجلس التعاون/الخليج	٤٥٢٥٥٩	٤٠٤٥٦٧	٣٤٨٢١٦	٤٩٠٦٢٨	٥٤٧٠٠٦	٥٥٣٠٥٠
أخرى	١٣١٨٣	١٣٥٠٦	٦٤٠١	١٢٨٠٤	١٥٦,٧	٣٠٠٥٣
المجموع	٦٤١١٤٧	٥٧٤١٢٧	٤٣٦٥٦٣	٦٦٣٥٨١	٧٦٥٦٠٠	٨٤٤٢٦٣

توقعات فرص تحقيق السلام للأردن وعموم المنطقة الى درجة أقرب مما كانت عليه في أي وقت مضى، الأمر الذي عكس نفسه فيما يمكن أن نسميه بداية طفرة في القطاع السياحي عبرت عن نفسها ليس فقط من خلال نمو حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع وإنما كذلك في زيادة المقبوضات من السياحة، وفي اعداد السواح الوافدين الى الأردن وكذلك في المشروعات السياحية التي تم تسجيلها عام ١٩٩٣.

فقد نمت المقبوضات من السياحة من ٤٧١ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٥٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ٦٦٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة نمو تبلغ نحو ٢٤٪. ونمت أعداد السواح من ٦٦٤ ألف سائح عام ١٩٩٢ الى ٧٦٦ ألف سائح عام ١٩٩٣ ثم ارتفعت الى ٨٤٤ ألف سائح عام ١٩٩٤ اي بنسبة نمو تزيد على ١٠٪ للعام الماضي وحده، كما نمت أعداد العاملين في هذا القطاع من ٧٢٢٣ شخصاً عام ١٩٩٢ الى ٧٥٩٧ شخصاً عام ١٩٩٣. أي بنسبة نمو قدرها ٥,٢٪.

وكذلك فقد نمت المشروعات السياحية خلال العامين الماضيين نمواً ملحوظاً بالقياس الى ماكان عليه الوضع في السنوات السابقة، فقد ارتفع عدد الفنادق من ٢٤١ فندقاً عام ١٩٩٢ الى ٢٥٤ فندقاً ثم الى ٢٦٢ فندقاً في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي.

وبحسب التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، فقد قدرت كلفة إقامة نحو ١٦ فندقاً تم تسجيلها عام ١٩٩٣ نحو ٤٢,٩ مليون دينار، ثم ارتفعت هذه الكلفة الى نحو ٥٩,٢٥٠ مليون دينار عام ١٩٩٤ بعد ان ارتفع عدد المشاريع الفندقية الى ٢٥ فندقاً من المقدر افتتاحها في الفترة الواقعة من نهاية العام ١٩٩٥ الى نهاية العام ١٩٩٦. كما أن من المقدر لهذه المشاريع أن تضيف نحو ١٩٤٣ غرفة أو ٣٨٨٣ سريراً، ناهيك عن تشغيل نحو ١٦٥٠ شخصاً.

وهكذا فان كل ما تقيم من معطيات تتعلق بقطاع السياحة، يشير على نحو واضح للغاية بأن هذا القطاع كان شديد الإستجابة للمتغيرات السياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط خلال العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤، سيما المتغيرات التي شهدها الأردن.

وبما أن الأردن يقع في قلب هذه المنطقة الحافلة بالأحداث، وكان قطاع السياحة في مقدمة القطاعات التي يراهن عليها في زمن الإستقرار السياسي المأمول، فقد كان من الطبيعي أن تستأثر السياحة بكل هذا القدر من الإهتمام، وأن تستقطب مثل هذه الأبحاث والمناقشات النوعية، حيث يشكل انعقاد هذا المؤتمر العربي المهم، تجسيداً عملياً لكل تلك الإهتمامات التي باتت تتصدر الآن المساعي الهادفة الى تسريع عملية تحقيق المردود الإقتصادي في حال تحقيق العملية السلمية للسلام العادل المنشود.

مصادر التمويل الإقليمية:

يتصف الإستثمار في قطاع السياحة بانه إستثمار رأسمالي، بمعنى أن النفقات التشغيلية ورأس المال العامل لا يشكلان سوى جزء قليل من نفقة إقامة منشأة سياحية، كما يتصف الإستثمار في هذا القطاع بأنه يحقق عوائد أعلى مما هو عليه الحال في القطاعات الإقتصادية الأخرى، ناهيك عما يولده الإستثمار السياحي من دخل بالعملات الأجنبية، وهو أمر مرغوب فيه جداً من جانب سائر الدول النامية، وذلك من دون الحاجة الى مدخلات كبيرة في الإنتاج مستنزفة للموارد المتاحة.

وعليه فانه اذا ما قدر للسياحة العربية ان تواصل تطورها الراهن، وأن تنمو على نحو تكاملي، وتغدو صناعة قائمة بذاتها على نحو ما هو عليه الوضع السياحي في بعض الدول الصناعية، فإن من المتوقع ان يحتل القطاع السياحي المكانة الأولى بين قطاع الخدمات المولدة للدخل، وأن يحقق مقبوضات بالعملات الأجنبية قادرة على أن توازن العجز في ميزان الحساب الجاري الناجم أساساً عن زيادة المستوردات السلعية على الصادرات العربية الأولية منها والتحويلية.

ونرى من المناسب هنا أن نتحدث عن الإدخارات النقدية العربية خارج أوطانها، وكيفية تحويل دورها الى دور فاعل في تنمية المنطقة العربية، ومن ذلك تنمية القطاعات السياحية الواعدة والمجدية اقتصادياً، على الرغم من انخفاض الفوائد العربية في الوقت الحاضر. ويكفي ان نعرف حجم هذه الإدخارات حين نعلم أن خسائرها خلال سنة ١٩٩٤ في أسواق الأوراق المالية الدولية بلغت حوالى ١٠٠ مليار دولار، كما تكفينا هذه الحقيقة لندرك كيف يمكن استخدام هذه الإدخارات بصورة اكثر جدوى داخل وطنها العربي. ولعل من المؤلم ان نعرف بأن الإدخارات العربية في الأسواق المالية لا تجد أي طريق لها لإعادة استخدامها في الأقطار العربية، حيث ان توظيف الأموال في هذه الأقطار، فيما عدا المملكة العربية السعودية حسب تصنيفات اتفاقية بازل، هو أمر يعتبر في نظر تلك الأسواق مصحوبا بمخاطر مالية ويتطلب تأمين مخصصات مسبقة له من قبل البنوك الدولية التي تقدمه على شكل رؤوس أموال إضافية لتلك البنوك، مما يجعل عملية الاستثمار لتلك البنوك في الأقطار العربية عملية غير ذات جدوى بل انها يمكن بنظرهم ان تؤدي الى خسائر بدلا من تحقيق الأرباح.

ويمكن التنويه هنا الى أنه عندما حدثت الطفرة النفطية في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٩ وتحققت فوائض مالية لدى الحكومات ثم لدى القطاع الخاص فيما بعد، لم تكن الأجهزة المصرفية العربية القائمة آنذاك قادرة بعد على إعادة تدوير تلك الفوائض بما يخدم تنمية وتطوير الإقتصادات العربية، وذلك نظرا الى إفتقار المصارف العربية هذه الى الأدوات والأقنية الإستثمارية القادرة على استيعاب ذلك الفائض.

لقد كان غياب المفهوم الإستثماري الحديث عن ساحة العمل المصرفي العربي، انذاك، بمثابة نقطة ضعف وموضع اخفاق شديدين، أديا ليس فقط الى عدم استيعاب فوائد البترودولار المتراكمة، وإنما كذلك الى عدم تطور أسواق رأس المال العربية، لتصبح هذه الأسواق قادرة على الإستجابة لكل من المتغيرات المالية والإقتصادية الجديدة، والمفاهيم والفلسفات الإجتماعية التي كانت تجتاح العالم العربي، لا سيما مع إزدياد متوسطات مداخيل الأفراد العرب، وتعاظم الفوائد في الموازنات الحكومية خاصة للدول العربية المصدرة للنفط.

وهكذا فقد كانت الحاجة ماسة، في ظل كل تلك المتغيرات، الى وجود مؤسسات مصرفية إستثمارية قادرة على تلبية متطلبات إدارة وإعادة توظيف مثل هذا الفائض المالي الذي لا سابق له في الحياة الإقتصادية العربية. ونظراً الى إفتقار العالم العربي لمثل هذه المؤسسات، فقد تولت الأمر بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، كانت تمتلك الأجهزة والأدوات والفلسفة القادرة على استيعاب الفوائض المالية العربية الباحثة انذاك عن فرص استثمار وعوائد مجزية، ليس في أوطانها، ولكن في أوطان غريبة عنها تحقق القلل من الربح أحيانا والكثير من الخسارة في أحيان أخرى.

غير أنه مع تنامي وعي القيادات المصرفية العربية بمثل هذا القصور في الأجهزة المصرفية لديها، ومع احتكاك رجال المصارف العرب بالخبرات المصرفية الأجنبية، أخذت المفاهيم المصرفية الحديثة تجد مكاناً لها لدى بعض الوحدات المصرفية العربية الكلاسيكية، ثم بدأت تظهر مصارف استثمارية او مصارف شاملة الخدمات وجديدة في العالم العربي، الأمر الذي فتح الطريق امام وجود أسواق رأسمالية عربية قوية، قادرة على استيعاب قسط معقول من الثروة العربية الموظفة في الخارج والمقدرة من جانب صندوق النقد العربي بنحو ٨٥٠ مليار دولار. ولا بد من الإشارة هنا الى أن أسواق رأس المال لا تحتاج فقط الى أدوات مصرفية إنما أيضا الى أقنية للإستثمار ومجالات تنموية كبيرة، كما هو الحال في توقعاتنا للقطاع السياحي العربي.

إننا نستطيع اليوم، ونحن نقف على عتبة مرحلة جديدة نتطلع خلالها الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية كبيرة، أن نتحدث عن قطاع مصرفي عربي أكثر قدرة على استيعاب المفاهيم المصرفية الحديثة، وأشد استجابة لاحتياجات الإستثمار المتنوع الأدوات، بل وأعظم إستعداداً لتلبية احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل لمختلف قطاعات الإقتصاد العربي، ناهيك عن أن التنمية الإقتصادية المتوقعة في الأقطار العربية غير المعتمدة على إنتاج البترول سوف تؤدي بصورة طبيعية، اذا وجدت أجهزة الوساطة المالية المناسبة، الى خلق أسواق رأسمالية عربية اكثر عمقاً مما كانت عليه فيما مضى، وهذه الأجهزة هي المصارف العربية الإستثمارية والشاملة، حديثة النشأة، تكون قادرة على ادارة وتعهد تغطية إصدارات الأسهم للمشاريع السياحية وسندات القروض لهذه المشاريع والقروض المجمعة، باعتبار ان مثل هذه الأدوات المالية هي الجزء الفاعل في تعميق عمليات التمويل الرأسمالي.

ان هذه الحقائق تعود بنا الى الحديث عن امكانية موضوعية متاحة في هذه المرحلة لتأسيس سوق دولار عربي، على غرار اليورودولار او الأسيان دولار، لإعادة تدوير الفوائض المالية من داخل هذه السوق من دون تدخل من الأسواق المالية الدولية ومصارفها، وذلك لما فيه صالح تنمية وتطوير الإقتصادات العربية، بما في ذلك تمويل مشروعات القطاع السياحي ذي الطبيعة المتوسطة الأجل، لا سيما بعد أن أصبح لدينا كعرب في هذه الأونة مصارف استثمارية وشاملة برؤوس اموال كبيرة ومصادر تمويل ضخمة، علماً بأن الشروع في تنظيم مثل هذه السوق الجديدة سوف يمكّن من احداث تحول عميق في دور البنوك العربية لتصبح أدوات حقيقية للتنمية وليس مجرد بنوك مستقرضة للودائع ومقرضة لهذه الودائع لأغراض الإستيراد الإستهلاكي في معظم الأحيان. ومثل هذا المشروع المتطور لرأس المال العربي يحتاج بالضرورة الى إزالة العوائق الإدارية والتشريعية القائمة في الأسواق العربية، مع إعطاء قوى السوق الحرة الدور الأكبر في القيام بعملية التنمية وتطوير أسواق رأس المال العربي.

وعليه فإن توافر مثل هذا الشرط الموضوعي الذي لا غنى عنه لدى أي حديث محتمل حول امكانية تأسيس سوق للدولار العربي، يجعل من مثل هذا الطرح النظري طرحاً يتسم بالواقعية، بل والقابلية الشديدة للتحقق، سيما وأن القاعدة الرأسمالية العربية الراهنة، والعمق النسبي المتوفر في الأسواق المالية العربية، يتيحان خلق الأدوات وإيجاد نظم متطورة لخلق السوق المأمول.

وبعد، فإن ذلك كله لا يحجب، ويجب أن لا أن يحجب، أوجه القصور العديدة القائمة في الواقع السياحي العربي، حيث يمكن أن يكون التمويل هو أقل الوجوه قصوراً، لا سيما ونحن ندرك ان الدخل المتأتي من القطاع السياحي العربي لا يتناسب مع حجم الموارد السياحية الكامنة فعلاً في الوطن العربي، سواء أكان ذلك بسبب إنخفاض مستوى الوعي السياحي أو عدم الرغبة في تطوير السياحة او غياب المناخ السياسي الضروري لتأخذ السياحة العربية أبعاداً جديدة سواء على صعيد السياحة العربية القومية وهي الأهم، أو الأجنبية.

ولعل مثل هذا القصور الماثل للعيان يمكن سده من خلال العمل على إعادة تصويب السياسات السياحية العربية، سواء أكان ذلك من خلال استغلال ميزة المواقع الجغرافية والمناخ الفريد من نوعه، او رفع سوية أداء العاملين في السياحة وزيادة مستوى الثقافة السياحية لدى الجمهور، أو من خلال - وهو المهم - ايجاد حلفاء استراتيجيين واعتماد استراتيجيات واضحة في مجالات الترويج وجذب الإستثمار الأجنبي وصيانة حقوق البراءات، خصوصاً وأن المستثمر الأجنبي يهتم بالمحافظة على براءة انتاجه الحرفي أياً كان موقع إستثماره الفندقي.

يبقى أن النهوض بصناعة السياحة وجعلها في مرتبة منافسة لما هي عليه حال السياحة في دول حوض البحر المتوسط الأوروبية يتطلب دون ريب تحسيناً في الخدمات السياحية، وفي الخدمة الفندقية على وجه الخصوص، وفي جعل الأسعار تنافسية الى أبعد الحدود، ناهيك عن تخفيض الرسوم، وكذلك تنويع البرامج السياحية المقدمة، وجعلها تكاملية في الإطار العربي، مع مراعاة تسهيل اجراءات الدخول والخروج من المراكز الحدودية العربية الى أبعد الحدود المستطاعة واعطائها الصورة الحضارية اللائقة.

مؤتمر فرص الإستثمار السياحي والفندقي في البلاد العربية

مجالات في المشرق ومعوقات في أماكن أخرى

■ كان انعقاد مؤتمر دمشق لدرس فرص الإستثمار في القطاع السياحي والفندقي في البلاد العربية مناسبة مهمة لبحث مسائل إقتصادية واجتماعية وقانونية لم تكن تبحث في السابق بشكل واضح وصريح. وأهمية هذا المؤتمر تعود الى ثلاثة اعتبارات رئيسية، أولها، أنه أول مؤتمر من نوعه يعقد في البلاد العربية. وثانيها، انه انعقد في العاصمة السورية دمشق، وثالثها، انه تطرق الى المعوقات الكثيرة التي تقف في طريق فرص الإستثمار ليس فقط في المجال السياحي، بل في غيره من المجالات.

ويخلص المراقب لأعمال المؤتمر الى ان النصيب العربي من الدفق السياحي العالمي المتزايد، كان قليلا، وسيبقى قليلا لأن للسياحة متطلبات وشروطاً غير مستوفاة في العالم العربي.

والواقع ان المشكلة ليست في عدم وفرة الأموال أو عدم وجود الفرص الإستثمارية، بل هي في الإستعداد الإجتماعي لقبول مستلزمات السياحة العالمية بالشروط والظروف السائدة عالمياً. فالأموال وفيرة، وقد ذكر المؤتمرون ان العرب يملكون في الخارج ما مقداره ٩٠٠ مليار دولار خسروا منها ٩٠ ملياراً في السندات و٤٠ مليارا بهبوط الدولار.

كما أن المسألة لا تعود الى ضمان الإستثمار في البلاد العربية ضد المخاطر المعروفة. ذلك أن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار التي انشئت في عام ١٩٧٤ كهيئة إقليمية موازية للمؤسسة الدولية لضمان الإستثمار التابعة للبنك الدولي، تضمن التعويض على المتضررين بما بين ٨٥ في المائة و٩٠ في المائة من قيمة الخسارة الناجمة من المخاطر التالية:

١ - خطر التأميم والمصادرة ونزع الملكية والإستيلاء الجبري وما شابه.

٢ - خطر عدم تحويل او تأخير تحويل الأرباح او ناتج تصفية المشروع بالعملة الصعبة الى الخارج.

٣ - خطر الحروب والثورات والإنقلابات والمظاهرات و أعمال العنف كافة ذات الطابع العام.

ومع ذلك، فان المصارف العربية لم يكن لها دور يذكر في تمويل القطاع السياحي، كما انه لا توجد اي تجمعات تمويلية او شركة بينية عربية الخدمات السياحية كافة.

ولاحظ المؤتمرون انه باستثناء مؤسسة «سفير» الكويتية (التي تملك فندقا في بلدة صافيتا السورية)، لا توجد شركات فندقية عربية لها مجموعة من الفنادق باسم واحد في جميع البلاد العربية على غرار «هيلتون» أو «شيراتون» مثلا. وحتى في داخل كل بلد عربي لا توجد مثل هذه المجموعة باستثناء مجموعة «ايبلا شام» في سوريا التي يملكها المهندس الدكتور عثمان عائدي ولها فنادق في المدن السورية الرئيسية.

وتبين من خلال المناقشات التي جرت داخل قاعة المؤتمر وخارجها ان المنطقة الأكثر قابلية للتطور السياحي في البلاد العربية هي المشرق العربي الذي يضم لبنان وسوريا والأردن.

وتبين أيضا ان البلاد العربية ليست فقط بحاجة الى زيادة السياحة الخارجية باتجاهها، بل الى زيادة السياحة الداخلية والإقليمية لتقليص الفارق الكبير بين العرب الذين يسوحون في الخارج والأجانب الذين يسوحون في البلاد العربية، نظرا الى أن هذه الفجوة تستنزف مبالغ كبيرة من المال تتدفق من الداخل الى الخارج كل سنة.

واعترف بعض المؤتمرين بأن السياحة الإستمتاعية في البلاد العربية لها حدود لا تستطيع ان تتخطاها بسهولة بسبب أوضاع المرأة والعري والإباحة والمشروبات الروحية، بالإضافة الى موقف عدائي من الأجانب حيث كانت بلدان عربية عديدة في السابق تعتبر ان كل أجنبي جاسوس!

فالبلاد التي كانت تسمح بقدر من السياحة الإستمتاعية كالمغرب وتونس ولبنان أصبحت الآن بفعل التيارات الإسلامية المتشددة اكثر تحفظاً. وبالتالي، فانه لا بد من التركيز على السياحة الثقافية، وهذا القطاع من السياحة محدود بطبيعة الحال. والدول التي لها تجارب عريقة في السياحة الثقافية مثل مصر التي تملك مواقع أثرية ذات شهرة عالمية، لم تنج من التطرف الإسلامي الذي استهدف السياحة ليس فقط كموقف عقائدي، وأنما ايضا كموقف تكتيكي لإضعاف الحكومة بحرمانها من مصدر مهم للدخل.

ومن المعوقات التي شكا منها المؤتمرون عدم تعاون إدارات الدولة والسلك الديبلوماسي في الخارج لتسهيل المعاملات للأجانب الوافدين. فالدكتور عائدي، مثلا، شكا من ان الموظفين عندما يجتهدون في تطبيق القانون، انما يجتهدون باتجاه التضييق بدل التسهيل. كما طالب العائدي بالإسراع في بت النزاعات القضائية بالنسبة الى المستثمرين ثم بالإسراع في تطبيق الأحكام وتنفيذها فور صدورها.



بروفيل

العُزيِّز...



■ منذ أن أصدر العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز قبل أكثر من ثماني سنوات مرسوماً ملكياً بصرف مبلغ قيل أنه يوازي ٣٠٠ مليون دولار لتضبيط «مالية» الأمير عبد العزيز بن فهد أصغر أنجاله وقرة عينه، تسلطت الأضواء الإعلامية العالمية على ذلك الفتى اليافع الذي بلغ هذا القدر ولم يطر شاربه بعد.

وللذين «استغربوا» أن يكون شيء من هذا القبيل قد حدث فظنوه افتراء، فان جريدة «أم القرى» لم تكذب لهم خبرا. و«أم القرى» هي الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية وتنشر فيها جميع القوانين والمراسيم والتعليمات الرسمية للحكومة السعودية.

وأن ينشر شيء كهذا في جريدة البلاد الرسمية، يعني ان الملك، وهو أعلى سلطة في المملكة، لم يجد غضاضة في ذلك، فأصدر أمراً قانونياً معلناً على رؤوس الأشهاد من غير مواربة... لحسن حظ رفيق الحريري والدكتور ناصر الرشيد!

ذلك أن القول الشائع في أوساط رجال الأعمال العرب ممن كانت لهم أعمال وعلاقات في البلاد السعودية أيام طفرتها النفطية والمالية وراحوا الآن يندبونها، هو ان شركة «أوجيه» بكامل موجوداتها وفروعها واستثماراتها السعودية والعالمية يملكها الأمير عبد العزيز بن فهد بنسبة ٧٠ في المائة والباقي يتقاسمه الحريري والرشيد بنسبة ١٥ في المائة لكل منهما.

ويقول هؤلاء القوالون أن «سر» حظوة الحريري لدى فهد، وبالتالي سر «نجاحه» المبين، هو في حظوته أولا لدى الأمير عبد العزيز الذي، كان على ذمة الرواة، يستلطف أبا بهاء ويستمرىء حركات «التربيع» التي خصه بها كأي طفل مدلل في عمره في ذلك الوقت اذا اتيح له ان يلاعبه مخلوق «ديناصوري» بضخامة الحريري!

فاذا صح ذلك، فان ذلك المرسوم المنشور في «أم القرى» بتضبيط مالية الأمير الصغير عبد العزيز بن فهد، يكون بمثابة انطلاقة نوعية لمالية رفيق الحريري تحولت معها «أوجيه» من شركة محلية الى مجموعة كبرى لها امتدادات عالمية.

ولسنا ندري صحة ما تناقلته وتتناقله وسائل الإعلام الأجنبية (بايحاءات عربية طبعاً)، وما تردده ألسن السوء، والنميمة، ويا لكثرتها في بلاد العرب، عن «سر» تعلق الملك فهد بنجله الأصغر الأمير عبد العزيز الذي يطلقون عليه تحبباً اسم «عزيز» تدليلاً وتغنيجاً له وتقرباً وزلفى لوالده، حتى ربط نجمه بنجمه.

ذلك أن ألسنة السوء، وخاصة بعدما أصبح الأمير عبد العزيز شاباً مكتمل الشبوبية فعينه والده الملك وزيراً إستشارياً في بلاطه، ما انفكت عن الباس العلاقة الطبيعية بين أب شيخ ونجل فتى، «هالة غيبية» أدخلوا عليها شتى ألوان السحر والعرافة والتنجيم والتبصير وقراءة البخت، الأمر الذي جعل الملك فهد تحت تأثير المنجمين، كما زعموا، شديد التعلق بابنه الأصغر الى درجة انه يريد ويحاول أن ينصبه ولياً لعهده، وبالتالي ملكاً مكانه يوم يستدعيه رب العباد الى تأدية الحساب في يوم الدينونة.

وقد يكون ان انتشار أقوال السحر والشعوذة والتنجيم على نطاق واسع في المملكة وفي خارج المملكة هو الذي حمل مفتي الديار السعودية الشيخ ابن باز (بإشارة من الملك فهد طبعا) على إصدار فتوى شرعية بإدانة كل أنواع الكهانة والعرافة والشعوذة والسحر والتنجيم، أشد وأقوى من الفتوى التي اصدرها قبل ذلك بأيام في تحليل الصلح مع إسرائيل وتزيين محاسنه!

وأن يحب أب ولده الأصغر أمر طبيعي جدا ومشروع، وقد لحظته بحكمة عظيمة الكتب المقدسة. وفي قصة يوسف أكبر دلالة على ذلك. وتقول التوراة مصدر تلك القصة (سفر التكوين، الإصحاح السابع والثلاثون) ان يعقوب (اسرائيل) أحب يوسف اكثر من سائر بنيه «لأنه ابن شيخوخته». فصنع له قميصاً ملوناً (هو في ذلك الوقت تكريم بمثابة ٣٠٠ مليون دولار اليوم).

إذن، ليس بكثير أو جديد ان يصنع فهد لابنه الأصغر عبد العزيز «قميصا» ملوناً ويجلسه في بلاطه وزيراً. ومن حسن الحظ أيضا ان رفيق الحريري هو في هذه الحالة، أو كان، «خياط القمصان الملونة» بأجر عظيم يفوق أجر بيار كاردان وايف سان لوران!

وقد يكون من حسن حظ المملكة أن يأتيها يوما ملك شاب يجدد شبابها ويعيد تأسيسها فتكون على يد عبد العزيز الثاني أمنع منها على يد عبد العزيز الأول فتأخذ السلالة السعودية مسراها ومجراها كسائر الممالك المتقدمة.

وقد تكون المملكة بحاجة الى شاب «يذكر خالقه في أيام شبابه، قبل ما تظلم الشمس والنور والقمر والنجوم، وترجع السحب بعد المطر، في يوم يتزعزع فيه حفظة البيت، وتتلوى رجال القوة، وتبطل الطواحن لأنها قلت، وتظلم النواظر من الشبابيك، وتغلق الأبواب في السوق»، كما قال «الجامعة»، حسب ترجمة الأديب العربي الكبير ابراهيم اليازجي.

ففي المستقبل لن تكون الأمور سهلة والأشياء وفيرة كما كانت في العقود الثلاثة الأخيرة، وبالتالي فان تسيير الأمور بحكمة ودراية لا بد منه لئلا يتزعزع «حفظة البيت» في أيام الضيق وانحباس المطر.

ولا ننسى طبعا ان السعودية هي «مملكة عبد العزيز». وقد يكون هذا التذكار هو بالفعل قصد فهد عندما أعطى أصغر ابنائه اسم جده مراهناً على نباهة فيه بدت مبكرة.

وقد يكون أيضا أن الملك فهد عندما أمر بإعطائه المال من خزينة الدولة بمرسوم نشر في الجريدة الرسمية قبل سنوات، تعمد أن يضع مالية نجله الأصغر في إطار شرعي حتى يبعده عن «تضبيط ماليته بوسائل أخرى» كما فعل كثيرون من الآخرين فأساءوا الى سمعة المملكة. وما اكثر «الوسائل الأخرى» والمتوسلين لها في تلك البلاد!

فاذا كان عبد العزيز الأول قد أسس مملكته في مطلع هذا القرن بحد السيف وبمصاهرة القبائل القوية، أي «بسيف من حديد وبسيف من لحم» كما قالت مجلة «الايكونوميست» البريطانية (أنظر تحليل «الايكونوميست» للوضع السعودي على الصفحة ٩)، فان التأسيس الثاني للمملكة في مطلع القرن المقبل أو على مشارفه لن يكون بأي من هذه السيوف المتهاوية، بل لا بد أن يكون بسيف العقل والحكمة والشرف والعفة والنزاهة والمرونة والحوار المنفتح على جميع الأفكار والتيارات. وجميع أصحاب النيات الحسنة تجاه المملكة في الداخل والخارج يتمنون ذلك ويريدونه ويراهنون عليه لأنهم لا يرون خياراً آخر غير الإنحدار والسقوط.

وليس غريبا او مستغربا ان تنتفض الجزيرة العربية على ذاتها عند الملمات.

إن فيها خزانات من الحكمة والصبر لا تستطيع ان تغرقها او تطمسها خزانات النفط... أو خزانات السلاح الأميركي فوق الرمال وتحتها!

الضيف

نقولا فتوش يحوّل المؤتمر السياحي الى جلسة تأبين!

المبالغة اللبنانية في اعلان الولاء لسورية

■ وزير السياحة اللبناني نقولا فتوش، الذي يبدو على الطبيعة إنتاجا «زحلاويا» غير مغشوش، ليس بحاجة الى تعريف أو تقديم. فهو لكثرة حضوره المؤتمرات السياحية العربية بات معروفا لدى القاصي والداني. اما والسياحة العربية عموما، والسياحة اللبنانية منها خصوصا، هي ما هلي عليه، فان الوزير فتوش بين أقرانه يبدو وزيراً بلا حقيبة، فالسياحة حتى الآن ليست في الأولويات على قول فتوش نفسه. لكن المؤتمر السياحي العالمي الذي انعقد في فندق «ايبلا الشام» (راجع العدد الماضي وفي هذا العدد «الميزان السياحي»)، كانت غايته تركيز الأضواء على السياحة كصناعة مستقبلية بغية اعطائها الأولوية المطلوبة في العالم العربي، ومناقشة سبل تطويرها وفرص الإستثمار فيها وبحث المعوقات التي تقف في طريق هذا التطور او تحول دونه. وفي هذا المؤتمر شارك وزير السياحة اللبناني بوفد ضم شركة «سوليدير» إياها ممثلة برئيسها ناصر الشماع، وبماكيت للوسط التجاري للعاصمة اللبنانية حيث تقوم بحفرياتها، لكي يطل مشاهدو المعرض، الذي انتصبت «ماكيت» الشماع في وسطه، على بيروت المستقبل كما تخيلها أصحابها الجدد.

في هذا المؤتمر الكبير الذي حضره حشد كبير من المهتمين بالشؤون السياحية والمالية والإستثمارية في العالم وفي المؤسسات الإقليمية والدولية (ومنها «ماريل لنش» إياها ايضا)، وقف نقولا فتوش وزير السياحة اللبناني الى جانب وزير السياحة السوري ووزير السياحة الأردني (ثم ممثله) وممثل عن وزير السياحة المصري، ليلقي كلمته.. وأوقف الحضور معه!

بل إن كلمة الفتوش، وهي «معلقة» إنشائية من خمسين صفحة اختتمها بقوله: «عاشت السياحة»، كادت بسبب إجباره على اختصارها لضيق الوقت، تجر الى مشاجرة وربما الى «مصارعة» بين وزير السياحة ورئيس «سوليدير» لأن الوقت الذي أعطي للشماع للحديث عن الشركة القابضة على بيروت تجاوز الوقت الذي أعطي للفتوش للحديث عن «الذاكرة اللبنانية» التي وصفها بأنها ذاكرة تاريخية لا فلسفية!

فقد زمجر وهمدر الفتوش لكن من غير ان يتحرك من مقعده كما بدا لأول وهلة عندما بدأ يزمجر. وربما اسعفته ذاكرته التاريخية عندما تريث «وكسر الشر» في استعادة واقع ان الشماع هو حتما أقوى منه في بلاط الحريري. فضلا عن ان الشماع يجلس فوق «صرة» تضم ٦٥٠ مليونا من الدولارات حققت فوائد زادت على ٢٤ مليونا في السنة الماضية (سماها أرباحا إمعانا في التضليل أسوة بأرباح مجموعة «سويس» الباريسية) بينما الفتوش يجلس في وزارة فارغة وخاوية ليس فيها أي دولار سوى مرتبه ومرتب مديره العام محمد الخطيب!

لكن هذا ليس الموضوع الآن. الموضوع هو مبالغة بعض السياسيين اللبنانيين في إظهار الولاء لسورية، وهي في تقديرنا مبالغة تضر بسورية ولا تفيد لبنان. ومن المصادفات في مؤتمر دمشق ان الجلسة التي تحدث فيها الفتوش (وتاليا الشماع) انعقدت يوم الثلاثاء في ١٤ اذار/مارس الماضي، وهو اليوم الذي أعلنه اللبنانيون جميعاً يوماً للتضامن مع الجنوب المحتل وتجسيداً للوحدة الوطنية التي لم تتجسد في يوم من الأيام كما تجسدت في ذلك اليوم.

وكان المشاركون في المؤتمر على المنصة يلقون كلماتهم وهم جلوس، فلما وقف الفتوش قبل القاء كلمته ظن بعض الحضور من اللبنانيين انه سوف يدعو الحاضرين من بقية انحاء العالم الى التضامن مع لبنان في محنته الجنوبية. ولو فعل ذلك لكان حظي، كما قال لنا احد المراقبين باحترام، ليس له نظير، او على الأقل باحترام السوريين.

إلا أن الوزير اللبناني وقف ليدعو الحاضرين الى الوقوف معه دقيقة صمت حداداً على الشهيد المرحوم باسل الأسد بغير مناسبة، وبالتفاتة غير مناسبة لا في الزمان ولا في المكان ولا في الحضور الذي ضم الأميركي والإنكليزي والفرنسي والياباني والألماني والخليجي وغيرهم. فالمؤتمر المذكور لم يكن مهرجاناً لبنانيا وماكان مهرجاناً سورياً، بل كان ملتقى عالمياً للدرس والمناقشة وما كان يجوز لوزير مسؤول أن يقحم فيه «ممارسات» سياسية محلية، لا نظن أن السوريين أنفسهم، وعلى رأسهم الرئيس حافظ الأسد.. باتوا يستسيغونها. فلا أحد في لبنان وفي سوريا بحاجة الى أن يرى الوزير فتوش يؤكد «سوريته» على هذا النحو بمناسبة وبغير مناسبة، فالأشياء تكون حلوة وطبيعية في أوانها فقط. وتعليقا على ذلك، روى لنا أحد الأصدقاء السوريين حكاية بعد انتهاء الجلسة المذكورة جاء فيها. ان رجلا من وجهاء المدينة كان له صديق طيب لكنه مهتز الشخصية قليلا، فيعطف عليه ويقربه منه ويسايره في مزيج من المحبة والإحسان. وذات يوم انتقل الى رحمة الله شقيق ذلك الرجل الوجيه فجاءت أهالي المدينة تعزيه وفوداً من شتى الأحياء والضواحي. فكان كلما دخل وفد من الوفود، هب الصديق المذكور من مقعده وأخذ ينوح وينتحب ويلطم حتى ظن الناس انه هو لا غيره صاحب العزاء.

وأخيرا ضاق الرجل ذرعاً بصديقه المهتز فانتهره أمام جميع المعزين قائلا: يا صديقي... هلا سمحت لي أن أبكي على أخي. أرجوك. أخرج من هنا «من غير مطرود». نقول ذلك حرصا منا على أن تبقى المسألة السورية ـ اللبنانية في إطارها الموضوعي بعيداً عن الأمور الشخصية وعن المبالغات والمتاجرات والتبجحات الصاخبة التي لم تعد تجدي نفعا لاصحابها، لكنها في المقابل تضر ضررا فادحاً بالعلاقات الموضوعية بين البلدين.

فلسنا نظن ان ذكر نجل الرئيس الأسد عزيز على قلب الفتوش اكثر منه على قلب الأستاذ محمود الزعبي أو الوزير ابو الشامات او الوزير محمد العمادي او عثمان العائدي أو حتى رؤوف أبو زكي. ومع ذلك، فان الوزير اللبناني وحده خرج عن الأصول.

وكم كان السوريون احترموه، واحترمونا معه، لو انه انتهز تلك المناسبة العالمية لاستنهاض التضامن مع لبنان في يوم الجنوب. لو حدث ذلك، لكان أعظم ذكر للمغفور له باسل الأسد من غير مبالغة.

لكن ليس مع «الفتوش» حيلة!

الناس

● خالد بن سليم، الرئيس التنفيذي لمجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي، استقبل وفداً مصرفياً ألمانياً زار الإمارات العربية المتحدة وتناول معه آفاق التعاون الإقتصادي والتجاري والمصرفي بين ألمانياودولة الإمارات.

● محمد صالح دمبري، وزير الخارجية الجزائرية، ألقى يوم الخميس ١٩٩٥/٤/٦ محاضرة في «المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية»، كان عنوان المحاضرة «المرحلة الإنتقالية: الوضع الحالي والآفاق في الجزائر». استمع الى الوزير الجزائري عدد من الديبلوماسيين العرب والمعتمدين لدى لندن الى جانب اعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي إضافة الى رجال الإعلام العرب والبريطانيين. ومحاضرة الوزير دمبري تأتي في إطار زيارة عمل الى لندن استغرقت ثلاثة ايام انتهت بلقاء دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية.

● توفيق الفاخوري، رئيس مجلس إدارة «بنك الأردن»، زار غزة بمناسبة إفتتاح فرعين للمصرف، احدهما في غزة والثاني في مدينة الخليل. وقد استغنم الفاخوري فرصة وجوده في غزة فالتقى عدداً من رجال المال والأعمال في مناطق الحكم الذاتي.

● تاكاو ناتسومي، القائم بالأعمال الياباني في بيروت، أقام حفل إستقبال في دار السفارة الجديدة في منطقة «اليرزه» لمناسبة عودتها الى بيروت منذ أوائل شباط/فبراير الماضي. لبى دعوة تاكاو ناتسومي، عدد كبير من الشخصيات الديبلوماسية والسياسية ابرزها وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري انور الخليل والنواب أيمن شقير وايلي سكاف ومروان فاضل، نائب رئيس جمعية الصداقة اللبنانية ـ اليابانية، وجاك صراف رئيس جمعية الصناعيين.

كما حضر الحفل ممثلون عن وزارة الخارجية اضافة الى رئيس جمعية التعاون الياباني ـ اللبناني النائب السابق الدكتور بيار دكاش.

● عصام فارس، إلتزم بالتبرع بمبلغ مليون دولار للجامعة الأميركية في بيروت مساهمة منه في إعادة بناء مبنى «الكولدج هول» الجديد.

وكان ارتباط عصام فارس بالجامعة الأميركية قد بدأ عام ١٩٨٣ عندما تبرعت مؤسسة فارس بمليون دولار لتسمية مبنى فارس تخليدا لذكرى شقيقته إليزا فارس حلاّق.

والجدير بالذكر أن ميشال فارس نجل عصام هو عضو في المجلس الإستشاري الدولي الذي انشىء عام ١٩٩٢ لمساندة رئيس الجامعة ومجلس عمدائها في المسائل الحيوية المتعلقة بالجامعة.

AL-MIZAN الميزان
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٢ ٢٧٨
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873